الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــة أبي بكـــر بلقايـــد
-تلمســـــــان-
كليـــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيـــير
مدرسة الدكتوراه: التسيـــير الدولي للمؤســـسات
تخصـــص: مالية دولية

مذكرة لـــنيل شهـــادة الماجستيـــر

البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

"دراسة حالة البنوك الفرنسية"

من إعداد الطالبة
بوسنة كريمة

تحت إشراف:
د. مليكي سمير بهاء الدين

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. بن حبيب عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. مليكي سمير بهاء الدين	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د.بن منصور عبد الله	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2011/2010

شكر وعرفان

أحمد الله عز و جل حمداً يليق بجلاله، على توفيقه
إياي لإتمام هذا العمل المتواضع، ومدي بالقوة و العون
لإنجاز مشروع العمل.
كمـــــا أتقدم بجزيل الشكر و العرفان، و جم التقدير
إلى الأستاذ المشرف الدكتور **"مليكي سمير بهاء الدين"**
على ما أسداه لي من توجيهات قيمة، و إرشادات نيـــــرة، ذللت
لـــي الصعاب، و أنارت لي الدرب، و دفعتني قدما لإتمام
هذا البحث المتواضع، فجزاه الله عني خير الجزاء.
كمـــــا أشكر جميع من ساعدني، و أمـــد لي يد العون
من قريب أو من بعيـــد.
واخص بالذكر الأساتذة الأفاضل المؤطرين و المشرفين على مدرسة
الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسة بجامعة تلمسان.

- و الله من وراء القصد و هو يهدي السبيل -

الإهـــــــداء

إلى أبي وأمي

إلى أفراد عائلتي الكبيرة

و أفراد عائلتي الصغيرة

إلى كل الأهل والأحبة

و جميع الأصدقاء

إلى جميع زملائي بمدرسة الدكتوراه التسيير الدولي

للمؤسسات

اهدي ثمرة جهدي هذا

راجية من المولى تعالى أن يتقبله مني

الطالبة:بوسنة كريمة

فهرس المحتويات

الصفحة

المقدمة العامة..... ا-ث

الفصل الأول: المؤسسة البنكية و أهم وظائفها.

مقدمة الفصل..... 1

المبحث الأول: التعريف بالبنك و أهم تصنيفات البنوك..... 2

المطلب الأول: – التعريف بالبنك 2

المطلب الثاني: تصنيفات البنوك..... 3

1-البنك المركزي..... 3

2-أنواع البنوك التجارية 4

المبحث الثاني: وظائف البنك..... 5

المطلب الأول: الوساطة المالية و أدواتها..... 5

1-طبيعة الوساطة المالية..... 6

2-مفهوم الوساطة المالية 7

المطلب الثاني: جمع الودائع..... 7

1-تعريف الودائع..... 7

2-أنواع الودائع..... 8

1. الودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية..... 8

2. لودائع لأجل 8
3. الودائع الادخارية..... 9
4. الودائع الائتمانية..... 9

3- دراسة تطور الودائع بالجزائر خلال الفترة (2003-2009) 10
المطلب الثالث: إنشاء النقود..... 17
1-إنشاء النقود القانونية..... 17
2-إنشاء نقود الودائع..... 20
المطلب الرابع: منح القروض البنكية..... 20
1 - التعريف بالقرض البنكي..... 21
2- أنواع القروض البنكية..... 21
2- 1 القروض قصيرة الأجل..... 22
2-2 القروض الطويلة و المتوسطة الأجل..... 24
3-3 قروض تمويل التجارة الخارجية..... 26
3- دراسة تطور القروض بالجزائر خلال الفترة (2003-2009)..... 30
المبحث الثالث: الخدمات البنكية 35
المطلب الأول: الحسابات البنكية 36
1- الحسابات البنكية..... 36
2- تعريف الحساب البنكي..... 36
3- أنواع الحسابات البنكية..... 38
4- العمليات على الحساب..... 39
المطلب الثاني: وسائل الدفع البنكي..... 41
1- تعريف وسائل الدفع..... 41
2- أشكال وسائل الدفع..... 41

خاتمة الفصل..... 42

الفصل الثاني: لمحة عامة حول النظام البنكي الجزائري واهم الأزمات التي شهدها

مقدمة الفصل 43

المبحث الأول: النظام البنكي الجزائري في ظل الاقتصاد الموجه..... 44

المطلب الأول: الأسس العامة التي قام عليها النظام المصرفي الجزائري..... 44
(1962-1988)

المطلب الثاني: أهم المراحل التي مر بها النظام المصرفي الجزائري..... 45
(1962-1988)

1- مرحلة استرجاع السيادة النقدية (1962-1966)..... 45

2-مرحلة تأميم النظام البنكي الجزائري (1966-1970)..... 46

3- مرحلة صدور أول إصلاح بنكي جزائري (1970-1978)..... 48

4- إلغاء إصلاح 1970 و ظهور إصلاح 1982 (1970-1982)..... 50

5-مرحلة إعادة هيكلة النظام البنكي الجزائري (1982-1986)..... 51

6- الإصلاح النقدي لسنة 1988..... 52

المطلب الثالث: أهم الخصائص التي ميزت النظام البنكي الجزائري..... 53
(1962-1988) و الانتقال نحو اقتصاد السوق

المبحث الثاني: النظام البنكي الجزائري في ظل اقتصاد السوق..... 54

المطلب الأول: أهم الإصلاحات البنكية في ظل اقتصاد السوق..... 55

1- قانون النقد و القرض 90- 10..... 55

1-1 انعكاسات قانون النقد و القرض 90-10 على الساحة البنكية..... 56

1-2 الإبداعات التي جاء بها قانون النقد و القرض 90-10 على المستوى الداخلي**57**

1-3 الإبداعات التي جاء بها قانون النقد و القرض 90-10 على المستوى الخارجي**..... 59**

2- الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد و القرض 26 أوت 2003..... **60**

2-1محتوى الأمر 11-03 المتعلق بالنقد و القرض و انعكاساته..... **61**

المطلب الثاني :اثر الإصلاحات على هيكل النظام البنكي و على التنمية بالجزائر. **63**

1 - اثر الإصلاحات هيكل على النظام البنكي..... **63**

1-1 القطاع العمومي البنكي..... **63**

1-2 القطاع البنكي الخاص برأس المال أجنبي **64**

2- أثر الإصلاحات البنكية على التنمية المستدامة في الجزائر..... **65**

المطلب الثالث: قانون المالية التكميلي 2009 و النظام البنكي الجزائري..... **66**

1/ محتوى قانون المالية فيما يخص قطاع البنوك2009 ..... **66**

2/ تقييم لقانون المالية 2009..... **68**

المبحث الثالث: النظام البنكي الجزائري و أهم الأزمات التي عرفها..... **70**

المطلب الأول: أزمة البنوك العمومية 1986..... **71**

1. رد فعل السلطات النقدية و العمومية اتجاه أزمة البنوك العمومية 1986.... **71**

2. نتائج و انعكاسات أزمة البنوك العمومية 1986..... **72**

المطلب الثاني: أزمة بنك "آل خليفة" و بنك 'الصناعة و التجارة الجزائر"..... **72**

1. أسباب الأزمتين **73**
2. رد فعل السلطات النقدية حيال الأزمة بنك "آل خليفة" و بنك "التجارة و الصناعة الجزائر"..... **74**
3. انعكاسات و نتائج أزمة بنك "آل خليفة" و "التجارة و الصناعة الجزائر"..... **75**

المطلب الثالث: الأزمة المالية 2008 و النظام البنكي الجزائري..... **76**

-خاتمة الفصل..... **79**

الفصل الثالث : التسيير البنكي

- **مقدمة الفصل الثالث** **80**

المبحث الأول : المردودية البنكية..... **81**

المطلب الأول : أدوات تشخيص المردودية البنكية..... **81**

I. الأرصدة الوسيطية للتسيير..... **82**

- الناتج البنكي الصافي **83**
- النتيجة الخام للاستغلال **83**
- نتيجة الاستغلال **83**
- النتيجة الصافية **84**

II. نسب المردودية البنكية..... **84**

- نسبة مردودية الاستغلال..... **84**
- نسب الإنتاجية البنكية **85**
- نسب المردودية الإجمالية **86**

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحقيق المردودية البنكية **88**

1. أثر السعر..... **88**
2. أثر الحجم..... **88**
3. أثر الخطر..... **89**

المبحث الثاني :الخطر البنكي **89**

المطلب الأول: مفهوم و تصنيفات الأخطار البنكية **90**

1.خطر القرض **91**

2.خطر السوق **91**

1.2 خطر معدل الفائدة 92
2.2 خطر الصرف..... 92
3.خطر السيولة..... 92
4.الخطر العملي..... 93
المطلب الثاني : تسيير خطر القرض..... 94
I- الحد من أخطار القروض البنكية..... 94
I-1 التنويع في محفظة القروض البنكية..... 94
I. 2 دراسة معمقة للعملاء..... 95
I-2-1 دراسة المؤسسة..... 95
I-2-2 دراسة الأشخاص المسيرين للمؤسسة..... 95
I-3 المراقبة الدقيقة للملاءة المالية و القدرة على الوفاء..... 96
I -4- أخذ الضمانات ,,,..... 96
I -4-1 الضمانات الشخصية..... 96
I-4-2 الضمانات الحقيقية..... 96
I-تطبيق قواعد الحذر في التسيير البنكي.....97
II-1 رأس المال القانوني 97
II-2 مستوى خطر الفردي 98
II-3 مستوى الخطر الجماعي..... 98
III- وضع نظام معلومات بنكي فعال..... 99
المبحث الثالث: أدوات التسيير في البنوك..... 100
المطلب الأول: المحاسبة في المؤسسات البنكية.....100
I- مخطط المحاسبة البنكية..... 101
II- الميزانية البنكية 104

II-1 مفهوم الميزانية البنكية..... 104
II-2 هيكل الميزانية البنكية..... 104
المطلب الثاني: مراقبة التسيير في البنك..... 106
1- إشكالية تطبيق مراقبة التسيير في البنوك 106
خصوصيات النشاط البنكي:..... 107
- تعدد و تنوع الخدمات البنكية 107
- قيام النشاط البنكي ضمن بيئة معقدة..... 107
- النشاط البنكي يساهم في خلق منتجات جديدة..... 107
2- مكانة مراقبة التسيير في البنوك 107
3- أهداف مراقبة التسيير في البنوك..... 108
3- 1 قياس الفاعلية البنكية: 108
3-2 ضبط نظام القيادة في البنك: 108
- **خاتمة الفصل**..... 109

الفصل الرابع: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مقدمة الفصل..... 110
المبحث الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهميتها الاقتصادية..... 111
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 111
1- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باختلاف المعايير و الدول..... 111
2- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر..... 113..
المطلب الثاني: أهمية و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 113
1- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 113
2- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 115

المبحث الثاني : المشاكل التي تعيق عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واهم الإجراءات المتخذة..... **116**

المطلب الأول: أهم المشاكل التي تعيق عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .. **116**

1- مشكل التمويل..... **116..**

2-مشكل نظام المعلومات..... **116**

3- مشكل صعوبة الإجراءات الإدارية و التنفيذية..... **117**

4- مشكل عدم توافر الفرص للتدريب..... **117**

5-مشكل ضعف المستوى التكنولوجي **117**

6-مشكل غياب ثقافة مؤسسية..... **117**

المطلب الثاني: مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... **118**

1- التمويل الذاتي..... **118**

2- التمويل عن طريق الأسواق المالية..... **118**

3-التمويل عن طريق البنوك..... **119**

المطلب الثالث : أهم برامج تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر.... **119**

المبحث الثالث معطيات خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....**120**

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر..... **120**

المطلب الثاني: مساهمة م ص م في خلق مناصب العمل: **124**

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام وخلق قيمة المضافة..... **125**

خاتمة الفصل..... **129**

الفصل الخامس: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

مقدمة الفصل.....130

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسات البنكية و العينة المدروسة.....131

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسات البنكية محل الدراسة.....131

المطلب الثاني: التعريف بالعينة المدروسة.....134

المبحث الثاني : التحليل الوصفي لنتائج الدراسة 135

المطلب الأول:تحليل خصائص المؤسسة 135

المطلب الثاني: تحليل خصائص صاحب المؤسسة.....140

المطلب الثالث: تحليل مستوى الابداع و التكنولوجيا في المؤسسة 143

المطلب الرابع: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة 151

المطلب الخامس: تحليل العلاقة مع البنك..... 153

المطلب السادس: تحليل إجراءات و مدة الحصول على القرض.....165

المبحث الثالث: تحليل نتائج الجداول التقاطعية 169

الخاتمة العامة 174

التوصيات 178

المراجع.....174

الملاحق..... 180

فهـــــرس الجـــــــــداول:

رقـــم الجدول	عنـــــــــــوان الجـــــــــــدول	الصفحة
الجدول رقم 01	تطور الودائع بالجزائر خلال (2003-2004) بالنسبة للبنوك و صندوق التوفير و الاحتياط:	10
الجدول رقم 02	توزيع الودائع حسب مصدرها حسب القطاعات بالنسبة للبنوك و صندوق التوفير و الاحتياط للفترة 2003-2006	11
الجدول رقم 03	تطور الودائع البنكية بالجزائر خلال الفترة (2007-2009)	12
الجدول رقم 04	هيكل الودائع الوطنية لسنة 2009 (السداسي الأول)	13-14
الجدول رقم 05	تطور منح القروض بالجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (2003-2006)	31
الجدول رقم 06	تطور القروض بالجزائر حسب القطاعات للفترة (2007-2009)	32
الجدول رقم 07	تطور القروض بالجزائر حسب النوع للفترة (2003-2009)	34
الجدول رقم 08	:ملخص عملية تأميم البنوك الأجنبية بالجزائر سنة 1966.	47
الجدول رقم 09	البنوك العمومية بالجزائر	63
الجدول رقم 10	البنوك الخاصة بالجزائر	64
الجدول رقم 11	تصنيف المؤسسات وفق معيار عدد العمال في بعض الدول	112
الجدول رقم 12	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر (1991-2008)	120
الجدول رقم 13	توزيع م ص م العمومية حسب القطاعات الإنتاجية لسنة 2008	122
الجدول رقم 14	مقارنة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة2008مقارنة بسنة 2009	123
الجدول رقم 15	مقارنة خلق مناصب العمل من طرف **م ص م** خلال 2008-2009	124
الجدول رقم 16	2004-. تطور الناتج الداخلي الخام بالجزائر خارج المحروقات للفترة 2008 حسب القطاعات.	126

فهـــرس الأشكـــال:

رقم الشكل	عنـــــــــــوان الشكـــــــــل	الصفحـة
الشكل رقم 01	. الحسابات الوسيطية للتسيير	82
الشكل رقم 02	أنواع الأخطار البنكية و المالية	90
الشكل رقم 03	الميزانية البنكية	510

المقدمة

المقدمة العامة:

نظرا للاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، حيث أن هذه الأخيرة عرفت تطورا ملحوظا خلال بداية من سنوات التسعينات التي تعتبر كمرحلة انتقال من الاقتصاد الموجه الذي يعتمد على المؤسسات الكبيرة و العمومية ، إلى اقتصاد السوق الذي يعتمد بالدرجة الأولى الاستثمار الخاص كأداة لرفع أداء الاقتصاد حيث يأخذ هذا الاستثمار شكل مؤسسات صغيرة و متوسطة و التي هي محل دراستنا .

حيث تركز دراستنا أساسا على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة لما لها من أهمية اقتصادية و خاصة و أن السياسات الاقتصادية الحالية توليها أهمية كبيرة كأداة لتطوير الاستثمار و إنعاشه.

حيث تشير الأرقام و الإحصائيات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتامين الاجتماعي إلى تزايد وتيرة نمو هذه المؤسسات على مر السنوات الأخيرة حيث ينعكس هذا النمو على النمو الاقتصادي و يساهم في خلق مناصب شغل بالرغم من المشاكل المختلفة التي تعرفها هذه المؤسسات في الجزائر وفي دول أخرى كالمشاكل(الإدارية والمالية و التشريعية) والتي تؤثر على مستوى أدائها.

من خلال هذا البحث سوف لن نتطرق إلى كل هذه المشاكل و إنما سنركز على احد أهم هذه المشاكل الخارجية و هو صعوبة إيجاد الموارد و بشكل أدق الموارد المالية (التمويل) في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. وسنسلط الضوء في دراستنا على التمويل البنكي باعتباره احد أهم أشكال هذا التمويل من خلال دراسة علاقة المؤسسة بالبنك.

حيث ترتبط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالبنوك العمومية ارتباطا وثيقا باعتبار هذه الأخيرة مصدر تمويل أساسي لها ، غير أن هذا الارتباط أو بالأحرى الحاجة الملحة لهذا المصدر التمويلي خلقت مجموعة من العقبات أهمها المحسوبية في تقديم القروض و عدم مراعاة المعايير الأساسية في ذلك ، حيث أصبحت تخضع

للمصالح الشخصية ها مما دفع اغلب المستثمرين للبحث عن البديل والذي وجده بعضهم في البنوك الأجنبية التي توقعت حديثا في الجزائر حيث أصبحت تمثل بديلا لتمويل هذه المؤسسات .

ولقد بدا تمويل المؤسسات الخاصة من طرف البنوك الخاصة منذ حوالي 1998 من خلال بنكي آل خليفة وبنك التجارة والصناعة الجزائر B.C.I.A هذين الأخيرين اللذين أعطيا انطباعا سيئا عن البنوك الخاصة و انتهى الأمر بتصفيتهما بعد إفلاسهما.

غير أن الشفافية الكبيرة التي صاحبت معالجة ملف هذين البنكين أعطت دفعا أكثر للبنوك الأجنبية للاستثمار في الجزائر و من جهة أخرى عززت مكانة البنوك العمومية، وزاد من تنافسية النظام البنكي . هذا مما خلق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانية تمويل جديدة هي القروض المقدمة من طرف البنوك الأجنبية.

ولكن الإشكالية المطروحة و التي سنحاول معالجتها من خلال هذا البحث هي

– ما مدى مساهمة البنوك الأجنبية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

وهذه الإشكالية الأساسية تتفرع عنها مجموعة من الإشكاليات الجزئية و هي:

هل تطبق البنوك الأجنبية طرق خاصة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

– هل تقوم البنوك الأجنبية جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أم أنها تشترط مؤسسات ذات خصائص و معايير مشروطة؟

– هل تقوم هذه البنوك بتمويل جميع أنشطة هذه المؤسسات أم أنها تتخصص في نوع معين من المؤسسات ؟

وللإجابة عن هذه الإشكاليات قمنا باختبار الفرضيات التالية:

– إلغاء منح القروض الاستهلاكية من طرف البنوك بموجب قانون المالية2009 سيدفع بالبنوك الأجنبية للاهتمام أكثر بالقروض الاستثمارية، وخاصة و أن القروض الاستهلاكية كانت تمثل أهم منتجاتها البنكية.

-الإجراءات البيروقراطية الممارسة في البنوك العمومية ، بالإضافة إلى التماطل في تنفيذ قرارات منح القروض ستدفع أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى اللجوء للبنوك الأجنبية لتمويل مشاريعهم حتى و إن كلفهم ذلك معدلات فائدة أعلى.

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بإتباع المنهج الوصفي الاستقصائي حيث استخدمنا المنهج الوصفي في القسم النظري بينما قمنا في القسم التطبيقي بتحليل نتائج الدراسة الاستقصائية إذ قمنا بدراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية التي تستفيد من قروض من بنوك أجنبية مقيمة بالجزائر و على وجه التحديد البنوك الفرنسية. و قمنا بتحليلها من خلال برنامج
Spss version14. كما تضمنت هذه الدراسة في بعض الأحيان المنهج المقارن من خلال المقارنة الضمنية بين البنوك الأجنبية و البنوك العمومية،و لكن الأسلوب الوصفي التحليلي كان هو الغالب .

و اختيارنا لمعالجة هذا الموضوع كان له عدة دوافع منها الدافع الشخصي و هذا بحكم تخصصنا

و كذلك الدافع العلمي و الاقتصادي نظرا لكونه من المواضيع الحالية و خاصة مع تزايد وتيرة نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و بحثها الدائم عن مصادر التمويل.

و كما اشرنا سابقا فان حدود دراستنا تما في إطار مكاني هو الجزائر (25مؤسسة صغيرة و متوسطة جزائرية تتعامل مع البنوك الفرنسية المقيمة بالجزائر)
أما الإطار الزماني لهذه الدراسة فيمثل فترة انجاز هذا البحث و هو سنة 2010
ويحتوي هذا البحث على خمسة فصول منها أربعة نظرية إذ يتضمن الفصل الأول بعض المفاهيم و التعريفات المتعلقة بالمؤسسة البنكية و أهم وظائف البنك و آليات النشاط البنكي كمنح القروض و تلقي الودائع ،و خلق النقود مع الإشارة إلى أهم الهيئات المشرفة على التسيير في البنوك الجزائرية، لنتطرق في الفصل الثاني إلى

النظام البنكي الجزائري من خلال إعطاء لمحة عنه منذ تأسيسه و إلى غاية سنة 2009 حيث قسمناه إلى مراحل حيث ترتبط كل مرحلة بظهور إصلاحات و تشريعات منظمة للنظام البنكي كما اشرنا من خلال هذا الفصل إلى أهم الأزمات التي عرفها النظام البنكي الجزائري بمسبباتها ونتائجها وركزنا أكثر على أزمات البنوك الخاصة لارتباطها بموضوع دراستنا. أما الفصل الثالث فتمحور حول التسيير البنكي و أهم المعايير المستخدمة في ذلك حيث اشرنا إلى المردودية البنكية و كيفية بلوغها و طرق تشخيصها و كذا الأخطار البنكية و طرق تسييرها ثم اشرنا إلى أهم أدوات التسيير البنكي.

و في الفصل الرابع اشرنا إلى الشطر الثاني من دراستنا و هو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إعطاء تعر يف لها مع الإشارة إلى أهميتها الاقتصادية في خلق مناصب شغل و تنمية الاقتصاد ثم تطرقنا إلى موضوع التمويل في هذه المؤسسات و الذي تتمحور حوله دراستنا من خلال الإشارة إلى عراقيل مصادر التمويل المتنوعة و أهم العراقيل التي تواجه هذه المؤسسات.

أما الفصل الخامس فتضمن إعطاء لمحة عن البنوك الأجنبية المقيمة بالجزائر والتي هي محل دراستنا و لاسيما البنوك الفرنسية ،ثم اشرنا من خلاله لتحليل نتائج الدراسة الاستقصائية الميدانية و التي شملت عينة مكونة من 25 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تستفيد من قروض مقدمة من بنوك فرنسية مقيمة بالجزائر و هي :

(NATIXIS banque –Société Générale – BNP PARIBAS)

وطبعا بعد استخلاص نتائج الدراسة الاستقصائية إضافة إلى ما لاحظناه في الميدان قمنا بالخروج بمجموعة من التوصيات و التعقيبات.

الفصل الأول:
المؤسسة البنكية وأهم وظائفها

مقدمة الفصل:

للبنوك أهمية كبيرة في الاقتصاد حيث تمثل المصدر الأساسي لتمويله و القناة الرئيسية لتداول الكتلة النقدية ، فالبنك من خلال قيامه بدور الوساطة المالية يوفق بين رغبات أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي ، وهذا من خلال جمع الودائع و منحها في شكل قروض .

و نحن من خلال هذا الفصل سوف نحاول إرساء بعض المفاهيم المتعلقة بقطاع البنوك ، إذ سوف نتطرق إلى تعريف البنك و أهم تصنيفات البنوك، كما سوف نشير لأهم وظائف البنك و التي أهمها منح القروض هذه الأخيرة التي يمكن تصنيفها لعدة أنواع و حسب عدة معايير.

لنشير في الأخير إلى أهم الخدمات التي يقدمها البنك.

الفصل الأول: المؤسسة البنكية و أهم وظائفها

المبحث الأول:التعريف بالبنك و أهم تصنيفات البنوك

لقد تطور النشاط الاقتصادي و تعددت أطرافه و اتسعت أفاقه فبينما كانت عمليات التبادل تتم بين مجموعة من الأفراد أو المجموعات التي تعرف بعضها البعض وبالتالي يسهل بينها التبادل. و مع تزايد وتيرة هذا النشاط أصبح المنتجين في حاجة أكثر للتمويل فكان بإمكانهم اللجوء المباشر إلى أفراد آخرين على معرفة بهم.

لكن مع اتساع هذا النشاط حتى أصبح يتجاوز حدود الدول بل حتى القارات أصبح من الصعب اللجوء إلى التمويل المباشر من طرف أشخاص أو مجموعات مما استدعى بالضرورة ظهور أطراف جديدة تضمن جمع الأموال و إعادة توزيعها أي أنها تمثل حلقة ربط بين أصحاب الحجز المالي و أصحاب الفائض المالي من خلال الوساطة المالية و هذه الأطراف تتمثل أساسا في البنوك التي هي محل دراستنا.

المطلب الأول: التعريف بالبنك

التعريف بالبنك:

هو مؤسسة مفوضة بسلطة القانون لضمان عملية جمع رؤوس الأموال من الجماهير (أفراد، مؤسسات) و إعادة إقراضها.من خلال وضعها تحت تصرف الزبائن وتسييرها من خلال وسائل الدفع .

أو كتعريف آخر:

– **البنك:** هو هيئة مختصة في خلق و تداول النقود. فهي تجمع مدخرات الزبائن والتي تكون في شكل ودائع، تمنح القروض، و تضمن وسائل الدفع (مثل دفتر الشيكات، البطاقات) فبالإضافة لعرضها للخدمات المالية فهي تضمن للدولة متابعة العمليات المالية والتصدي لجميع العمليات المالية غير الرسمية.

و من خلال هذين التعريفين و غيرهما يمكن أن نستخلص التعريف التالي:

البنك: هو مؤسسة مالية نقدية رسمية وظيفتها جمع الودائع و منح القروض و تسهيل وسائل الدفع. حيث تلعب دورا هاما في الوساطة المالية.

و إن مجموع البنوك لنفس المنطقة النقدية يشكل النظام البنكي و الذي يسير من طرف بنك مختص هو البنك المركزي و الذي مهمته مراقبة البنوك و ضمان إصدار الأوراق النقدية و التعريف بالسياسة النقدية. و هناك عدة أنواع من هذه البنوك منها: بنوك الودائع، بنوك الأعمال، البنوك المختصة، بنوك عامة...

المطلب الثاني: تصنيفات البنوك.

يمكن أن نصنف البنوك حسب عدة معايير سواء حسب الوظيفة أو حسب طبيعة القروض الممنوحة أو حسب الملكية... لكن في الغالب نجد تصنيفين هما الأكثر استخداما حيث تقسم البنوك إلى بنك مركزي الذي يترأس الغطاء النقدي و بنوك تجارية التي بدورها تصنف إلى عدة أنواع.

1-البنك المركزي: هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول. و هو الذي يترأس النظام النقدي. و لذلك يشرف على التسيير النقدي و يتحكم في البنوك العاملة في الاقتصاد. ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك و بنك الحكومة، حيث يعودون إليه عندما يحتاجون للسيولة، فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين و التشريعات السائدة. لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للاقتراض[1].

كما يمكن للبنك المركزي أن يلعب دورا مهما فيما يخص تحديد أسعار الفائدة، سعر العملة، من خلال تدخله في سعر الصرف و دعم العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية عند الضرورة، وضع السياسات الاقتصادية سواء للتشجيع على الادخار أو الاستهلاك للمحافظة على معدل النمو الاقتصادي و كذا معدل التضخم...

2- البنوك التجارية: و هي مجموعة البنوك التي تعمل تحت سلطة البنك المركزي وهي بدورها تصنف إلى عدة بنوك:

([1]) الطاهر لطرش: تقنيات البنوك_ديوان المطبوعات الجزائرية_الجزائرً2000_ ص11

2-1 بنوك الودائع (الائتمان): B. de dépôt (commercial Banks)

تعمل في الغالب مع زبائنها من الحرفيين و التجار و مؤسسات حيث تتلقى الودائع، تمنح القروض. و في معظم الأحيان يكون زبائنها أساسا التجار و الحرفيين أو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمنح في الغالب قروض قصيرة الأجل، و تعتمد أساسا على ودائع المودعين.

2-2 بنوك الأعمال: B . d'affaires (Wholesales banking)

هي بنوك ذات طبيعة خاصة (ليس لها جمهور داخل و خارج) و تقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل و إدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها و الاشتراك في رأسمالها، أو الاستحواذ عليها، إنها تعمل في سوق رأس المال (في حين تتعامل البنوك الأخرى في سوق النقد أساسا)إذن يعتبر أهم عملياتها من المؤسسات المتوسطة والكبيرة.[1]

2-3 بنوك الاستثمار: B. d'investissements (Invetsment banking)

أو ما يعرف ببنوك الائتمان المتوسط و طويل الأجل و تكون في الغالب عملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت (عقار، مصنع...) و قد تنشط على مستوى أسواق المال حيث تتكفل بالعمليات المالية كإصدار القروض، اكتتاب الأسهم، الدخول إلى البورصة[2] . لذلك فهي تحتاج لرأس مال كبير جدا الذي تعتمد عليه في منح القروض مثل الودائع طويلة الأجل. و كذا الاقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ (السندات) و المنح الحكومية.

2-4 البنوك المختصة:

و هذه البنوك نجدها تنشط في تمويل قطاع معين أي تتخصص في منح قروض معينة ومن هذه البنوك نجد:

- بنوك متخصصة في منح قروض الاستهلاك.

[1] شاكر القزويني :محاضرات في اقتصاد البنوك_ديوان المطبوعات الجامعية_الجزائر_ 1996_ص 29

[2] www.wékipédia.com

- بنوك متخصصة في منح القروض العقارية.
- بنوك متخصصة في القروض الايجارية للمؤسسات.
- بنوك متخصصة في تمويل نشاط اقتصادي (بنوك فلاحية،...).

و قد نجد نفس البنك ينشط في عدة تخصصات.

2-5 بنوك التوفير و الادخار: و هذه البنوك وظيفتها جمع الودائع من المدخرين و التي غالبا ما تكون لآجال محددة و تأخذ شكل دفتر الادخار. لتعيد هذه البنوك بدورها إقراض هذه الودائع لآجال مختلفة،

و هذا كله طبعا مقابل معدلات فائدة محددة مسبقا.

كان هذا عن تعريف البنك و أهم تصنيفاته. و من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن البنك يقوم بالوساطة المالية و التي تشتمل على عدة وظائف تمثل و وظائف البنك.

المبحث الثاني: وظائف البنك

لقد اتفقت جميع التعاريف على أن البنك هو المؤسسة المالية التي تجمع الودائع من عملائها لتمنحها في شكل قروض مقابل معدل فائدة. و من خلال هذه العملية فهي تساهم في خلق نقود جديدة هي "نقود الودائع" و من هذا التعريف الأخير يمكن استخلاص وظائف البنك الأساسية من خلال دوره في الوساطة المالية و جمع الودائع ومنح القروض و خلق النقود.

المطلب الأول: الوساطة المالية

مع اتساع النشاط الاقتصادي و تشعب أطرافه ظهرت هناك حاجة دائمة ومستمرة إلى تداول الأموال بمبالغ تختلف حسب طبيعة الأعمال و حجمها. و بالتالي تزايد الحاجة إلى التمويل (لأصحاب العجز المالي) فيما نجد في المقابل بعض الأفراد و العائلات تتقاضى رواتب شهرية تنفق جزءا منها و تحتفظ بالجزء المتبقي إما احتياطيا للمستقبل وإما أملا في الاستفادة من الفرص التي يمنحها السوق. و ما بين أصحاب هذا الفائض المالي و أصحاب العجز المالي قد تنشأ إما علاقة مباشرة تعرف ب"التمويل المباشر" وإما عن طريق تدخل طرف ثالث يلعب دور الوسيط بين أصحاب

العجز المالي والفائض المالي و هذا ما يعرف ب"الوساطة المالية". و قد ظهرت هذه الأخيرة نتيجة للصعوبات التي قد تنجم عن العلاقة المباشرة بين الطرفين.

1- طبيعة الوساطة المالية:

قبل إعطاء تعريف للوساطة المالية لا بد من تحديد الأطراف الأساسية للوساطة المالية و هما طرفين أساسيين:

أصحاب الفائض المالي: هم الأطراف الذين تفوق مداخليهم مجموع نفقاتهم و بالتالي يبحثون عن أفضل التوظيفات لفوائضهم. أي هم الذين يملكون القدرة على التمويل.

أصحاب العجز المالي: هؤلاء على عكس الطرف الأول، حيث تفوق نفقاتهم مجموع مداخليهم ممل يضطرهم إلى البحث عن الأموال لتغطية عجزهم فهم الطرف الذي له الحاجة إلى التمويل.

2- مفهوم الوساطة المالية: "هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين

و المقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المال إلى أصحاب العجز المالي. من خلال تعبئة الادخار (الفوائض المالية) من الأفراد و المؤسسات، و منحها على شكل قروض لأصحاب العجز المالي. و تعتبر الوساطة المالية من أهم الوظائف البنكية فهي بالإضافة إلى تسهيل الجمع بين طرفين متناقضين من حيث السيولة و الربحية و المخاطر تعتبر صانعة للتمويل، والوساطة المالية لها أهمية كبيرة بالنسبة لجميع أطراف العلاقة.

المطلب الثاني: جمع الودائع

يعتبر جمع الودائع أحد أهم وظائف البنك. و الودائع تمثل الجزء الفائض من مداخيل بعض العائلات

و المؤسسات و المحتفظ بها في البنك (أو عند وسيط مالي آخر). و قد تكون لفترات طويلة أو متوسطة أو قصيرة. و تمثل الودائع أهم مورد مالي للبنك (الوسيط المالي). الذي بدوره يحولها إلى قروض للتمويل.

1- تعريف الودائع: "تعرف الوديعة على أنها كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف و تتجسد هذه الودائع في غالب الأحيان في شكل نقود قانونية، على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحيانا أشكالا أخرى (الذهب مثلا...)".[1]

من خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج أولا أن العامل الزمني في الوديعة مهم للغاية حيث أن مدة الإيداع التي تمتد من لحظة الإيداع إلى لحظة السحب مهمة حيث تحدد لنا مردودية الوديعة (بالنسبة للمودع) من جهة، كما أن مدة الإيداع مهمة بالنسبة للبنك من خلال تقدير مدى التوظيفات اللازمة لهذه الأموال.

و ثاني استنتاج هو أن الوديعة ليست نقلا للملكية لأن الوديعة دائما هي ملك لصاحبها، تخلى عن التصرف فيها لمدة مؤقتة.

2- أنواع الودائع: تختلف أنواع الودائع حسب اختلاف أهداف المودعين (الغرض من الوديعة) فهناك الودائع التي توضع في البنك لمجرد الاحتفاظ بها و هناك الودائع التي يهدف أصحابها إلى تحقيق عوائد من وراءها. و من هنا يمكن أن نذكر أربعة أنواع رئيسية للودائع و هي:

[1] الطاهر لطرش _مرجع سابق _ص 25

2-1 الودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية:

و تتميز هذه الودائع بكونها دائما تحت تصرف أصحابها لذا سميت (الودائع تحت الطلب). فيمكن لهم سحب جزء منها أو كلها متى شاءوا. و دون إشعار مسبق. لذا يجب على البنك أن يسهل عملية السحب

و دون شروط أو حجج تعرقل المودعين في استعمال هذه الودائع. و في المقابل لا يمكن لأصحاب هذا النوع من الودائع الاستفادة من الفائدة نظرا للطبيعة الجارية لهذه الوديعة. فكثير من القوانين تمنع إعطاء فوائد على هذا النوع من الودائع. هذا مما يسمح للبنك بالتوسع في عمليات القرض.

2-2 الودائع لأجل:

و هذا النوع من الودائع يضعها أصحابها في البنك لفترة معينة و لا يمكن لهم سحبها إلا بعد انقضاء الفترة المحدودة المتفق عليها مسبقا حيث يبلغ المودع البنك مسبقا عن تاريخ السحب. فالوقت عامل مهم في هذا النوع من الودائع، و الودائع لأجل ليست هي الودائع الادخارية لان الودائع لأجل يتم إيداعها لأجل قصير (عكس الودائع الادخارية) فهي من التوظيفات السائلة قصيرة الأجل و التي يحصل صاحبها على عوائد من توظيفها يكون في شكل فائدة (متفق عليها)كما يمكن سحبها في أي وقت مقابل تحمل فائدة سلبية تحسب على أساس المبلغ المسحوب.

2-3 الودائع الادخارية: تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية توفير و ادخار حقيقية نظرا لمدة إيداعها في البنوك حيث تكون لآجال طويلة، و لا يمكن لصاحبها أن يسحبها مهما كانت الظروف قبل انقضاء المدة المعينة. و يمكن لأصحاب هذه الودائع الحصول على فوائد (عوائد) معتبرة تعكس الطبيعة الادخارية لهذه الفوائد.

و تعتبر هذه الودائع مكلفة للبنك بالمقارنة بالأنواع الأخرى و هذا نظرا لبقائها بحوزته لفترات طويلة مما يسمح له بمنح قروض ذات أجل طويل.

2-4 الودائع الائتمانية: يختلف هذا النوع من الودائع عن باقي الودائع الأخرى، بكونها النوع الوحيد الذي لا يكون نتيجة إيداع حقيقي. بل هو ناشئ عن مجرد فتح حسابات ائتمانية و القيام بعمليات الإقراض. فمثلا عند قيام صاحب وديعة بتحديد شيك لفائدة شخص آخر دون أن يسحب هذا الشخص المبلغ فعليا. فان البنك يسجل حساب المسحوب علية مدينا و حساب المستفيد دائنا. و إن هذا التحويل بالنسبة للحسابين يعتبر بالنسبة للبنك وديعة، تسمح له بالتوسع في القرض دون أن يدفع نقودا حقيقية.

و يمكن القول أن الودائع الائتمانية تزيد كلما فلت الأموال المسحوبة فعلا من البنك وتنقص مع زيادتها[1].

3- دراسة تطور الودائع بالجزائر خلال الفترة 2003-2009:

تعتبر الودائع من أهم موارد البنوك بالجزائر و قد عرفت تطورا ملحوظا حيث تتزايد من سنة لأخرى.

و فيما يلي بعض الإحصائيات حول تطور الودائع بالجزائر خلال الفترة ما بين 2003 إلى غاية 2009 حسب نوع الودائع و حسب القطاع (عام أو خاص) و هذا بالنسبة للبنوك الجزائرية و صندوق التوفير و الاحتياط :

[1] الطاهر لطرش مرجع سابق، ص28.

الجدول 1: تطور الودائع بالجزائر خلال (2003-2004) بالنسبة للبنوك و صندوق التوفير والاحتياط

(المبالغ بالدينار الجزائري)

	2003	2004	2005	2006
الودائع تحت الطلب:	718.905	1127.916	1224.403	1750.432
- البنوك العمومية	648.775	1019.891	1108.332	1597.514
- البنوك الخاصة	70.130	108.025	116.071	152.918
الودائع لأجل:	1724.043	1577.456	1736.164	1766.105
البنوك العمومية	1656.568	1509.556	1654.271	1670.127
منها بالعملة الصعبة	152.702	201.843	210.753	211.290
البنوك الخاصة	67.475	67.900	81.893	95.978
منها بالعملة الصعبة	18.095	17.048	20.965	29.506
مجموع الموارد المودعة	2442.948	2705.372	2960.567	3516.537
حصة البنوك العمومية	% 94.4	% 93.5	% 93.3	% 92.9
حصة البنوك الخاصة	% 5.6	% 6.5	% 6.7	% 7.1

المصدر: بنك الجزائر 2006.

- و توزع هذه الودائع حسب مصدرها على القطاعات القانونية كما يلي:

الجدول2: توزيع الودائع حسب مصدرها حسب القطاعات بالنسبة للبنوك و صندوق التوفير و الاحتياط للفترة 2003-2006

المبالغ بالمليار دينار

	2003	2004	2005	2006
ودائع تحت الطلب:	718.905	1127.916	1224.403	1750.432
- القطاع العمومي	987.331	697.423	773.903	1163.928
القطع الخاص	232.346	273.903	321.294	442.418
- قطاعات أخرى	99.228	156.590	129.206	144.086
ودائع لأجل:	1724.043	1577.456	1736.164	1766.105
- القطاع العمومي	513.972	254.102	365.818	364.453
- القطاع الخاص	1102.217	1189.187	1232.815	1271.360
- قطاعات أخرى	107.854	134.167	137.531	130.292
المجموع	2442.948	2705.372	2960.567	3516.537
نسبة الودائع تحت الطلب	% 29.4	% 41.7	% 41.4	%49,8
نسبة الودائع للأجل	% 70.6	% 58.3	% 58.6	% 50.5

المصدر: بنك الجزائر 2006.

أما فيما يخص الفترة (2007-2009) يمكن إعطاء صورة عنها في الجدول التالي:

الجدول 3: تطور الودائع البنكية بالجزائر خلال الفترة (2007-2009)

المبالغ: بالمليار الدينار جزائري

	ديسمبر2007	ديسمبر2008	جانفي2009	فيفري2009
ودائع تحت الطلب:	2560.801	2946.919	2851.220	2705.101
ودائع للأجل:	1761.035	1991.040	1982.084	2034.126
ودائع مسبقة على الاستيراد:	195.520	223.929	255.983	243.072
المجموع:	4321.836	4937.959	4933.04	4739.227
نسبة الودائع تحت الطلب	%59.25	%59.68	%59	%57.08
نسبة الودائع للأجل:	%40.75	%40.32	%41	%42.92
	مارس2009	افريل2009	ماي2009	جوان2009
ودائع تحت الطلب:	2735.037	2782.46	2676.392	2608.599
ودائع للأجل:	2035.753	2040.009	2061.069	2094.139
ودائع مسبقة على الاستيراد:	243.795	257.390	238.254	241.168
المجموع:	4770.79	4822.469	4737.461	4702.798
نسبة الودائع تحت الطلب	%57.33	%57.70	%56.49	%55.47
نسبة الودائع للأجل:	%42.67	%42.30	%43.51	%44.53

المصدر : بنك الجزائر 2009

ملاحظة حول الجدول (3):

- الودائع المسبقة على الاستيراد لم تعد تحسب ضمن الودائع للأجل ابتداء من جانفي 2007.

- المعطيات التي يتضمنها الجدول **(3)** لا تأخذ بعين الاعتبار نتائج بنكين هما في إطار التصفية.

و فيما يلي جدول يبين هيكل الودائع الوطنية فيما يخص سنة 2009.

الجدول 4: هيكل الودائع الوطنية لسنة 2009 (السداسي الأول)

	2009		
	جانفي	فيفري	مارس
الودائع تحت الطلب:	3323.998	3203.928	3225.558
- ودائع البنوك التجارية	2851.220	2705.101	2735.036
- ودائع البنك المركزي	10, 399	5 ,579	10 ,485
- ودائع الخزينة	201 ,801	224,675	208,652
-ودائع الحساب البريدي CCP	260,578	268,573	271,385
الودائع للأجل:	1982,084	2034,126	2035,753
- ودائع بالدينار	1739 ,664	1760,274	1773,579
- ودائع بالعملة الصعبة	242,420	273,852	262,174
مجموع الودائع الوطنية	5306.082	5238.054	5261.311
نسبة ودائع البنوك	% 91.08	% 90.84	% 90.67
نسبة الودائع بالدينار	% 87.77	% 86.54	% 87.12
نسبة الودائع بالعملة الصعبة	% 12.23	% 13.46	% 12.88

	2009		
	ابريل	ماي	جوان
الودائع تحت الطلب:	3306.618	3197.773	3143.451
– ودائع البنوك التجارية	2782,410	2676,392	2608,999
– ودائع البنك المركزي	10,609	7,048	9,770
– ودائع الخزينة	239,593	239,841	243,585
–ودائع الحساب البريدي CCP	274,006	274,492	281,497
الودائع للأجل:	2040,009	2061,069	2094,139
ودائع بالدينار	1781,888	1804,651	1832,150
ودائع بالعملة الصعبة	258,121	256,418	261,989
مجموع الودائع الوطنية	5346.27	5258.42	5237.59
نسبة ودائع البنوك	% 90.20	% 90.08	% 89.8
نسبة الودائع بالدينار	% 87.35	% 87.56	% 87.50
نسبة الودائع بالعملة الصعبة	% 12.65	12.44	% 12.50

المصدر: بنك الجزائر 2009.

تفسير المعطيات:

– من قراءة المعطيات السابقة يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

1– مساهمة قطاع المؤسسات الخاصة و العائلات بنسبة معتبرة من الودائع حيث بلغت 57 % سنة 2005 و 53 %سنة 2006. من النسبة الإجمالية للودائع. و في المقابل

نلاحظ تزايد في نسبة الودائع المقدمة من طرف المؤسسات العمومية حيث ارتفعت النسبة من 42.3 % سنة 2005 إلى 47 % سنة 2006.

2- نلاحظ ارتفاع طفيف في حصة البنوك الخاصة من مجموع الودائع حيث سجلت ارتفاعا من 6.7 % سنة 2005 إلى 7.1 % سنة 2006.

3- نلاحظ أن معدل الزيادة في الودائع المحصلة من طرف البنوك الخاصة أكبر من معدل الزيادة في ودائع البنوك العمومية حيث بلغ في سنة 2005 نسبة 12.5 % ليرتفع لسنة 2006 إلى 25.7 % (أي بزيادة تقدر ب 13.2 %) مقارنة بالبنوك العمومية حيث سجلت نسبة 9.2 % سنة 2005 لتصل إلى
18.3% في سنة 2006 (أي بزيادة تقدر ب 9.1 %).

4- و من جهة أخرى نلاحظ أن جل الودائع المحصلة من طرف المؤسسات الخاصة والعائلات توظف في شكل ودائع لأجل حيث بلغت الودائع لأجل من طرف هاذين القطاعين 79.3 % سنة 2005 و 74.5 % سنة 2006. و في المقابل نجد أن الودائع المحصلة (تحت الطلب) حيث بلغت 67.9 % سنة 2005 و 76.1 % سنة 2006.

5- و فيما يخص تطور نسبة الودائع نلاحظ زيادة مستمرة في حجم الودائع من سنة إلى أخرى ابتداء من سنة 2003 إلى غاية 2009 و هذا قد يرجع إلى الاستقرار الذي عرفه النظام البنكي. غير أن سنة 2003 سجلت تطورا ملحوظا في حجم الودائع قد يكون سببه الرئيسي الارتفاع في عائدات المؤسسات التي تنشط في مجال المحروقات (نظرا للارتفاع في أسعار البترول).

6- كما لاحظنا في البداية منذ سنة 2003 إلى غاية 2006 أن الودائع الجارية كانت تتزايد لكن بنسبة أقل من الودائع لأجل غير أنه ابتداء من 2007 أصبحت نسبة الودائع تحت الطلب (الجارية) أكبر من نسبة الودائع لأجل و هذا قد يرجع إلى سببين أولهما

أنه ابتداء من يناير 2007 لم تعد الودائع المسبقة على الاستيراد[1] تحتسب ضمن الودائع لأجل مما قلص من مبالغها أما ثاني سبب فهو الارتفاع الكبير الذي عرفته الودائع الحكومية والموظفة في شكل ودائع جارية (نظرا للارتفاع الكبير في أسعار البترول الذي عرفته هذه الفترة).

فيما سجلت هذه الودائع انخفاضا ملحوظا بداية من 2009 و هذا قد يرجع إلى تأثر أسعار البترول بالأزمة الاقتصادية التي يعرفها العالم.

7- و إذا ما قارنا الودائع المحصل عليها من طرف البنوك العمومية فان مصدر أغلبها القطاع الحكومي حيث بلغت 79.1% سنة 2006 مقارنة بودائع البنوك الخاصة و التي يتمثل المصدر الأساسي لودائعها في قطاعي المؤسسات الخاصة و العائلات.

8- و لقد رأينا أن ودائع البنوك هي أهم أشكال الموارد المالية في الجزائر إذا شكلت نسبة معتبرة من مجموع الودائع الوطنية خلال السداسي الأول من سنة 2009 حوالي 90 % من مجموع الودائع.

9- و فيما يخص الودائع بالعملة الصعبة لاحظنا تزايدا ما من سنة لأخرى بالرغم من نسبة نموها الضئيلة حيث سجلت سنة 2009 زيادة ملحوظة مقارنة بالسنوات السابقة

أهمية الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في جمع العوائد[2]:

يلعب الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط دورا هاما و فعالا فيما يخص تحصيل الودائع هذا بالتعاون مع وكالات بريد الجزائر. حيث تحصل هذه الأخيرة تقريبا ثلث (3/1) موارد الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط.

ففي سنة 2006 بلغت موارد الصندوق من الودائع ما يزيد عن 565 مليار دينار منها 29.2 مليار دينار ودائع تحت الطلب. وأغلب هذه الودائع مصدرها قطاع العائلات والمؤسسات الخاصة بنسبة 93 %. فيما تبقى حصة الودائع لأجل دائما معتبرة حيث

المستورد عليه دفع جزء من قيمة وارداته كوديعة لدى البنك مما يشكل ضمان لعملية التبادل و خاصة إذا كان التضخم مسبقة على الاستيراد.[1]مرتفعا و تسمى وديعة

[2] Article publié par la banque d'Algérie système bancaire et intermédiation, p91 et 92. 2006.

تشكل ما نسبته 94.8 % من نسبة الودائع خلال 2006. هذا ما يضمن استقرار موارد الصندوق.

و للإشارة فقط فان معدل التوفير يقاس بالعلاقة التالية:

معدل التوفير = القيمة الموفرة/ قيمة العائد الخام من المبلغ * 100

المطلب الثالث: إنشاء النقود

يعتبر إنشاء النقود من أهم الوظائف البنكية. "فهي العملية التي بواسطتها يتم إنتاج السلعة المستعملة في تداول السلع و الخدمات[1]" و تعتبر وظيفة إنشاء النقود من أكثر العمليات حساسية و تعقيدا لنظرا لتأثيرها السريع و المباشر على الاقتصاد و توازنه. لذلك من الضروري معرفة جميع التقنيات المستعملة من طرف البنوك في إنشاء النقود و كذلك معرفة قدرات و حدود النظام البنكي في ذلك. حيث يجب أن نفرق بين إنشاء النقود القانونية و إنشاء نقود الودائع.

1- إنشاء النقود القانونية:

يعتبر الإصدار النقدي أحد أهم أشكال النقود القانونية و تتم عملية إصدار النقود في كل الاقتصاديات من طرف البنك المركزي و المفوض من قبل الدولة. و نظرا لاحتكاره لمثل هذا الامتياز فهو يعتبر الملجأ الأخير للاقتراض حيث تلجأ له الحكومة و كذا البنوك كآخر مصدر للسيولة في حالة عدم وجودها في مكان آخر لذلك سمي ببنك البنوك و بنك الحكومة. لكن السؤال المطروح هو كيف تتم عملية الإصدار النقدي؟ وما هي حدود الإصدار؟

1-1 كيفية الإصدار النقدي:

الإصدار النقدي هو العملية التي بموجبها يقوم البنك المركزي بوضع نقود قانونية بحوزة الاقتصاد ككل (حكومة، مؤسسات وأفراد) و يكون هذا الإصدار في شكل نقود. (أوراق نقدية أو ما يسمى بالبنكنوت). و كما أشرنا سابقا فانه و نظرا لحساسية هذه

[1] الطاهر لطرش مرجع سابق ص39.

العملية و أثرها على الاقتصاد (التضخم) فان عملية الإصدار لا تنطلق من فراغ بل لا بد من مقابل لهذا الإصدار و هي مجموعة أصول من شأنها تغطية عملية الإصدار

و تتمثل هذه الأصول أساسا في: "الذهب، عملات أجنبية، سندات خزينة و سندات تجارية... "تسمى هذه الأصول غطاء الإصدار النقدي أو مقابل الكتلة النقدية. حيث يحصل البنك المركزي على هذه الأصول كحق له من جهات معينة مقابل تقييدها في شكل نقود قانونية و تعتبر التزام عليه اتجاه هذه الجهات التي تنازلت له عنها (الحكومة، البنوك، ...).

و المثال التالي يمكن له توضيح هذه العملية:

جدول يمثل ميزانية البنك المركزي في 12/31/ن.

الأصول	الخصوم
ذهب 200 عملات أجنبية 50 ديون على الحكومة 230 ديون على الاقتصاد 300	نقود ورقية (إصدار نقدي) 780
المجموع 780	المجموع 780

المصدر: أرقام افتراضية

1-2 حدود الإصدار النقدي:

لقد عرفنا أن البنك المركزي من مهامه إصدار النقود في حال توفر الأصول التي تغطي هذا الإصدار. و لكن ما حدود هذا الإصدار؟ أي بمعنى آخر ماهي حدود قدرت البنك المركزي على فعل ذلك؟ و ماهي العوامل الحقيقية المتحكمة في قرار الإصدار؟

- في الوهلة الأولى قد تبدو لنا العملية بسيطة حيث يمكن للبنك المركزي أن يصدر قروضا قيمتها لا تتجاوز ما يحصل عليه أصول. و لكن هذه العملية تصبح أكثر تعقيدا إذا ما حاولنا معرفة ماهي الحدود التي لا يتجاوزها البنك المركزي في قبول هذه

الأصول. لذلك و لمعرفة ميكانزمات الإصدار سوف نتطرق للعمليات المرتبطة بكل أصل من هذه الأصول.

أولا فيما يخص الذهب النقدي و العملات الأجنبية فان الحصول عليهما يرتبط بمدى قدرة الاقتصاد الوطني في تحقيق فائض موجب مع الخارج.

و بالتالي فان كل ممتلكات الدولة من ذهب نقدي الموضوعة تحت تصرف البنك المركزي يمكن الاحتفاظ بها كغطاء للنقود[1] و نفس الشيء بالنسبة للعملات الأجنبية مع الأخذ بعين الاعتبار تغيرات أسعار الصرف

و اهتلاك الديون العمومية.

أما فيما يخص الإصدار النقدي الناتج عن الحصول عن سندات الخزينة فهنا العلاقة تكون مباشرة بين الحكومة و البنك المركزي و بالتالي فان الحكومة عند حاجتها للسيولة تلجأ لتوفيرها من البنك المركزي

و هذا طبعا بعدما تكون قد قدرت جميع العواقب الناتجة عن هذا السلوك على توازنات الاقتصاد الوطني.

و لكن هناك مجموعة من القواعد و النصوص القانونية التي تنظم هذه العملية فمثلا في الجزائر قام قانون النقد و القرض بضبط هذه العلاقة بحيث:

- يجب أن لا تتعدى تسبيقات بنك الجزائر (البنك المركزي) للخزينة كل سنة 10 %من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية السابقة. بالإضافة إلى إمكانية قبول البنك المركزي منح تسبيقات للخزينة حصريا و استثنائيا فيما يخص تسيير الديون الخارجية[2] دون شروط.

أما بالنسبة للإصدار النقدي الناجم عن استلام سندات تجارية فليس هناك في قانون النقد و القرض ما ينظم هذه العملية بطريقة صريحة و قاطعة. و عليه يمكن للبنك المركزي قبول هذه السندات أو رفضها حسب تقديره للوضع النقدي السائد.

[1] Art 64. chapitre3 opération sur or. Journal officiel de la République Algérienne du 18 Avril 1990. n 16 page457.

[2] Article 64. Ordonnance relative à la monnaie et au crédit. N03-11 du 26 Août 2003.

و عليه يمكن القول أن البنك المركزي قبل إصداره للنقود يأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي بصفة عامة و في سلطته التقديرية لتطور الأمور في جانبها النقدي بصفة خاصة.

2 – إنشاء نقود الودائع:

على عكس النقود القانونية فان نقود الودائع يتم إنشاؤها من طرف البنوك التجارية، وهي عبارة عن نقود ائتمانية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع و القروض، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات و ليس تداولا حقيقيا. و كما هو الحال بالنسبة لإصدار النقود القانونية فان البنك التجاري لا يستطيع إنشاء نقود الودائع إلا إذا تحصل على نوع معين من الأصول، هي النقود القانونية ذاتها، و يحصل على هذه النقود في شكل ودائع متلقاة من الأفراد و التجار و الشركات...

ويعتمد البنك في ذلك على القاعدة الشهيرة القائلة بأن الودائع تسمح بالإقراض كما أن القروض تخلق الودائع[1]، و من هذه القاعدة لا يكون البنك التجاري في حاجة إلى منح الوديعة كقرض و إنما يخلق الائتمان اعتمادا على هذه الوديعة. هذا مما يمكن البنك التجاري من منح قروض تفوق إلى حد معين الودائع الموجودة بحوزته.

المطلب الرابع: منح القروض البنكية

يعتبر منح القروض من أهم الوظائف الذي يؤديها البنك. و قد تكون هي الغاية التي من أجلها أوجد البنك. فالودائع البنكية لا معنى لها إذا لم توظف في شكل قروض. تمنح لتمويل مختلف نشاطات الاقتصاد و لكن قبل دراسة أنواع القروض و إجراءات منها لا بد من تعريف القرض

[1] الطاهر لطرش مرجع سابق، ص45.

1-التعريف بالقرض البنكي[1]:

يشمل مفهوم القرض على مختلف نشاطات إقراض الأموال سواء في شكل عقد إقراضي بنكي. أو في شكل المدة التي يتيحها الممول للزبون لدفع ما عليه من مستحقات.

و لتحقيق طلبات الإقراض فان المؤسسة البنكية أو المالية تستطيع استخدام الودائع التي بحوزتها أو توفر المبالغ المقرضة من خلال عملية الإصدار النقدي.

و تتم عملية الإقراض البنكي مقابل معدل فائدة متفق عليه مسبقا يدفعه المقترض (و هو المستفيد من القرض) إلى المقرض (و يكون ممثلا بالبنك) عند حلول تاريخ الاستحقاق.

و تتم عملية الإقراض على أساس الثقة بين الأفراد. أي الثقة التي يقدمها "المدين" إلى "الدائن" ليسدد المبلغ المقترض. و يكون أساس هذه الثقة الملاءة المالية للزبون. وتقاس هذه الملاءة من خلال الوضعية المالية للمدين و الضمانات التي يقدمها.

2- أنواع القروض البنكية:

كما سبق و أن ذكرنا فان القرض يعتبر أحد أهم غايات النشاط البنكي فمنح القروض أحد أهم الوظائف البنكية. و تختلف أنواع القروض البنكية. و قد تصنف طبقا لعدة معايير سواء حسب طبيعة الزبائن أو حسب طبيعة النشاط الذي تموله أو حسب المدة الزمنية للقرض و لهذا سوف نحاول أن نصنف القروض على أنواع اخذين بعين الاعتبار كل المعايير السابقة و هذه الأنواع هي:

- القروض قصيرة الأجل (القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال).
- القروض طويلة و متوسطة الأجل (القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات).
- قروض موجهة لتمويل التجارة الخارجية.

2-1 القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال: Les crédits d'exploitation

[1] Wikipédia , l'encyclopédie libre.2009./ www .wekipédia.com

و هي قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال و هي كل النشاطات (العمليات) التي تقوم بها المؤسسة لفترة لا تتعدى على الأكثر 18 شهرا و بالتالي فان هذا النوع من القروض يستخدم لتمويل عمليات دورة الاستغلال. و يشكل هذا النوع من القروض أهم نشاط تمويلي لأغلب البنوك التجارية و بما أنها قروض قصيرة الأجل فان البنوك غالبا ما تستخدم لتمويلها الودائع الجارية نظرا لطبيعتها. و تتبع هذه القروض بصفة عامة وضعية صندوق المؤسسة الذي يكون تارة مدينا و تارة أخرى دائنا و هذا حسب النشاط.

و هذه القروض تقسم بدورها إلى قروض عامة و قروض خاصة.

2-1-1 القروض العامة: سميت بهذا الاسم لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة و ليست موجهة لتمويل أصل معين. و تستخدم هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة. و تشمل هذه القروض العامة بدورها على الأنواع التالية من القروض.

ا/تسهيلات الصندوق: Facilités de caisse

هي عبارة عن قروض تمنح لمواجهة صعوبات السيولة القصيرة جدا، و التي قد تكون لبضعة أيام. و تلجأ المؤسسة لمثل هذا القرض في بعض الأحيان عندما يكون هناك تأخر في تاريخ تحصيل الديون قصيرة الأجل عن فترة استعمالها. فقد تلجأ إليه في فترة معينة كآخر الشهر مثلا لدفع رواتب العمال. و على البنك مراقبة استعمال هذا النوع من القروض من طرف الزبائن لأنه في حالة تجاوز قرض التسهيل الفترة العادية قد يحوله إلى نوع آخر من القروض هو المكشوف.

ب/ المكشوف: Le découvertهو قرض بنكي تلجأ إليه المؤسسة في حال تسجيل نقص في الخزينة راجع إلى عدم كفاية رأس المال العامل. و يتجسد في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين و لفترة أطول قد تصل إلى سنة كاملة. و نظرا للمخاطر التي قد يتعرض لها البنك في حال منح مثل هذا القرض

وخاصة فيما يتعلق بتجميد أمواله لفترة معينة فان الفرائد التي يفرضها على الزبائن تكون مرتفعة مقارنة بتسهيلات الصندوق.

ج/ قرض الموسم: Crédit compagne

هو نوع من أنواع القروض البنكية و يمنحه البنك لزبائنه من المؤسسات التي تمتاز بموسمية نشاطها حيث أنها مثلا دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية و لا تمتد على طول فترة الاستغلال و بالتالي فإنها تحتاج إلى النفقات في فترة معينة و تحصل مبيعات هذا الإنتاج خلال موسم معين كما هو الحال في الأنشطة الزراعية مثلا.

و يمنح البنك هذا القرض بعد حصوله على مخطط لتمويل يبين زمنيا النفقات والعائدات يقدمه الزبون ليقوم هذا الأخير بتسديد القرض أثناء تصريف إنتاجه و ذلك وفق مخطط استهلاك مبرمج مسبقا.

2-1- 2 القروض الخاصة: هذا النوع من القروض يمنح لتمويل أصل معين من الأصول، و هناك عدة أنواع من القروض الخاصة. مثل التسبيقات على البضائع...

3- القرض بالالتزام: Crédit par engagement (signature)

في هذا النوع من القروض البنك لا يقدم أموالا للزبون وإنما يقدم ضمانا له للحصول على أموال من مصدر آخر. فهنا البنك يتدخل فقط من خلال إعطائه ثقته (على الرغم من اضطراره إلى تقديم نقود في بعض الحالات عند عجز الزبون على ذلك).

4- القروض المقدمة للأفراد:

يعتبر هذا النوع من القروض ذات طابع استهلاكي مقارنة بالقروض السابقة، و هي موجهة لتمويل نفقات الأفراد بحيث تتلاءم و دخل الزبون الشهري و هذا سواء من خلال بطاقات الائتمان (القرض). أو من خلال منح قروض شخصية للأفراد ذوي الدخول الثابتة. و قد عرف هذا النوع من القروض إقبالا كبيرا لدى الجزائريين منذ اعتماده غير أنه ألغي بموجب قانون المالية في سنة 2009.

2-2 القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار :Les crédits d'investissements

بما أن هذه القروض توجه أساسا لتمويل نشاطات الاستثمار فهي تعتبر قروض طويلة الأجل. يمكن أن تمتد مدة منحها من سنتين فأكثر. لهذا فهي ترتبط بنسبة مخاطر عالية مقارنة بقروض الاستغلال فالبنك هنا يكون مضطرا لتجميد أمواله لفترة طويلة قد تصل إلى ما يزيد عن 20 سنة لهذا فان معدلات الفائدة المفروضة عليها تكون عالية هي الأخرى. و قد تكون القروض موجهة إلى تمويل الاستثمار على شكل قروض متوسطة الأجل (من 2 إلى 7 سنوات) و أخرى طويلة الأجل (من 7 إلى 20 سنة) و هذا حسب طبيعة المشروع. و يتم استخدام مثل هذا النوع من التمويل من طرف المؤسسات سواء للحصول على وسائل الإنتاج و معداته، أو عقارات (المباني الصناعية، الأراضي،...) ولذلك فان البنك و لكي يقلل من مخاطر هذه القروض فانه يطلب ضمانات حقيقية من الزبائن قبل منحهم هذه القروض.

و كما أشرنا سابقا و نظرا للمخاطر العالية المتعلقة بهذا النوع من التمويل فان البنوك تسعى جاهدة لتطويره و هذا باستخدام طرق حديثة تمتص هذه المخاطر و الصعوبات ولعل من أحدث هذه الطرق في البنوك الجزائرية هو القرض الايجاري (الائتمان الايجاري).

2-2-1 الائتمان الايجاري: Crédit bail ou leasing

لقد عرف الائتمان الايجارية في الجزائر بموجب الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 بأنه:

"الائتمان الايجارية هو عملية تجارية و مالية تقوم بها البنوك و المؤسسات المالية أو شركات التأجير المؤهلة قانونا و المتخصصة و المعتمدة في مثل هذا النوع من التمويل. مع متعاملين اقتصاديين وطنيين أو أجانب سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين. يلتزمون بموجبها بعقد تأجير قد يتضمن عاليه التنازل لصالح المستأجر في

نهاية الفترة، لسلع منقولة و غير منقولة مستخدمة في المجال الصناعي أو التجاري أو الحرفي" [1].

كان هذا عن تعريف القانون الجزائري للائتمان الايجاري و يمكننا ذكر تعريف آخر يقول:

الائتمان الايجاري هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها و يتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار[2].

ا) **خصائص الائتمان الايجاري:** من التعريفين السابقين يمكننا استنتاج الخصائص التالية:

– يتضمن عقد الائتمان الايجارية ثلاثة أطراف هي المؤسسة المؤجرة و التي تتمثل في البنك مثلا.

و المؤسسة المستأجرة وهي المؤسسة المستعملة للأصل. و المؤسسة الموردة لهذا الأصل.

– تقوم المؤسسة المؤجرة بشراء الأصل من المؤسسة الموردة و دفع قيمته بالكامل ثم تأجيره للمؤسسة المستأجرة وفق أقساط إيجار.

– تعود ملكية الأصل في أثناء فترة العقد إلى المؤسسة المؤجرة و ليس إلى المؤسسة المستأجرة بحيث تستفيد هذه الأخيرة من حق الاستعمال فقط.

– في نهاية العقد يمكن للمؤسسة المستأجرة أن تستفيد من ثلاث خيارات و هي: إما أن تجدد العقد الايجارية وفق شروط متفق عليها مجددا. و إما أن تقوم بشراء هذا الأصل وتحوز على ملكيته الكاملة وفق قيمة مالية منصوص عليها في العقد و إما أن تحل العقد بحيث لا تعيد تأجيره و لا تقوم بشرائه و تنهي العقد بإرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

[1] Art.1 ordonnance n 96-09 du 10 Janvier 1996 crédit bail Algérie.

[2] الطاهر لطرش مرجع سابق، ص76.

ب) طريقة التسديد: يتم تسديد الائتمان الايجاري وفق أقساط تمثل ثمن الكراء تدفعها المؤسسة المستأجرة دوريا للمؤسسة المؤجرة و تشتمل هذه الأقساط جزء من قيمة الأصل لتلك السنة مضاف إليها العوائد التي تتحصل عليها المؤسسة المؤجرة و التي تشتمل بدورها على التكاليف التي تتحملها هذه الأخيرة لتسليم الأصل للمؤسسة المستأجرة من مصاريف نقل و تأمين و صيانة،... ما لم يكون في العقد اتفاق آخر بشأن هذه المصاريف بحيث قد تتحملها المؤسسة المستأجرة مباشرة.

3-3 القروض الموجهة لتمويل عمليات التجارة الخارجية :

إلى جانب القروض المقدمة من طرف البنوك لتمويل نشاطات الاستغلال و نشاطات الاستثمار هناك قروض مقدمة لتمويل عمليات التجارة الخارجية. و قد تصنف هذه الأخيرة إلى عمليات تمويل قصيرة الأجل

و عمليات تمويل متوسطة و طويلة الأجل و هذا بحسب النشاط المراد تمويله.

ا)التمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية:

تستعمل عمليات التمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية لتسهيل الصفقات الخاصة بتبادل السلع و الخدمات مع الخارج سواء بالنسبة للمصدرين أو المستوردين و تخفيف العراقيل التي تواجه الطرفين و خاصة فيما يتعلق بالشروط المالية لتنفيذها. و هناك عدة أشكال من القروض المستخدمة في هذا المجال. إلا أننا في هذه الدراسة سوف نقتصر على ذكر أهمها و أشهرها و المتمثل في القرض المستندي (الاعتماد المستندي).

1- الاعتماد المستندي Crédit documentaire[1]

هو قرض يسمح بضمان النهاية القانونية و الحسنة لعقد تجاري بين المستورد والمصدر. حيث يكفل بنكي المتعاملين التجاريين زبائنها على التوالي، فيما يخص خطر البضاعة المدفوعة الثمن و غير المستلمة أو خطر التسليم بدون مقابل. و هذا بعد

[1] Y chibab, J J Galland, séminaire technique « crédit documentaire » organisé par la chambre de commerce et d'industrie de paris Haut de serine. Animé par la banque BEA. Juin 2008.

إمضاء العقد التجاري من طرف المشتري (المستورد) و البائع (المصدر). حيث يبدأ الطرف المشتري في تقديم طلب للحصول على القرض المستندي من بنك هذا الأخير بعد إعلانه موافقته على التمويل يتصل ببنك المصدر و يتفق معه حول دفع قيمة الصفقة. و لا يستطيع المصدر سحب المبلغ من بنكه إلا بعد استلام البنك و اطلاعه على جميع المستندات المطلوبة.

من خلال هذا التعريف السابق يمكننا أن نستخلص أن:

- تقوم علاقة الاعتماد المستندي على 4 أطراف هم: المستورد (المشتري) و المصدر (البائع) و بنك المصدر و بنك المستورد.
- بعد إبرام عقد بين المستورد و المصدر يقوم هذا الأخير بإرسال البضاعة والمستندات إلى المستورد.
- يطلب المستورد من بنكه فتح اعتماد مستندي. و يتعهد البنك في حالة قبول ذلك بتسديد مبلغ الصفقة مقابل استلام مجموع المستندات الدالة على تنفيذ العقد و إرسال البضاعة.
- التسديد الفعلي لصالح المصدر و ذلك عن طريق البنك الذي يمثله.
- قيام بنك المصدر يجعل حساب هذا الأخير دائنا.

1-1- أنواع الاعتماد ألمستندي: هناك أنواع عديدة للاعتماد المستندي، إلا أننا سوف نقتصر

على 3 أنواع رئيسية هي:

1-1-1- الاعتماد ألمستندي القابل للإلغاء Crédit documentaire révocable

في هذا النوع من التمويل يقوم بنك المستورد بفتح اعتماد مستندي لصالح زبونه و إعلام المصدر بذلك،

و لكن دون أن يلتزم بأي شيء. أي دون تقديم أي ضمانات في حالة عدم الدفع. و بالتالي يمكن أن يلغى في أية لحظة مما يجعله من الاعتمادات المستندية النادرة الاستعمال.

1-1- 2 الاعتماد ألمستندي غير القابل للإلغاء : c.d.irrévocable

في هذا النوع من الاعتماد المستندي يتعهد بنك المستورد بتسوية ديون هذا الأخير اتجاه المصدر. و هو غير قابل للإلغاء.

1-1-3 الاعتماد ألمستندي غير قابل للإلغاء و المؤكد c.d.irrévocable et confirmé :

في هذا الاعتماد إلى جانب تعهد بنك المستورد، فان بنك المصدر هو الآخر يتعهد بتسوية الدين الناشئ عن تصدير البضاعة. و في هذه الحالة و نظرا لوجود ضمانات قوية تجعل هذا النوع من الاعتمادات الأكثر شيوعا و استعمالا.

ب) التمويل المتوسط و طويل الأجل للتجارة الخارجية:

التمويل المتوسط و طويل الأجل للتجارة الخارجية ينصب على تمويل الصفقات التجارية الخارجية و التي تفوق في العادة مدة 18 شهرا. و هذا لتسهيل تطور هذه التجارة من خلال توفير الموارد التمويلية وكذا تعزيز العلاقات الاقتصادية ما بين الدول. و البنوك تسعى جاهدة لتطوير هذا النوع من التمويل من خلال تنويع أدواته. وعلى العموم نجد 4 أنواع من القروض في هذا المجال و هي:

1- قرض المشتري: Crédit acheteur

هو طريقة تمويل يقوم بموجبها بنك أو مجموعة من بنوك بلد المصدر (البائع) بمنح قرض المستورد. بحيث يستعمله هذا الأخير بتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر. و هذا بوساطة المصدر في المفاوضات بين بنك المصدر و المستورد. حيث أن كلا الطرفين يستفيد من هذا القرض حيث يحصل المورد على تسهيلات مالية طويلة نسبيا مع استلامه لبضائعه، كما يستفيد المصدر من تدخل بنكه و ذلك بحصوله على التسديد الفوري.

2- قرض المورد: Crédit fournisseur

هو أيضا نوع من أنواع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل لتمويل التجارة الخارجية. و هذا من خلال منح البنك قرض للمصدر لتمويل صادراته. و هذا منح المصدر للمستورد مهلة لتسديد مبلغ الصفقة. و هو بمثابة شراء البنك لديون المستورد على المدى المتوسط.

3- التمويل الجزافي:

هو عملية يتم من خلالها خصم أوراق تجارية بدون طعن. أي عملية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة حيث أن من يشتري هذه الديون يفقد كل حق في متابعة المصدر أو الأشخاص الذين قاموا بالتوقيع على هذه الورقة التجارية، و ذلك مهما كان السبب

4- القرض الايجاري الدولي: Crédit bail international

هو عبارة عن قرض متوسط و طويل الأجل لتمويل التجارة الخارجية حيث بموجب هذا النوع من القروض يقوم المصدر يبيع سلعه إلى مؤسسات أجنبية متخصصة و التي تقوم بالتفاوض مع المستورد حول إجراءات إبرام عقد ايجاري و تنفيذه. و هذا العقد له نفس خصائص العقد الايجاري المحلي (الوطني) غير أنه يختلف عنه من حيث أنه يتم بين المقيمين و غير المقيمين عكس المحلي الذي يتم بين المقيمين فقط. و يتم تسديد مبلغ الصفقة على عدة أقساط يتم الاتفاق عليها مسبقا.

3- دراسة تطور القروض بالجزائر خلال الفترة 2003-2009:

تعتبر وظيفة الإقراض الغاية من وجود البنوك فعلى الرغم من الوظائف المهمة والمتعددة للبنك غير أن منح القروض يعتبر من الغايات الأساسية للبنك نظرا للمساهمة في تمويل الاقتصاد و دفع عجلته نحو التقدم و النمو. فبالنسبة للبنوك الجزائرية وظيفة منح القروض في تزايد و تطور مستمر على الرغم من أن هذا التزايد صاحبه تزايد الخطر المتعلق بالقروض الممنوحة. و فيما يلي بعض المعطيات حول هذا القطاع في الجزائر.

الجدول5: تطور منح القروض بالجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (2003-2006)

	2003	2004	2005	2006
القروض الممنوحة	791.694	859.657	882.479	848.408
للقطاع العمومي:				
*** البنوك العمومية:**	791.495	586.976	881.602	847.305
- القروض المباشرة	791.495	849.741	811.303	751.664
- شراء السندات	-------	7.235	70.299	95.641
*** البنوك الخاصة:**	0.199	2.681	0.877	1.03
- القروض المباشرة	0.199	2.681	0.341	0.017
- شراء السندات	------	------	0.536	1.086
القروض الممنوحة				
للقطاع الخاص:	587.780	674.731	896.437	1055.694
*** البنوك العمومية:**	487.740	568.605	765.316	879.275
- قروض مباشرة	487.740	568.605	765.316	874.746
- شراء سندات	-------	--------	-------	4.529
*** البنوك الخاصة:**	100.040	106.126	131.121	176.419
- قروض مباشرة	-------	-------	131.121	176.369
- شراء السندات	-------	-------	-------	0.050
مجموع القروض الموزعة	1379.474	1534.388	1778.916	1904.102
حصة البنوك العمومية	% 92.7	% 92.9	% 92.6	% 90.7
حصة البنوك الخاصة	% 7.3	% 7.1	% 7.4	% 9.3

المصدر: بنك الجزائر

الجدول6: تطور القروض بالجزائر حسب القطاعات للفترة (2007-2009)

	نهاية 2007	نهاية 2008	جانفي 2009	فيفري 2009
قروض ممنوحة للقطاع العام:	989.274	1202.201	1220.378	1235.166
قروض ممنوحة للقطاع الخاص:	1214.482	1411.849	1402.757	1408.405
مجموع القروض	2203.756	2614.05	2624.629	2645.051
نسبة القروض العمومية	% 45	% 46	% 46.5	% 46.7
نسبة القروض الخاصة	% 55	% 54	% 53.4	% 53.3
	مارس 2009	أفريل 2009	ماي 2009	جوان 2009
قروض ممنوحة للقطاع العام:	1264.128	1273.384	1292.751	1268.060
قروض ممنوحة للقطاع الخاص:	1417.074	1446.343	1463.803	1504.575
مجموع القروض	2682.682	2721.205	2758.043	2774.116
نسبة القروض العمومية	% 47	% 46.8	% 46.9	45.7
نسبة القروض الخاصة	% 53	% 53.2	% 53.1	% 54.3

المصدر: بنك الجزائر **2009**.

- و فيما يلي معطيات حول تطور القروض بالجزائر و هذا حسب مدة القرض خلال الفترة (2003-2009).

الجدول7: تطور القروض بالجزائر حسب النوع للفترة (2003-2009)

	نهاية 2003	نهاية 2004	نهاية 2005	نهاية 2006	جوان 2009
قروض قصيرة الأجل:	773.586	828.337	923.326	915.697	1163.843
حصة البنوك العمومية	736.561	779.741	852.958	819.346	غير متوفرة
حصة البنوك الخاصة	37.025	48.596	70.368	96.351	غير متوفرة
قروض طويلة و متوسطة الأجل	605.905	706.051	855.590	988.405	1610.274
حصة البنوك العمومية	542.673	645.840	793.960	907.234	----------
حصة البنوك الخاصة	63.232	60.211	61.630	81.171	-------
مجموع القروض الموزعة	1379.473	1534.388	1778.916	1904.102	2774.117
حصة القروض القصيرة	% 56.1	% 54	% 51.9	% 48.1	% 42
حصة القروض الطويلة و المتوسطة	% 43.9	% 46	% 48.1	% 51.9	% 58

المصدر: بنك الجزائر

تفسير المعطيات السابقة:

نلاحظ من خلال المعطيات المبينة في الجدول 6 والجدول 7 تطورا ملحوظ في مجموع القروض الموزعة بالجزائر خلال الفترة (2003–2009) حيث حققت نسبة زيادة من سنة إلى أخرى إذ بلغت هذه الزيادة 7,2% من سنة 2005 إلى سنة 2006 لتبلغ في نهاية جوان 2009حوالي 2774.116 مليار دينار جزائري. أي بمعدل زيادة يقدر بحوالي45↖ و إذا ما حاولنا تحليل تطور هذه القروض حسب القطاعات فان القروض الممنوحة للقطاع الخاص بلغت حوالي 55.4 % نهاية 2006. بمعدل زيادة 5 % مقارنة مع سنة 2005. لتبلغ سنة 2009 حوالي 54 %و هذا بنسبة انخفاض طفيف. و قد يفسر هذا التفوق في القروض الممنوحة للقطاع الخاص بزيادة الاستثمارات الخاصة و خاصة في مجال المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة و التي هي مجال بحثنا و كذا الزيادة في الطلب على القروض الاستهلاكية. فيما تبقى حصة القطاع العام من القروض الممنوحة جد مهمة حيث تقدر ب 44.6 % من مجموع القروض الموزعة سنة 2006 منها 39.5 % عبارة عن قروض مباشرة و 5.1 % عبارة عن شراء للسندات الصادرة عن المؤسسات العمومية. و ظلت نسبة القروض العمومية متقاربة حيث قدرت سنة 2009 بحوالي 45.7 %.

ولو رجعنا قليلا إلى المعطيات السابقة فيما يخص ودائع القطاع البنكي نجد أن القروض المتعلقة بالقطاع العمومي أقل بكثير من الودائع المحصلة من طرفه. فيما نجد القروض الممنوحة من طرف القطاع الخاص تفوق قيمة الودائع المحصلة من طرف نفس القطاع.

و نلاحظ كذلك أن تمويل القطاع العمومي محتكر من طرف البنوك العمومية حيث تضمن هذه الأخيرة جل القروض القطاع العام. حيث لا تتجاوز نسبة البنوك الخاصة في هذا التمويل نسبة 1 %.

و نسبة تمويل البنوك العمومية للقطاع الخاص أيضا تعتبر مهمة حيث بلغت 83.3 % سنة 2006 فيما بلغت سنة 2005 حوالي 85.4% و هذا الانخفاض الطفيف قد يفسر بانتعاش نشاط البنوك الخاصة في مثل هذا التمويل.

أما فيما يخص معطيات الشكل 8 حول تطور القروض بالجزائر حسب النوع للفترة

(2003-2009) فإننا نلاحظ:

القروض الطويلة و المتوسطة موزعة من طرف البنوك تمثل ما نسبته 58 %من إجمالي القروض حيث تسجل زيادة من سنة لأخرى. في حين نلاحظ تناقص في قيمة القروض القصيرة الأجل حيث بلغت 42 % في سنة 2009 بنسبة تراجع تقدر ب 6% مقارنة مع 2006. و قد تواكب هذه الزيادة في القروض الطويلة و المتوسطة مع تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية التي تعرفها الجزائر في مجال الطاقة و الماء و كذلك مشاريع البنية التحتية التي تتطلب هذا النوع من القروض.

فيما بلغت حصة البنوك العمومية في سنة 2006 ما نسبته 52.5 % من القروض الطويلة و المتوسطة مقارنة بالبنوك الخاصة التي كانت حصتها 48.2 % من هذه القروض.

و فيما يخص القروض المقدمة للدولة، تبقى حصة البنوك الخاصة منها دائما متواضعة نسبيا مقارنة بالبنوك العمومية حيث تتمثل في الغالب في أذونات الخزينة العامة، أو القيم المحجوزة في الحسابات الجارية لصالح الخزينة أو مراكز البريد.

المبحث الثالث: الخدمات البنكية

لقد رأينا سابقا أن من أهم وظائف البنوك تلقي الودائع و منح القروض. حيث أن البنك يدخل في علاقة مالية بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي. و لا يمكن تجسيد هذه العلاقة إلا من خلال فتح حساب بنكي و الذي يسمح بتسجيل جميع العمليات التي تمت بين البنك و زبائنه. و بالتالي فان الحساب ماهو إلا أداة من الأدوات البنكية إضافة إلى أدوات أخرى تستخدمها البنوك. حيث سوف نتطرق في هذا

الجزء إلى التعريف بالأدوات المستخدمة في البنوك (الحسابات، وسائل الدفع) و جميع العمليات المرتبطة بها .

المطلب الأول: الحسابات البنكية

إذ أول خطوة تجسد قيام العلاقة بين البنك و الزبون هي فتح الحساب. ففتح الحساب إن لم يكن شرط لقيام جميع العمليات البنكية فهو ضرورة لمعظمها. حيث من خلال الحساب البنكي يمكن للأشخاص المودعين (أصحاب الفائض المالي) الاستفادة من التسهيلات البنكية للاحتفاظ بأموالهم، كما يسمح الحساب بتسجيل عمليات منح القروض لأصحاب العجز المالي. و نظرا لأهمية فتح الحساب البنكي فإننا سوف نتطرق للتعريف الحساب و جميع الإجراءات المطلوبة لفتحه و العمليات المتعلقة به مشيرين لجميع أنواع الحسابات البنكية.

1- تعريف الحساب:

يمكننا تعريف الحساب البنكي على أنه الحالة المحاسبية التي من خلالها يتم تسجيل مجموع العمليات المحققة بين البنك و زبونه و للتخصيص أيضا فان الحساب يستعمل بشكل خاص لإيداع الأموال الفائضة لحمايتها من جميع الأخطار التي قد تتعرض لها، مع إمكانية سحبها عند الحاجة إليها. و غالبا ما يتم ذلك بواسطة شيكات و لهذا سميت بحساب الشيك[1].

كما يمكن تعريف الحساب على أنه من الناحية المجردة عبارة عن رمز (رقم) تعترف به معظم العمليات المالية لصاحبه في علاقته مع البنك و هو من الناحية العملية والقانونية عبارة عن معاهدة أو اتفاق بين البنك الذي يفتحه و الشخص الذي يفتح لصالحه تنظم بها العمليات المالية القائمة بينهما سواء كانت إيداع أم سحب أو أي عملية أخرى بين الطرفين[2].

من هذين التعريفين يمكن استخلاص التعريف التالي:

[1] Rut Bernet Rollande principes de technique bancaire, édition DUNOD 25 édition 2008, p53,54.

[2] أحمد هني، العملة و النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص77.

الحساب هو رمز شخصي لا يحق لأي شخص مهما كان التصرف فيه، إلا صاحبه أو بأمر منه، من خلال إمضاءه على وثيقة رسمية و هي الشيك. و الحساب هو تصوير محاسبي للعمليات التي تمت بين البنك و زبونه سواء تمثلت في عمليات سحب أو إيداع وتحديد المدين و الدائن خلال فترة معينة. و كما أشرنا يمكن لصاحب الحساب الاستفادة من دفتر شيكات لاستخدامه كوسيلة دفع.

كان هذا عن تعريف الحساب لكن السؤال المطروح هو من هم الأشخاص أو الأطراف الذي يحق لهم الاستفادة من فتح حساب بنكي؟ و ماهي إجراءات الاستفادة من هذا الحساب؟

الأشخاص الذين يحق لهم فتح حساب بنكي:

في جل القوانين البنكية نجد أنه لكل شخص طبيعي كان أو معنوي أن يفتح حسابا بنكيا وهذا بعد استيفاء جميع الشروط القانونية و التنظيمية. حيث بالنسبة للشخص الطبيعي يجب عليه أن يتمتع بالأهلية القانونية و الحقوق المدنية. و إذا لم يكن بالغا يمكن لوصيه القانوني أن يتصرف في حسابه. أما بالنسبة للشخص المعنوي فيمكن للشخص المؤهل لتمثيل الشركة و الذي هو مسيرها أن يقوم بالأعمال البنكية.

و نشير أن كل شخص بإمكانه أن يفتح حسابا لدى أي بنك يختاره دون أي عراقيل أو شروط ما عدا تلك الشروط المنصوص عليها قانونيا.

" و قد يحدث في بعض الحالات إن يرفض البنك فتح حساب بنكي لشخص ما، و في هذه الحالة يلجأ هذا الشخص إلى البنك المركزي الذي يعين له بنكا يفتح له حسابا له"[1] و فيما تنص عليه أيضا المادة 171 من قانون النقد و القرض الجزائري.

و للإشارة فقط فان التعريف بصاحب الحساب أصبح ركنا من أركان فتح الحساب في أي نظام بنكي و زاد التركيز عليه خاصة في الآونة الأخيرة و هذا بعد ظهور ما يعرف بتبييض الأموال "غسيل الأموال" و لهذا أصبح على البنك معرفة زبائنه معرفة دقيقة.

[1] Philippe Monnier, les techniques bancaires, édition Dunod Paris 2008, p45.

2- أنواع الحسابات البنكية:

قد تصنف الحسابات البنكية طبقا لعدة معايير فيمكن تقسيمها حسب العمليات المرتبطة بها كما يمكن تصنيفها حسب طبيعة الأشخاص الذين يتعاملون بها.

2-1 حسب معيار العمليات التي تربطها بالحساب: بصفة عامة يمكن تميز 4 أنواع من الحسابات حسب طبيعة العمليات التي يقوم بها الأشخاص و هي:

ا) **الحساب للاطلاع:Compte à vue**

هذا الحساب لا يرتبط بأجل يمكن لصاحبه أن يسحب منه في أية لحظة بدون عراقيل وبدون إشعار مسبق، و تتم جميع عمليات السحب من هذا الحساب بواسطة الشيك لذا سمي كذلك "حساب الشيك".

و ما يميز هذا الحساب أنه دائما يكون دائنا و هذا يعني أنه لا يمكن لصاحبه أن يسحب إلا في حدود رصيده، و هذا الحساب يفتح لصالح الأشخاص الطبيعيين.

ب) الحساب الجاري:Compte courant

لهذا الحساب نفس خصائص الحساب للاطلاع إلا أن الحساب الجاري يفتح لصالح التجار لاستعماله في عملياتهم المهنية، لهذا يجب أن يكون مفصولا عن حساباتهم الشخصية كأفراد طبيعيين. و نظرا لطبيعة العمليات المرتبطة به و كثرة التدفقات المالية يمكن أن يكون مدينا بحيث يحق لصاحبه السحب حتى و إن لم يكن به رصيد. كما يمكن لصاحبه الاستفادة من تسهيلات الصندوق التي تقدمها البنوك.

ج) الحساب لأجل:Compte à terme

يكون هذا الحساب مرتبط بأجل لا يمكن لصاحبه سحب أمواله إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها. على عكس الحساب للاطلاع. و هذا مقابل إن يحصل على نسبة فائدة مقابل تجميد أمواله.

د) **الحساب على الدفتر**:**Compte sur livret**

ميزة هذا الحساب أن كل العمليات التي تتم عليه تقيد في دفتر و لا يتطلب استعمال الشيك. و هذا الحساب شخصي و لا يمكن أن يكون مدينا و كما يمكن لصاحبه الاستفادة من معدل فائدة كما في الحساب لأجل.

2-2 أنواع الحسابات حسب معيار طبيعة الشخص:

يمكن تصنيف الحسابات البنكية حسب هذا المعيار إلى نوعين من الحسابات و هما:

ا) **الحساب الشخصي (الفردي)**: **Compte individuelle**

و هو حساب يفتح لصالح شخص بمفرده و لا تتم العمليات على هذا الحساب إلا من خلال إمضاء صاحب الحساب في حال عدم وجود توكيل لشخص آخر يمكنه التصرف في الحساب.

ب) الحساب الجماعي (المشترك):**Compte collectif**[1]

و يفتح هذا الحساب تحت اسم مجموعة من الأشخاص و في غالب الأحيان تربطهم صفة شراكة أو قرابة.

3 -العمليات على الحسابات:

الحساب البنكي أوجد أساسا لتسهيل العمليات البنكية و يمكن لصاحب الحساب القيام ب 3 عمليات بنكية أساسية و هي:

[1] Philippe Monnier op, cit. p47.

3-1 عمليات الإيداع:Les versements

يمكن أن تتم عمليات إيداع الأموال في الحساب سواء من طرف صاحب الحساب أو من طرف أشخاص آخرين. و هذا الإيداع يزيد من موارد صاحب الحساب و موارد البنك و تسهيل عمليات منح القروض.

و للقيام بعملية الإيداع في الحساب يشترط التعريف برقم الحساب المودع و اسمه وحساب المودع إليه

و اسمه، هذا إن لم يكن الشخص المودع نفسه صاحب الحساب. و في الآونة الأخيرة ونظرا لظهور ظاهرة تبييض الأموال أصبحت عمليات الإيداع محل مراقبة من طرف البنوك[1]. و تتم عملية الإيداع في أي وكالة بنكية تابعة لبنك صاحب الحساب.

3-2 عمليات السحب: Les retraits

هي عمليات عكسية لعمليات الإيداع تمثل في الاقتطاعات التي يقوم بها صاحب الحساب من حسابه. أو من خلال إعطاء الأمر لشخص آخر للقيام بها من خلال عمليات إصدار الشيك أو التوكيل. و لكن قبل عمليات السحب يقوم البنكي من التأكد من هوية الساحب و رقم الحساب و مدى مطابقتها للمعلومات الموجودة على الشيك. ومؤخرا بالجزائر أصبحت عمليات السحب تتم سواء بالشيك أو بالساحب الآلي. و في حالة تنقل صاحب الحساب يمكن له القيام بسحب أمواله من أي وكالة بنكية تابعة لبنكه.

3-3 التحويل:

و تتم عمليات التحويل من حساب لآخر سواء في نفس البنك أو بنكين مختلفين. و قد يكون الحسابين لنفس الشخص أو لشخصين مختلفين. و هذا التحويل يتمثل في اقتطاع مبلغ من حساب المدين و إضافته إلى حساب الدائن. و إذا كان التحويل في

[1] Luc Berne- Rolande, page op, cit.61.

نفس البنك لا يؤثر على الرصيد الكلي للبنك عكس إذا كان في بنكين مختلفين حيث يزيد رصيد البنك المستفيد من التحويل.

المطلب الثاني:وسائل الدفع البنكي

بعدما تطرقنا إلى حجم القروض و منح الودائع كأهم وظيفتين للوساطة المالية و كذا الحسابات و آليات عملها. لا بد الآن من التطرق إلى تعريف وسائل الدفع باعتبارها الوسيلة التي من خلالها تسير جميع العمليات على الحساب و لها دور في جميع الوظائف البنكية، حيث فيما يلي سوف نتطرق لتعريف وسائل الدفع و أهم أشكال وسائل الدفع.

1- تعريف وسائل الدفع:

يمكن تعريف وسيلة الدفع بأنها تلك الأداة المقبولة من طرف الجميع من اجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع و الخدمات و كذلك تسديد الديون . و هي تسهل التّداول و تمكن من إجراء الصفقات بسهولة.

2- أشكال وسائل الدّفع:

و يمكن أن تأخذ وسائل الدفع أشكالا مختلفة فإلى جانب الأوراق المالية بأنواعها يعتبر الشيك و النقود القانونية و كذا بطاقات الائتمان وسائلا للدفع .

الخاتمة:

لقد تعرفنا من خلال هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المتعلقة بقطاع البنوك و آليات عمل البنوك من خلال التعرف على أهم وظائف البنوك و أنواعها و هذا كتمهيد منا لدراسة الفصول الموالية. و لاحظنا مدى أهمية قطاع البنوك في تمويل الاقتصاد . باعتباره القناة الرسمية التي تمر عبرها الكتلة النقدية.

وقد لاحظنا مدى أهمية قطاع الودائع بالجزائر و مصادر الحصول عليها و كيفية توظيفها و أنواع القروض البنكية المقدمة و مصادرها .

أما في الفصل الموالي فسوف نتخصص أكثر من خلال دراسة النظام البنكي الجزائري و أهم المراحل و الإصلاحات التي شهدها.

الفصل الثاني:
لمحة عامة حول النظام البنكي الجزائري
و اهم الازمات التي عرفها

مقدمة الفصل:

لقد عرف النظام البنكي الجزائري منذ نشأته و إلى غاية وقتنا الحالي تطورا مستمرا، وهذا نظرا لحداثته مقارنة بأنظمة بنكية أخرى و التي قد يتجاوز عمرها في بعض الدول القرون. و لكي يواكب النظام البنكي الوطني الأنظمة العالمية و يقدم أفضل الخدمات لعملائه فقد شهد و لا يزال عدة إصلاحات ساهمت في إرساء مبادئه، وتعزيز مكانته، و وضوح معالمه.

و يمتد عمر النظام البنكي الجزائري منذ سنة 1962 و هو تاريخ استرجاع الجزائر لسيادتها النقدية. و قد عرف عدة محطات خلال مسيرته و التي سوف نتطرق لها من خلال دراستنا هذه. و الدارس للنظام البنكي الجزائري قد يجد صعوبة في الحكم عليه وإعطاء صورة كاملة عنه و هذا لسببين مهمين، و السبب الأول يعود لحداثة النظام البنكي الجزائري نظرا لتعدد القوانين التي عرفها و الفلسفة التي قام عليها. أما السبب الثاني فنظرا لتعدد المعايير التي يمكن أن يدرسه على أساسها.

و لكننا سنحاول عند دراستنا إلى تقسيمها إلى مرحلين أساسيتين و هذا تبعا لمعيار النظام الاقتصادي السائد في كل مرحلة و هذا باعتبار النظام البنكي عنصر تابع لا ينفصل عن النظام الاقتصادي الذي ينشط في ظله و بالتالي فسنسلط الضوء في المرحلة الأولى على النظام البنكي في ظل الاقتصاد الاشتراكي الموجه و أهم المراحل التي مر بها للتنقل في المرحلة الثابتة إلى دراسة النظام البنكي في ظل الانفتاح الاقتصادي والمرور نحو اقتصاد السوق و أهم الإصلاحات التي واكبت هذا الانفتاح. لنتطرق في الأخير لأهم الأزمات التي عرفها النظام البنكي الجزائري في خلال مسيرته نظرا لأهميتها و دورها في تحديد معالمه.

الفصل الثاني: لمحة عامة حول النظام البنكي الجزائري

المبحث الأول: النظام البنكي الجزائري في ظل الاقتصاد الموجه (1962-1980)

كما سبق و أن ذكرنا سابقا فان النظام البنكي هو متغير تابع للنظام الاقتصادي فالنظام البنكي عليه أن يواكب المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي فالجزائر مثلا ومنذ الاستقلال تبنت النظام الاشتراكي الموجه كنظام عام للدولة و بطبيعة الحال فقد انعكست النظرة الاشتراكية على جميع القطاعات بما فيها النظام البنكي. و بالتالي و قبل أن نتطرق إلى أهم المحطات و المراحل التي مر بها النظام البنكي في ظل الاقتصاد المخطط سنحاول التطرق إلى الأسس العامة التي قام عليها النظام المصرفي الجزائري في هذه الفترة.

المطلب الأول: الأسس العامة التي قام عليها النظام المصرفي الجزائري (1962-1988)

لقد بني النظام المصرفي الجزائري على نفس المبادئ التي قام عليها النظام الاقتصادي الاشتراكي الجزائري خلال هذه الفترة و القائمة على مبادئ التخطيط المركزي. فكل القرارات المتعلقة بالبنوك كانت تتم إداريا على مستوى هيئة التخطيط خارج البنك، وبما أن هذه الفترة شهدت عملية تنمية اقتصادية واسعة باعتبار الجزائر دولة حديثة العهد بالاستقلال. فقد تزايدت الحاجة إلى تمويل الاستثمارات و هنا تزايدت الحاجة إلى النظام البنكي كأداة تمويلية لا غير. فقد اقتصر دور البنوك العمومية على تمويل المؤسسات العمومية في ذلك الوقت. و هذا التمويل لا يقوم على مبدأ المردودية أو الملاءة المالية للمؤسسة و إنما على أساس الخطة التمويلية التي تقوم بإعدادها هيئة التخطيط. و بالتالي فقرارات التمويل مرتبطة بقرارات الاستثمار و هي تابعة لها.

و إلى جانب تهميش دور البنوك العمومية فقد شهد النظام المصرفي تدخل الخزينة في عملية التمويل

و هيمنتها على البنوك بما فيها البنك المركزي و إلغاء دوره باعتباره بنكا للبنوك .

و ما ميز النظام المصرفي في هذه المرحلة هو تبعيته المطلقة للدولة حيث كانت جميع البنوك ملك للدولة ولم يكن يمنح الحق لأي مبادرة في قيام بنوك خاصة ، وخصوصا بعد تمرد البنوك الأجنبية

(التي كانت تنشط قبل تأميم النظام البنكي الوطني) و عدم قبولها تمويل المؤسسات العمومية التي لا تتميز بالملاءة المالية .

وخلاصة القول أن النظام المصرفي الجزائري قام على فلسفة واحدة مبدأها التخطيط المركزي.

و ارتباط الدائرة النقدية بالدائرة الحقيقية وتبعيتها لها .

و فيما يلي دراسة لأهم المراحل التي مر بها النظام البنكي الجزائري.

المطلب الثاني: أهم المراحل التي مر بها النظام البنكي الجزائري(1962-1988)

من الصعب استيعاب دور النظام المصرفي الجزائري دون معرفة التاريخ الاقتصادي والسياسي للدولة.

وفيما يلي محاولة لدراسة النظام البنكي الجزائري في الفترة (1962-1988) من خلال ستة مراحل أساسية حيث تصادفت كل مرحلة مع مجموعة قوانين و تشريعات مختلفة أدت إلى إحداث تعديل في النظام البنكي.[1]

المرحلة الأولى: مرحلة استرجاع الجزائر لسيادتها النقدية (1962-1966)

و شهدت هذه المرحلة استرجاع الجزائر لسيادتها النقدية مباشرة بعد استقلالها و قد حاولت الجزائر فرض هذه السيادة من خلال إنشاء مؤسسات نقدية جزائرية و قد ترجمت ذلك من خلال:

[1]Ammour Benhlima « le système bancaire algérien » Textes et réalité 2ème édition DAHLAB –algerie2001 page5

1- إنشاء أول هيئة إصدار تتمثل في 'البنك المركزي الجزائري" بتاريخ 1962/12/13[1] و الذي أصبح يعرف فيما بعد ب "بنك الجزائر" بتاريخ 1963/01/2[2] و تمثلت مهمته الأساسية في خلق النقود، و الحفاظ على استقرارها، الإشراف على عمليات الإقراض، و استقرار أسعار الصرف. و وضع الشروط الملائمة للتنمية الاقتصادية. و هي الوظائف التقليدية التي يقوم بها البنك المركزي في أي نظام بنكي باعتباره بنك البنوك.

2- بعد إنشاء "بنك الجزائر" حاولت الدولة إنشاء نظام بنكي جزائري رسمي متكامل من خلال إنشاء بنوك وطنية. حيث تم إنشاء "الصندوق الجزائري للتنمية" بتاريخ 7 ماي 1963[3] و كذا "الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط" بتاريخ 10 أوت 1964. وقد أنشء هذا النظام البنكي لكي يواكب متطلبات التنمية الاقتصادية في هذه المرحلة خصوصا بعد إنشاء لأكبر مؤسسة عمومية و هي "سوناطراك".

3- إضافة إلى البنوك العمومية التي تم إنشاؤها من خلال هذه المرحلة فقد ورثت الجزائر عن الاستعمار نظاما بنكيا يتكون من 20 بنك أجنبي[4] كان عليها إخضاعها للسياسة المالية الوطنية و توجيهها بما يتماشى و حاجات التنمية للاقتصاد الوطني.

و بالتالي فقد شهدت هذه المرحلة بداية فرض السيادة النقدية. و ظهور أول الملامح التي رسمت لشكل النظام المصرفي الجزائري و خصوصا بعد إنشاء أول عملة وطنية جزائرية و التي تتمثل في "الدينار الجزائري" في عام1964.

المرحلة الثانية: مرحلة تأميم النظام البنكي الجزائري (1966-1970)

خلال هذه المرحلة و كما أشرنا سابقا كانت الجزائر تشهد تنمية اقتصادية كبيرة، وكانت في حاجة متزايدة لمصادر التمويل. حيث لم يكن الهدف من إنشاء النظام البنكي الجزائري إلا لكونه أداة تساهم في عملية تمويل التنمية. ففعالية النظام البنكي كانت

[1] Abdelkrim Naas: le système bancaire algérien (de la décolonisation à l'économie de marché) édition INAS France 2003, p11.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق ص178.

[3] بموجب القرار رقم 63-165 ب 7 ماي 1963.

[4] بموجب القرار رقم 64-227.

تقاس بمدى مساهمته في تمويل المشاريع المخطط لها و لم تكن تخضع لمعيار المردودية الاقتصادية للبنك. غير أن البنوك الأجنبية التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار رفضت تمويل عمليات الاستثمار للمؤسسات الوطنية و اقتصرت على تمويل المؤسسات التي تتمتع بالملاءة المالية الجيدة فقط، و تمويل عمليات التجارة الخارجية، مما أدى إلى صدور قرار تأميم هذه البنوك سنة 1966 و الهدف من هذا القرار هو إنشاء نظام بنكي وطني تسيطر عليه الدولة و يضطلع بتمويل التنمية الوطنية، و هذا التأميم أدى إلى تدعيم هيكل النظام البنكي بتأسيس مجموعة بنوك وطنية حلت محل مجموعة من البنوك الأجنبية و التي يمكن تمثيلها بالشكل التالي:

جدول يلخص عملية تأميم البنوك الأجنبية بالجزائر سنة 1966.

الجدول8:ملخص عملية تأميم البنوك الأجنبية بالجزائر سنة 1966.

البنوك الوطنية التي تم تأسيسها	تاريخ تأميمها	البنوك الأجنبية التي حل محلها	مجال التخصيص البنكي
البنك الوطني الجزائري BNA	13 جوان 1966	– القروض العقاري للجزائر و تونس – القرض الصناعي والتجاري – البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا – بنك باريس و هولندا – مكتب معسكر للخصم	– منح القروض للقطاع الفلاحي – التجمعات المهنية للاستيراد – تمويل المؤسسات العمومية و القطاع الخاص
القرض الشعبي الجزائري CPA	14 ماي 1966	– القرض الشعبي (للجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة) – الصندوق المركزي	– تمويل القطاع الحرفي – تمويل قطاع الفنادق – القطاع السياحي

		الجزائري للقرض الشعبي – شركة مرسيليا للقرض – المؤسسة الفرنسية للقرض و البنك – البنك المختلط (الجزائر، مصر)	– قطاع الصيد و المهن الحرة
بنك الجزائر الخارجي **BEA**	01 أكتوبر 1967 بموجب الأمر 67-204	– القرض – الشركة العامة – قرض الشمال – البنك الصناعي للجزائر و المتوسط – بنك باركيز	– تمويل عمليات التجارة الخارجية – تأمين المصدرين الجزائريين – تحويل المؤسسات الكبرى مثل: سونطراك، والقطاعات البيتروكيماوية.

المصدر:من إعداد الطالبة

و للإشارة فقط وكما لاحظنا من خلال الجدول السابق. فان قرار التأميم أدى إلى ظهور بنوك جديدة متخصصة أي ما يعرف بالتخصص البنكي، و قد كان لهذا التخصص ما يبرره في هذه المرحلة. غبر أنه خلق نوع من الاحتكار البنكي لقطاعات معينة وبالتالي غياب المنافسة بين البنوك. و هذا مما يؤدي إلى عدم استعمال الموارد المالية المتاحة بشكل جيد.

المرحلة الثالثة: مرحلة صدور أول إصلاح بنكي جزائري (1970-1978)

شهدت هذه المرحلة زيادة في التدفقات الحقيقية من خلال زيادة الاستثمارات التنموية، وانتهاج الجزائر سياسة التخطيط و بداية المخطط الرباعي الأول كان على النظام

البنكي مواكبة التدفقات الحقيقية بتدفقات نقدية باعتبارها مجرد أداة مع هذا التوجه لتنفيذ التنمية. و ما ميز النظام البنكي الجزائري بداية من سنة 1971 ثلاثة خصائص هي:

- إلغاء مبدأ التخصص بالنسبة للبنوك التجارية
- زيادة عمليات التخطيط المركزي و مركزية اتخاذ القرارات
- تقوية مكانة الخزينة العمومية و هيمنتها على نظام التمويل

و من خلال هذا الإصلاح ظهرت هناك قواعد جديدة استخدمت في عملية التمويل حيث:

- أصبحت عملية التمويل تتميز بمركزية كبيرة، و أصبحت القرارات تتخذ على مستوى هيئة التخطيط خارج البنك.
- أصبح نظام التمويل يعتمد بصفة رئيسية على الخزينة العمومية كوسيط.

حيث تنص المادة 7 من قانون المالية 1971 في ترتيبها لمصادر تمويل الاستثمارات المخططة على:

1- المساعدات الخارجية المحصل عليها من طرف الخزينة العمومية أو المؤسسات.

2- القروض الطويلة و التي مصدرها الودائع المحصلة من طرف الخزينة و الهيئات المالية المتخصصة.

3- القروض البنكية المتوسطة الأجل الممنوحة من طرف البنك المركزي[1].

حيث تقوم المؤسسات العمومية من أجل الحصول على التمويل بتوطين عملياتها المالية لدى بنك تجاري واحد و هذا من خلال فتح حسابين بنكيين لها أحدهما خاص بتمويل نشاطات الاستثمار و الثاني خاص بتمويل نشاطات الاستغلال.

و يعتبر الضمان الوحيد الذي يقدم للبنوك مقابل عملية تمويلها المؤسسات العمومية "هو حسن نية الدولة" و تقوم الخزينة العمومية بكفالة هذه المؤسسات في حال عجزها وعدم قدرتها على التسديد.

[1] Dr M. Lacheb .droit bancaire (système bancaire algérien- contrats bancaires, responsabilités, secrets bancaires) IMAG édition 2001 p20.

و من نتائج هذا الإصلاح إقصاء البنك المركزي و إبعاده عن مهامه الحقيقية و كذلك فقد نفوذه و تأثيره على السياسة النقدية و كل العمليات النقدية و كذلك سياسة الإقراض، حيث أصبحت الوزارة المكلفة بالمالية هي التي تفرض معدل فائدة ثابتة على جميع البنوك التجارية فيما يخص عملية منح القروض.

و قد واجه هذا الإصلاح مجموعة من الانتقادات حيث:

- تثبيت معدل الخصم و الذي كان مستقر عند معدلات ثابتة (حيث بلغ خلال الفترة 1972-1986 حوالي 2.75 %) هذه الوضعية لم تشجع البنوك التجارية على جمع الودائع الخاصة.
- عدم كفاية الضمانات المقدمة لتغطية القروض الممنوحة.
- هيمنة الخزينة العمومية على نظام التمويل وتقليص مهام البنك المركزي.

و في سنة 1978 صدر قانون بإلغاء القروض الطويلة و المتوسطة البنكية من نظام تمويل الاستثمارات ما عدى في بعض القطاعات (النقل، الخدمات). و حلول الخزينة محل البنوك التجارية في تمويل المشاريع العمومية المخططة، و كانت هذه القوانين بمثابة الضربة التي أزاحت إصلاح 1970 و ألغته تماما.

المرحلة الرابعة: (1978-1982) إلغاء إصلاح 1970 و ظهور إصلاح 1982

بعد الانتقادات التي واجهها إصلاح 1970 فيما يخص نظام التمويل الذي جاء به والذي عرف عدة تعديلات آخرها تعديل 1978 والذي كان بمثابة الإلغاء التام لما جاء به إصلاح 1970. عرف النظام البنكي الجزائري إصلاح آخر سنة 1982 و الذي جاء بما يلي:

1- تنظيم شكل جديد لقنوات التمويل حيث أوكلت مهمة تمويل المشاريع الإستراتيجية للخزينة العمومية تحت شكل مساعدات تسترجع على المدى الطويل.

2- فيما أوكلت مهمة تمويل المشاريع العمومية الأخرى للبنوك التجارية و التي أصبحت تخضع لتعاليم جديدة منها معيار المردودية المالية للمشاريع.

3- و في نفس الوقت أصبح بإمكان المؤسسات العمومية أن تمول نفسها بنفسها من خلال التمويل الذاتي هذا طبعا إذا سمحت لها ظروفها المالية بذلك هذا إلى جانب القروض الخارجية.

4- أما فيما يخص القطاع الخاص نادرا ما يتدخل القطاع البنكي لتمويله كان هذا القطاع يعتمد بالدرجة الأولى على التمويل الذاتي[1].

و هكذا لاحظنا أن إصلاح 1982 قلل نوعا ما من مبدأ المركزية الذي كان يقوم عليه النظام البنكي. كما حاول توجيه البنوك نحو مسارها الأصلي و الذي يقوم على مبدأ المردودية المالية. غير أنه وسع من المهام الموكلة إلى الخزينة حيث أنها حلت محل النظام البنكي واختزال دور البنوك في إطار محاسبي و زيادة الضغط على الخزينة مع تعاظم دورها في هذا المجال.

المرحلة 5: مرحلة إعادة هيكلة النظام البنكي (1982-1986)

بعد هيمنة الخزينة على نظام التمويل و إقصاء البنك المركزي و البنوك التجارية الأولية و اقتصار دورها في إطار محاسبي. جاء إصلاح 1986 ليعيد الاعتبار لقطاع البنوك ويعزز مكانتها على رأس نظام التمويل

و هذا من خلال عملية إعادة هيكلة للنظام البنكي.

إصلاح 1986[2]: جاء هذا الإصلاح ليعيد الاعتبار للمؤسسة البنكية و هذا من خلال:

- استعادة البنك المركزي لمكانته كبنك للبنوك. يملك سلطة على البنوك التجارية.
- تقسيم النظام البنكي إلى مستويين، بنك مركزي يمثل الملجأ الأخير للإقراض، و بنوك تجارية تعمل تحت سلطة البنك المركزي.
- استعادة مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال قيامها بوظائفها الأساسية و هي تعبئة الادخار و منح القروض. كما لها الحرية في اختيار نوع القروض المقدمة و مدتها مع إمكانية ردها.

[1] Ammour Benhalima : op. Cit page 22.

[2] بموجب القرار رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض.

- تقليص دور الخزينة في التمويل، و تغييب مركزة الموارد المالية.
- إنشاء هيأت رقابة مصرفية و هيأت استشارية أخرى.

أما على مستوى هيكل النظام البنكي فقد قام إصلاح 1986 بإعادة هيكلة النظام المصرفي و هذا بهدف زيادة مبدأ التخصص البنكي، بحيث أن كل بنك يتخصص في تمويل قطاع معين و هذا التخصص في المقابل قلل نوعا ما من احتكار مجموعة من البنوك لتمويل الاقتصاد.

و قد شهدت هذه المرحلة إنشاء بنكين متخصصين هما:

- البنك الفلاحي للتنمية الريفية
- البنك الوطني الجزائري

و هذا فيما يخص تمويل القطاع الفلاحي، أما فيما يخص تمويل وحدات الاقتصاد المحلي فقد أوكلت لبنك التنمية المحلية و التي كانت فيما سبق من مهام القرض الشعبي الجزائري.

المرحلة 6: الإصلاح النقدي لسنة 1988

لقد كان النظام البنكي الجزائري خلال هذه الفترة بحاجة إلى إصلاحات جذرية و هذا لإرساء مبادئ حقيقية للوظيفة البنكية بما يتماشى و التغيرات الاقتصادية و مواكبة التطورات الجديدة.

و جاء الإصلاح النقدي لسنة 1988 كقانون مكمل و متمم لقانون الإصلاح 86-12 وهذا لتغطية الثغرات بالقانون السابق له. و كذا مواكبة التطورات الجديدة مع التنظيم الجديد للاقتصاد. و أهم ما جاء فيه ما يلي:

- استقلالية البنوك التجارية ماليا محاسبيا. و بالتالي أصبح نشاط يخضع لمبدأ الربحية و المردودية. مما خلق منافسة فيما بين البنوك لبلوغ أهدافها.
- يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية التوظيف المالي كالحصول على أسهم وسندات من مؤسسات سواء داخل الوطن أو خارجه.
- تعزيز دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

المطلب الثالث: أهم الخصائص التي ميزت النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (1962-1986)

لقد تميز النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (1962-1986) بجملة من الخصائص ولعل هذه الخصائص كانت السبب الرئيسي إلى تفكير الدولة في القيام بإصلاحات جذرية للنظام المصرفي لتمكينه من الالتحاق بالركب الاقتصادية و خصوصا و أن العالم شهد خلال هذه الفترة تحولات اقتصادية كبيرة. و يمكن إجمال هذه الخصائص كما يلي:

1- نظام بنكي تعود ملكيته المطلقة للدولة، و هذا بغية توجيهه و التحكم فيه وفق أهداف التنمية المخطط لها من طرف السلطة.

2- مركزية تخطيط القرارات وفق المذهب الاشتراكي السائد في تلك الفترة، مع إلغاء التفكير في أي مبادرة لإنشاء بنوك خاصة أو حتى مساهمة الخواص في البنوك العمومية و خصوصا بعد تمرد البنوك الأجنبية عن أهداف النظام.

3- تداخلات الصلاحيات ما بين المؤسسات المالية. حيث تتدخل الخزينة عن عملية التمويل كما لو كانت بنكا، و يتدخل البنك المركزي مباشرة في منح القروض للقطاع الفلاحي وتتدخل البنوك التجارية في تمويل قطاعات هي من اختصاص بنوك أخرى. وبالتالي خلق غموض في نظام التمويل و تفاقم المشاكل.

4- هيمنة الخزينة على النظام البنكي و تهميش دور البنك المركزي و بالتالي خلق عشوائية في إصدار النقود دون مبرر للوضعية النقدية. و بالتالي سلبية البنوك في أداء وظائفها سواء منح القروض أو جمع الودائع.

5- منح القروض البنكية لا يضمنه سوى حسن نية الدولة. و بالتالي تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية مع نماطل في متابعتها، مما خلق نوع من عدم التوازن الداخلي.

6- توزيع المؤسسات العمومية الموجودة بقرار عن وزارة المالية على البنوك التجارية الموجودة، و بالتالي البنوك مجبرة على تمويلها حتى و إن لم تستجب إلى المعايير والمقاييس المعمول بها. و بالتالي عدم ترك الخيار سواء للبنك أو المؤسسة.

7- مبدأ التخصص البنكي، و بالتالي كل بنك يتخصص في تمويل قطاع معين و ليس له الحق في تمويل قطاع آخر.

8- وضع البنوك التجارية و البنك المركزي في مستوى واحد. و بالتالي عدم وجود سلطة للبنك المركزي على البنوك التجارية باعتباره بنك البنوك. و خضوع الاثنين لهيمنة الخزينة.

كان هذا أهم ما ميز النظام البنكي الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد الموجه والتي تمتد من (1962-1986) و لعل هذه الخصائص كانت الدافع الرئيسي للإصلاحات الجذرية التي قامت بها الدولة بعد هذه المرحلة و هذا لتطوير النظام البنكي، و مواكبة الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد
و الانتقال إلى عهد اقتصادي جديد هو اقتصاد السوق.

المبحث الثاني: النظام البنكي الجزائري في ظل اقتصاد السوق

لقد لاحظنا خلال المطلب السابق أن النظام البنكي الجزائري شهد عدة إصلاحات منذ الاستقلال و إلى غاية نهاية الثمانينات. و هذه الإصلاحات البنكية تمت كلها تحت ظل نظام اقتصادي اشتراكي موجه، و كانت كل هذه الإصلاحات تهدف أساسا إلى إنشاء جهاز مصرفي قوي ينافس الأنظمة البنكية العالمية.
و لعل السبب الرئيسي في عدم بلوغ هذه الإصلاحات لأهدافها هو تعارض متطلبات التنمية خلال هذه الفترة و أولوياتها مع اعتبارات البنك كمؤسسة تجارية يلزمها ما يلزم المؤسسة للعمل بفعالية، و ضمان مردوديتها و تطورها. هذا من جهة و من جهة أخرى جل هذه الإصلاحات البنكية تمت بمعزل عن إصلاح النظام الاقتصادي ككل. و بالتالي لا جدوى من إصلاح بنكي إن لم يتواكب مع إصلاح اقتصادي باعتبارهما يقومان على نفس الفلسفة.

و مع بداية سنوات التسعينات، و بمجرد انتقال الجزائر من نظام اشتراكي موجه إلى نظام ليبرالي قائم على مبدأ الحرية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق. فرض هذا الواقع على الحكومة إدخال إصلاحات عميقة

و جذرية على النظام البنكي، و قد تواكبت هذه الأخيرة مع إصلاحات اجتماعية واقتصادية و حتى سياسية.

و فيما يلي أهم الإصلاحات و المحطات التي شهدها النظام البنكي خلال المرحلة ما بعد 1990. في ظل اقتصاد السوق.

المطلب الأول: أهم الإصلاحات البنكية في ظل اقتصاد السوق

لقد عرفت هذه المرحلة عدة إصلاحات بنكية جاءت مكملة للإصلاحات السابقة وخاصة إصلاح 1986

و الإصلاح النقدي لسنة 1988. و كل هذه الإصلاحات كانت تهدف إلى الاستقلالية البنكية و إعادة الاعتبار للبنك المركزي و البنوك التجارية و أهم هذه الإصلاحات هي:

1- القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض[1]:

يعتبر القانون الصادر في 14 أفريل 1990 و الذي يعرف بالقانون 90-10 من الإصلاحات الأساسية في المجال المصرفي. و نصوصه تعكس المكانة الحقيقية التي يجب إن تكون عليها الوظيفة البنكية. فالي جانب ما جاءت به الإصلاحات السابقة سنتي 1986و1988.هدف القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض إلي ما يلي:

- ❖ وضع حد نهائي لكل تدخل إداري في القطاع البنكي.
- ❖ إعادة الاعتبار لمكانة البنك المركزي في تسيير النقد و القرض.
- ❖ إصدار النقود حصريا من طرف البنك المركزي (المادة 4).
- ❖ إنشاء هيئة النقد و القرضCMC و تكليفها بوظيفة مراقبة و إدارة البنك المركزي (المادة19).
- ❖ منح السلطة النقدية للجنة النقد(المادة44).

[1] Dr. M. Lacheb. Op. Cit page 34.

- ❖ إرساء نظام بنكي فعال و قادر على التسيير الأمثل للموارد.
- ❖ عدم التمييز بين المتعاملين الاقتصاديين فيما يخص النقد و القرض.
- ❖ حماية الودائع
- ❖ إعادة ضبط آليات خلق النقود و إنشاء البنوك.
- ❖ تشجيع الاستثمارات الأجنبية.
- ❖ إعادة الاعتبار لقيمة الدينار الجزائري.
- ❖ إلغاء مبدأ التخصص البنكي.
- ❖ تطهير الوضعية المالية للمؤسسات العمومية[1] (المادة 211).
- ❖ تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين و خاصة المؤسسات من خلال خلق سوق مالية.
- ❖ التقليص من نسبة المديونية الخارجية.
- ❖ خلق و تطوير منتجات بنكية جديدة.

1-1 انعكاسات قانون النقد و القرض 90-10 على الساحة البنكية الجزائرية:[2]

يعتبر قانون النقد و القرض بمثابة النقطة الحاسمة التي مثلت انتقال النظام البنكي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر. حيث جاء هذا القانون لتأسيس بيئة بنكية و مالية تتلاءم و متطلبات الاقتصاد الليبرالي حيث أنه أعطى للبنك المركزي السلطة النقدية العميقة التي كان يستحقها على هرم النظام النقدي. و ثبت الإطار العام لقيام المنافسة بنكية. فمن خلال هذا القانون تمكنت الجزائر و لأول مرة من وضع تشريعات تؤسس لنظام بنكي و مالي بمقاييس عالمية و يسير بطريقة عقلانية.

[1] Ammour Benhalima, op. Cit page 77.
[2] Revue BADR info N° 01 Janvier 2002 : « Communication de Mr FAROUK BOUYACOUB :
PDG de la BADR « le secteur bancaire Algérien : mutations et perspectives » p23-p26

و منذ الإعلان الرسمي لهذا القانون يمكن أن نلاحظ التغيرات العميقة التي ظهرت على مستوى النظام البنكي. حيث شهدت عدة إبداعات هامة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

1-2 الإبداعات التي جاء بها قانون النقد و القرض على المستوى الداخلي:

على المستوى الداخلي، قانون النقد و القرض منح استقلالية كبيرة للنظام البنكي والمالي، و في نفس الوقت وسع من مهام و صلاحيات البنوك و المؤسسات المالية. وأهم ما جاء به ما يلي:

1-2-1 استقلالية النظام البنكي و المالي:

بنك الجزائر: إن جوهر قانون النقد و القرض ينص على منح البنك المركزي كل الامتيازات باعتباره بنكا للبنوك. فإلى جانب احتكار البنك المركزي لإصدار النقود، أصبح بإمكانه رسم السياسة النقدية و تطبيقها، و كذا ضمان الشروط الملائمة لتطوير الاقتصاد الوطني من خلال استقرار النقد و ضمان السير الحسن للنظام البنكي.

الهيئات الجديدة التي تشرف على النظام البنكي: لقد جاء القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بإبداعات على المستوى التأسيسي، من خلال إنشاء هيأت جديدة تشرف على النظام البنكي الجزائري

و يتعلق الأمر بإنشاء المجلس الوطني للنقد و القرض و لجنته المصرفية[1]، مركز المخاطر[2]، و كذلك مجمع البنوك و المؤسسات المالية.

إن خلق مثل هذه الهيئات البنكية هو دليل على محاولة الحكومة خلق الاستقلالية المطلقة للنظام البنكي الجزائري، و تأسيس نظام بنكي بمعايير دولية قادرة على المنافسة.

[1] Commission de control bancaire
[2] Contrôle des risques.

1-2-2 توسيع مهام و صلاحيات البنوك و الهيئات المالية:

بعدما كانت البنوك في ظل الاقتصاد مجرد أداة تمويل تخضع لمتطلبات التنمية، وكانت البنوك ذات صلاحيات محدودة تخضع لهيمنة الخزينة العمومية. أصبحت في ظل القانون 90-10 جميع البنوك

و المؤسسات المالية تمتع بالشخصية المعنوية في شكل "مؤسسات ذات أسهم" تتكون من رأسمال اجتماعي

و استقلالية مالية. و إضافة إلى هذا فقد توسعت مهام البنوك في تمويل الاقتصاد. و هذا بعد تراجع مكانة الخزينة العمومية و اقتصارها على تمويل بعض المشاريع و الاستثمارات العمومية و عدم تدخلها في صلاحيات البنوك و المؤسسات المالية.

1-2-3 انفتاح النظام البنكي الجزائري:

بعدما كان النظام البنكي منغلقا على نفسه حيث سبق و أن ذكرنا أنه لم يكن يسمح بأي مبادرة خاصة لإنشاء بنوك عن طرف الخواص أو حتى المساهمة في البنوك العمومية لكن بموجب القانون 90-10 أصبح بالإمكان إنشاء بنوك خاصة سواء برأس المال محلي أو أجنبي، حيث أصبح النظام البنكي يتشكل من ثلاث مجموعات و هي:

1-البنوك العمومية: حيث يضم النظام البنكي الجزائري (8) ثمانية بنوك عمومية تابعة للدولة، تلعب دورا كبيرا في تمويل الاقتصاد لذا فهي تعرف برنامج حيث لتطويرها لتصبح تسير بمعايير دولية.

2-البنوك الخاصة و الأجنبية: هي بنوك تعتمد على رأس المال خاص سواء كان محلي أو أجنبي. حيث بموجب القانون المتعلق بالنقد و القرض، أصبح بإمكان البنوك والمؤسّسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر يخضع لقواعد القانون الجزائري، و ككل مؤسسة بنكية أو مالية يجب أن يخضع فتح هذه الفروع إلى ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد و القرض. و هناك تشريعات تنظم عمل هذه البنوك و شروط إقامتها

3-المؤسسات المالية المتخصصة: كان يبلغ عددها حوالي 07 مؤسسات سنة 2008 وهي تقوم بنفس المهام التي يقوم بها البنوك ما عدا تلقى الودائع من الجمهور إذ أنها تعتمد في عملية الإقراض على رأس مالها أو المساهمات أو الادخارات الطويلة.حيث عرفتها المادة 115 من قانون النقد و القرض بأنها:

"أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية القيام بالأعمال البنكية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111".

1-2-4 تحسين العلاقة بين البنك و المؤسسة و تسيير جيد للأخطار:

لقد عرفت العلاقة بين البنك و المؤسسة في ظل هذا الإصلاح تغيرا عميقا، حيث أصبحت تخضع لقانون السوق، و ليس لمتطلبات التنمية كما كانت علية في السابق، وأصبح الزبون أهم انشغالات البنك ليوفر له أحسن الخدمات. و أصبح كلا الطرفين سواء البنك أو الزبون يختار الأخر على أساس إمكانياته و كفاءته و خبرته.

حيث أصبح البنك الجزائري كما هو حال جميع البنوك في العالم، يحاول قدر المستطاع التقليل من الأخطار، فيما يخص القروض سواء من خلال تقسيمها على أكبر عدد ممكن من العملاء و كذا من خلال دراسة معمقة للمشروع الممول و بالتالي أصبح منح القروض يخضع لدراسة الخطر و كذا يتم مقابل ضمانات كافية و لا يخضع لحسن نية الدولة كما كان عليه في السابق. و مع إلغاء مبدأ التخصص أصبح كل بنك يحاول أن يمول أكبر عدد من القطاعات الاقتصادية.

1-3 الإبداعات التي جاء بها قانون النقد و القرض 90-10 على المستوى الخارجي:

على المستوى الخارجي،جاء قانون النقد و القرض بما يلي:

1 - العلاقات المالية الدولية:

1-1 انفتاح النظام البنكي الجزائري: حيث أصبح بإمكان بنوك أجنبية أن تفتح لها فروعا في الجزائر،

وهذا طبعا بعد استكمالها الشروط القانونية للإقامة، كما يمكن للجنة النقد و القرض أن ترفض إقامة هذه البنوك عند إخلالها بأحد الشروط.

1-2 تحويل رؤوس الأموال: في ظل قانون النقد والقرض أصبح بإمكان غير المقيمين تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل مختلف النشاطات الاقتصادية و قد زادت الحاجة إلى تحويل رؤوس الأموال خاصة بعد دخول العديد من المستثمرين الأجانب للجزائر.

2- تطوير عمليات التجارة الخارجية:

و هذا من خلال توسيع و تطوير إمكانيات تمويل التجارة الخارجية، حيث ظهرت هناك عدة طرق حديثة على مستوى القروض مثل القرض الايجاري، و الاعتماد ألمستندي،... و تقدم هذه القروض مع الأخذ بعين الاعتبار مردوديتها الاقتصادية.

كان هذا عن أهم الإبداعات التي جاء بها قانون النقد و القرض 90-10 سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. و لقد ركزنا أكثر على هذا القانون بنوع من التفصيل نظرا لأهميته الكبيرة و انعكاساته بإحداث تغيرات كبيرة على مستوى النظام البنكي غير أنه فيما بعد عرف النظام البنكي أيضا بعض الإصلاحات

و التي سنحاول عرضها فيما يلي.

2- الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد و القرض 26 أوت 2003:

لقد واكبت هذه الفترة إعلان إفلاس بنكين خاصين هما "بنك الخليفة" و "بنك التجارة والصناعة الجزائر" هذا مما أحدث أزمة بالنظام البنكي الجزائري و التي سوف نتطرق إليها فيما بعد بنوع من الإسهاب. و قد أرجعها الكثيرون إلى ضعف التشريعات البنكية فيما يخص هذا النوع من البنوك و خصوصا و أن تجربة الجزائر لا تزال حديثة في مجال البنوك الخاصة. و قد جاء القانون الصادر ب 26 أوت 2003 ليغطي الثغرات التي كانت موجودة بالقانون السابق له 90-10. و هذا فيما يخص شروط منح الاعتماد للبنوك الخاصة، و كذلك وضع قواعد و أسس متينة لحماية النظام البنكي من الأخطار التي يمكن أن يواجهها، و محاولات منع مثل تلك الأخطاء. و هذا القرار جاء

لتغطية النقص فيما يخص القرارات السابقة و لكي يعيد المصداقية للنظام البنكي. و قد سعى المشرع لتحقيق ثلاثة أهداف مهمة وهي:

- تمكين بنك الجزائر من القيام بمهامه في أحسن الظروف.
- تقوية مجالات التعاون بين بنك الجزائر و الحكومة في المجال المالي.
- توفير أحسن حماية للبنوك من جهة و لودائع الجمهور من جهة أخرى

2-1 أهم النقاط التي جاء بها ما يلي[1]:

- **مزاولة النشاط البنكي:** بموجب هذا القانون لا يمكن مزاولة النشاط البنكي إلا من خلال نوعين من المؤسسات و هما: البنوك و المؤسسات المالية المتخصصة. حيث يمكن للبنك جمع الودائع، و منح القروض

و توفير وسائل الدفع، ... كما يمكن للمؤسسات المالية المتخصصة القيام بجميع وظائف الوساطة المالية ما عدا الوظائف و العمليات البنكية.

-**شروط إنشاء البنوك:** جاءت هذه الشروط لتحدد طبيعة الأشخاص الذي يمكنهم إنشاء بنوك خاصة مع تحديد الشروط التي يجب أن تتوفر فيهم حيث أنه بموجب هذا القانون لا يمكن لأي شخص أن يعمل في إطار مجلس النقد و القرض أن ينشئ بنكا خاصا أو مؤسسة مالية أو أن يكون عضوا في مجلس إدارتها سواء بشكل مباشر أو بتفويض من شخص آخر لتسييرها أو إدارتها أو مهما كانت طبيعة هذا التفويض.

و في المقابل يمنع و بشكل رسمي أن يمنح البنك أو المؤسسات المالية قروضا إلى مسيريها أو إلى المساهمين بها أو لمؤسسات تابعة لملكية البنك أو المؤسسة المالية كما أشارت المادة 80 من الأمر رقم 03/11،مجلس النقد و القرض ملزم بضرورة إجراء تحقيق حول مصدر أموال الشخص المرشح لإنشاء البنك و لا يجوز منح الاعتماد

[1] Revue BADR infos Numéro double 36/37 Décembre 2003, p54, 56.

للمرشح إذا ارتكب جرائم متصلة بتجارة المخدرات أو تبييض الأموال. و هذا من باب مكافحة تبييض الأموال[1] .

– **مركز الأخطار:** قام بنك الجزائر بتنظيم و تسيير خدمة سميت ب "مركز الأخطار" مكلفة بجمع معلومات عن البنوك و المؤسسات المالية فيما يخص الأشخاص المستفيدين من القروض و قيمة القرض الممنوحة و الضمانات المقدمة مقابل القرض. و في حال كانت هذه القروض مبررة يمكن للبنك المركزي أن يقدم مساعدات مالية للمساهمين في البنك في حال حاجتهم لها. و هذا لضمان سير النظام البنكي في أحسن الظروف. وتقليل حجم الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها المتعاملين مع البنك أو البنك نفسه.

– **احترام معايير التسيير:** القرار المتعلق بالنقد و القرض 03/11 مثله مثل القانون السابق له 90–10 يجبر البنوك و المؤسسات المالية من التأكد من وضعية المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار جميع النتائج المحتملة . التي قد تؤثر على مردوديتها أو أدائها. حيث أنه من باب الحيطة البنك مجبر على تقدير جميع الأخطار المتعلقة بالنشاط مسبقا، سواء كانت أخطار كمية و هذا من خلال دراسة نسب التحليل المالي أو أخطار نوعية و هذا من خلال المراقبة الداخلية. و هذا لأجل الحفاظ على السير الجيد للنظام البنكي وضمان الملاءة المالية.

كانت هذه أهم البنود التي جاء بها قرار 03/11 إلى جانب عدة مواد أخرى تمنع جريمة تبييض الأموال و إفشاء السر المصرفي و جرائم الاختلاس و استغلال أموال البنك لأغراض شخصية.

ا. عجلة الجيلالي: الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد و المال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4

المطلب الثاني: اثر الإصلاحات على هيكل النظام البنكي و على التنمية المستدامة بالجزائر.

1- اثر الإصلاحات على هيكل النظام البنكي الجزائري بعد الإصلاحات:

لقد تغير هيكل النظام البنكي الجزائري بعد الإصلاحات و خاصة بعد القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض فإلى جانب البنوك العمومية التي كانت موجودة ظهرت هناك بنوك خاصة و هذا بعد صدور قانون يسمح بإنشاء البنوك الخاصة. حيث منها ما هو برأسمال محلي و هي بنوك خاصة محلية و منها ما هو برأسمال أجنبي وهي بنوك خاصة أجنبية و تتمثل في فروع البنوك الأجنبية و التي هي محل دراستنا. هذا بالإضافة إلى مؤسسات مالية متخصصة عمومية و خاصة.

1-1 **القطاع العمومي البنكي:** يتكون هذا القطاع من 6 بنوك، و توفر ما نسبته 90 % من الموارد المالية للاقتصاد. و هذه البنوك ممثلة بحوالي 1100 وكالة عبر كامل الوطن. بالإضافة إلى مؤسسات مالية متخصصة تبلغ حوالي 5 مؤسسات. و فيما يلي جدول يوضح أهم هذه البنوك و طبيعة نشاطها.

الجدول9:البنوك العمومية بالجزائر

البنك	عدد الوكالات	النشاط الرئيسي
BEAبنك الجزائر الخارجي	76	تمويل المؤسسات الكبرى و النشاط البترولي
BNAالبنك الوطني الجزائري	190 (173 وكالة + 17 مديرية جهوية)	سوق المؤسسات الكبرى و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR**	327 (290 وكالة + 37 فرع)	القطاع الريفي (القرض الفلاحي، تجهيز المؤسسات الكبرى و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)
الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط **CNEP**	191 بالاشتراك مع بريد الجزائر	تمويل العقارات و معظم زبائنه من الخواص و الأفراد

BDLبنك التنمية المحلية	162	بنك عام، زبائنه من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أفراد و حرفيين و تجار.
CPAالقرض الشعبي الجزائري	136	بنك عام، زبائنه مؤسسات و أفراد خواص.

Source : QCGAP building Financial Systems for the poor rapport final : bancarisation de masse en Algérie opportunités et défis Juin 2006. « Document, PDF » page18.

2-2-2/ القطاع البنكي الخاص برأس المال أجنبي: يتكون هذا القطاع من 10 بنوك أغلبها فروع لبنوك دولية كبيرة. أغلب عملائها من ذوي الدخل المرتفع و المؤسسات. و تضم هذه البنوك حوالي 70 وكالة بنكية، و بالإضافة إلى هذه البنوك، هناك 3 مؤسسات مالية أجنبية متخصصة. و فيما يلي أهم هذه البنوك الأجنبية و مجال نشاطها.

الجدول10:البنوك الخاصة بالجزائر

البنك	عدد الوكالات	النشاط الرئيسي
بنك البركة الجزائر	11	نشاط إسلامي، قروض غير ربوية
الشركة البنكية العربية	4	زبائنه مؤسسات ذات مستوى عالي
NATIXIS banque	3	زبائنه من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يسعى إلى تطوير نشاطات التجزئة و القرض العقاري.
المؤسسة العامة Société Générale Algérie	17	بنك شامل، تمويل المؤسسات الكبيرة و الصغيرة و المتوسطة، و ما يلاحظ هو انتشاره بشكل سريع
City Bank	1	تمويل المؤسسات ذات المستوى العالي و قطاع المحروقات
ARAB Bank Algeria	3	فرع بنكي عملاؤه من المؤسسات ذات المستوى العالي

BNP/ PARIBAS	10	بنك شامل و قد سجل توسع كبير
TRUST Bank Algeria	1	زبائنه من المؤسسات ذات المستوى العالي
بنك الخليج الجزائر	1	زبائنه من المؤسسات الكبيرة و المتوسطة
Housing Bank of Trade and Finance HBTF	3	زبائنه من المؤسسات و الأفراد

Source : OCGP.OP.CIT page 18.

2- أثر الإصلاحات البنكية على التنمية المستدامة في الجزائر:

ساهمت الإصلاحات المصرفية في إحداث تغيير ملاحظ على مستوى النظام المصرفي حيث انتقل من وضعية جمود إداري إلى وضعته فيها ظروف اقتصادية وسياسية وأمنية و تشريعية إلى حالة الحركية الاقتصادية.

و قد كان لهذه الظروف والإصلاحات انعكاسات على النظام البنكي من جهة وعلى التنمية المستدامة من جهة أخرى، و كان من نتائج هذه الإصلاحات ما يلي:

1- خفض نسبة التضخم من خلال وضع سياسات صارمة في هذا المجال.

2- تحرير سوق القرض بما يتناسب و قواعد العرض و الطلب.

3- تزويد سوق القرض بالضمانات المصرفية الحديثة.

4- تهذيب سوق الصرف من خلال وضع نظام صارم و هذا فيما يخص حركة رؤوس الأموال من و إلى الجزائر، و كذا تبييض الأموال.

5- ترشيد القرض الخارجي و العمل على إزالة المديونية حيث انخفض مخزون الديون نسبة إلىPIB من 47.5 % سنة 1998 إلى 3.6 % سنة 2007[1] .

و لكن إلى جانب ما حققته هذه الإصلاحات إلا أن النظام المصرفي لا يزال يعاني حيث يسجل عدد مشاكل تقف في وجهه منها:

1- ضعف استخدام التقنيات المصرفية الحديثة.

[1] www .Algérie chiffres.com PDF 2007

2- عدم وجود نظام لتأمين الودائع المصرفية.

3- 62 % من الموارد المالية لا تدخل ضمن المجال البنكي.

4- ضعف مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد حيث تمثل ما نسبته 10 % فقط مقارنة بالقطاع العمومي الذي يمثل 90 %[1].

5- غياب المنافسة بين البنوك العمومية و البنوك الخاصة في مجال تمويل التنمية.

6- ضعف استخدام المنتجات البنكية الحديثة و خاصة فيما يخص وسائل الدفع، و نقص الخدمات المصرفية.

المطلب الثالث :قانون المالية التكميلي 2009 و النظام البنكي الجزائري

لقد جاء قانون المالية التكميلي 2009 ليكمل مسيرة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها الجزائر، و هذا من خلال إصدار قواعد و قرارات منظمة لجميع القطاعات الاقتصادية. خاصة فيما يخص قطاع الاستثمارات الأجنبية و قطاع الضرائب و كذا تشجيع الإنتاج الوطني من خلال الحد من نسب الزيادة في الواردات. و بما أن موضوع دراستنا هو النظام البنكي فقد حاولنا التركيز على أهم المواد التي جاء بها هذا القانون فيما يخص قطاع البنوك. و فيما يلي أهم ما جاء به هذا القانون.

1- أهم ما جاء به قانون المالية 2009 فيما يخص قطاع البنوك:

لقد ركز قانون رقم 09-01 الصادر بتاريخ 22 جويلية 2009 و المنشور بالجريدة الرسمية رقم 44 ل 26 جويلية 2009 على عدة نقاط تخص القطاع البنكي حيث:

- **حصر القروض البنكية في شكل قروض عقارية:** (المادة 75) تنص هذه المادة على عدم قدرة البنوك على منح قروض للأفراد إلا في شكل قروض عقارية، و هذا بعد إلغاء القروض الاستهلاكية.

[1] Dr. M .Belkacem hacene "réformes du système bancaire en Algérie" (pour un développement durable). Document PDF page 6.

❖ **فرض رسوم جديدة فيما يخص العمليات البنكية المتعلقة بالاستيراد و الخدمات:**

حيث كان قانون المالية لسنة 2005 ينص في مادته (2)على فرض رسوم بنكية على عمليات التوطين البنكي فيما يخص عمليات استيراد السلع حيث عند فتح ملف لدى البنك لتسجيل عملية استيراد السلع يجب دفع رسم قيمته 10.000 دج غير أن قانون المالية 2009 بالإضافة إلى هذا الرسم أضاف رسما آخر هو خصم 3% على كل عمليات التوطين الاستيراد و الخدمات (المادة63) و هذا من قيمة العملية.

❖ **منع عمليات التجارة الخارجية التي لا تملك رقم تعريف ضريبي:** حيث أن إجراءات التوطين البنكي أو الجمركي لعملية التجارة الخارجية لا يمكن قبولها إلا بعد مراقبة رقم التعريف الضريبي.

❖ **ضرورة تطبيق النظام المحاسبي الجديد:** المؤسسات مطالبة بتطبيق نظام محاسبي وفق المعايير الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي الجديد.

❖ **إصدار قانون جديد فيما يخص مخالفة القواعد الضريبية و البنكية والجمركية[1]:** حيث أنه من باب مكافحة الاحتيال بأنواعه يجب تسجيل جميع المتورطين في عمليات المخالفات الخطيرة لقوانين البنكية و الجمركية مثل: غسيل الأموال، الاختلاس، تهريب الأموال و يكون هذا التسجيل من خلال وضعهم في سجل وطني (المادة 30). حيث أنه في حالة تسجيلهم في هذا السجل يمنع هؤلاء الأشخاص من الاستفادة من الامتيازات الضريبية أو الجمركية أو من التسهيلات الممنوحة و يمنعون من ممارسة عمليات التجارة الخارجية (المادة 29) و هذا من باب تطهير الاقتصاد الوطني و التقليل من الجرائم المصرفية من أجل استقرار النظام البنكي.

❖ **منع إتمام إجراءات الاستيراد عن طريق الوكالة:** حيث ينص على إجبارية إتمام الإجراءات البنكية فيما يخص نشاط الاستيراد من طرف المستورد المسجل في السجل التجاري نفسه أو مدير الشركة المستوردة و لا يمكن النيابة عنهما. (المادة 66).

[1] KPMG Algérie « la loi de finance complémentaire pour 2009 les principales mesures » actualité n° 6 Juillet 2009. www .KPMG .dz document PDF

❖ **إجبارية إجراء عملية التوطين البنكي المسبق لجميع عمليات الاستيراد:** حيث يجبر هذا القانون المستوردين على توطين عملياتهم لدى البنك أي نشاط الاستيراد (المادة 67) و هذا قبل تمويلها أو خضوعها للمراقبة الجمركية.

❖ **الاعتماد ألمستندي هو الوحيد لتمويل الاستيراد:** تمويل الواردات يجب على يعتمد على وسيلة وحيدة و إجبارية هي الاعتماد ألمستندي (القرض ألمستندي) حيث يتم فتحه لدى وكالات معتمدة من طرف البنوك الجزائرية و هذا بعد منح ترخيص للمستورد.

❖ **تخفيض معدلات الفائدة المفروضة على القروض العقارية:** و هذا من باب تشجيع الادخار

و المنتجات المحلية و تقليل الاستهلاك.

❖ **الدولة تضمن القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** و هذا من باب التشجيع على الاستثمار و الإنتاج في هذا القطاع و خصوصا و أنه يمثل 90 % من المؤسسات في الاقتصاد الجزائري.

2- تقييم لقانون المالي2009 و أهم ما جاء به:

من خلال استعراض أهم المواد التي جاء بها قانون المالية 2009 نلاحظ أنه ركز على وضع سياسة صارمة لمحاربة الفساد البنكي. و كذا العمل على تطوير عمليات التسيير البنكي من خلال إجبار كل من البنوك و المؤسسات على تطبيق مبادئ النظام المحاسبي الجديد و هذا لمواكبة المعايير الدولية للتسيير. كما أعطى أهمية كبيرة للقطاع البنكي لتطبيق السياسة الاقتصادية حيث نلاحظ مثلا أنه من أجل تشجيع الإنتاج الوطني و ترشيد الاستهلاك تقوم البنوك بالحد من تقديم القروض الاستهلاكية واستبدالها بالقروض العقارية، أو حتى فيما يخص السياسة الجبائية. و كذا فيما يخص عمليات التنمية و التقليل من نسب البطالة و ذلك من خلال التسهيلات الممنوحة في عمليات منح القروض لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و قد حرص هذا القانون على ضرورة وضع قواعد تضمن استقرار الاقتصاد و تنظيم عمليات الاستثمارات الأجنبية و القواعد الجبائية وكذا الحد من زيادة الواردات

وانعكاساتها على استقرار ميزان المدفوعات حيث أنه عند إجبار المستوردين على تمويل وارداتهم من خلال قرض مستندي يمكن تسهيل عمليات المراقبة على الواردات[1] واتخاذ الإجراءات الملائمة.

غير أن هذا القانون واجه العديد من الانتقادات خاصة فيما يخص إجبار المؤسسات المستوردة على ضرورة تسديد الواردات من خلال قرض مستندي حيث يرى البعض أن هاذ الإجراء عادي لو طبق في بيئة بنكية غير البنوك الجزائرية التي لا تزال تعاني من عدة مشاكل بيروقراطية. وكذلك باعتبار أن هذا القرض مكلف من ناحية الضمانات و أن جل المؤسسات الجزائرية هي عبارة عن مؤسسات صغيرة و متوسطة لا تزال في إطار النمو و وضعيتها المالية لا تسمح لها بذلك.هذا من جهة ، و من جهة أخرى يلاحظ أن التوقيت الذي طرح فيه هذا القانون غير ملائم في ظل الظروف الدولية وانتشار الأزمة المالية إذ قد يكون القرض المستندي أحد القنوات التي تنقل عدوى هذه الأزمة إلى الجزائر. و خاصة و أن هذا النوع من القروض يتعلق بمستويات خطر عالية النظام البنكي الجزائري في غنى عنها.

كما وجهت الانتقادات إلى هاذ القانون فيما يخص حصره للقروض البنكية في شكل قروض عقارية فقط إذ أن هذا النوع من التدخل في عمل البنوك و الحد من حريتها وبالتالي وضع النظام البنكي في مزيج من التسيير الموجه و التسيير الليبرالي. و استخدام البنوك كوسيلة للحد من الواردات لا غير إذ أصبح البنك يمثل حجر عثرة أمام المستوردين بدل أن يساهم في تسهيل عمليات الاستيراد و هذا من خلال تعقيد الإجراءات البنكية فيما يخص عمليات الاستيراد.

كان هذا عن أهم ما جاء به قانون المالية 2009 و الذي لا يزال في طور التطبيق إذ أنه من السابق لأوانه انتقاده أو تأييده.

[1] CMS Bureau français Lefebvre Algérie loi de finance complémentaire pour 2009 mesures fiscales, page 4 Août 2009.

المبحث الثالث: النظام البنكي و أهم الأزمات المالية التي عرفها

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى دراسة الأزمات المالية التي عرفها النظام البنكي الجزائري. و قد ركزنا على دراسة الأزمات البنكية لما لها من أهمية كبيرة نظرا لانعكاساتها على الاقتصاد. فالأزمة المالية إذا ظهرت بأي قطاع اقتصادي غير بنكي قد لا تؤثر على باقي القطاعات أما إذا مست القطاع البنكي فإنها حتما ستؤثر على الاقتصاد ككل و هذا نظرا لحساسية القطاع البنكي و ارتباطه بالقطاعات الأخرى و لعل هذا ما نلاحظه من خلال الأزمة المالية 2008 حيث أنها بدأت في قطاع البنوك وانتشرت عدواها إلى جميع القطاعات و بشكل سريع.

و النظام البنكي الجزائري منذ نشأته و إلى غاية حوالي 2003 عرف أزمتين بنكيتين هامتين إحداهما مست قطاع البنوك العمومية و هي أزمة 1986 و الأخرى مست قطاع البنوك الخاصة سنة 2003 و هي أزمة بنك الخليفة و بنك التجارة و الصناعة الجزائر.

و أي أزمة مالية و مهما كانت إلا و قد يكون لها 3 أسباب و هي: إما أسباب داخلية، أو خارجية، أو من خلال اجتماع الاثنين معا بحيث تكون لها أسباب داخلية و خارجية معا.

و نحن عند دراستنا لكل أزمة سوف نتطرق إلى التعريف بالأزمة من خلال ذكر مسبباتها و طبيعتها. ثم ندرس في كل مرة رد فعل السلطات المالية اتجاه الأزمة وكيف أنها تجاوبت معها. و نذكر أهم النتائج

و الآثار التي خلفتها الأزمة و بالإضافة إلى الأزمتين السابقتين سوف نتطرق إلى الأزمة المالية العالمية 2008 التي عرفها العالم و إلى أي مدى سوف تؤثر على النظام البنكي الجزائري.

و فيما يلي أهم الأزمات حسب ظهورها الزمني.

المطلب الأول:الأزمة المالية للبنوك العمومية 1986

لقد ظهرت هذه الأزمة سنة 1986 التي مست الاقتصاد الجزائري من خلال نقص فادح في السيولة المالية، و قد مست هذه الأزمة جميع القطاعات و كان أكبر المتضررين القطاع البنكي. و قد كانت نتيجة عدة أسباب داخلية و خارجية حيث تتمثل أسبابها الداخلية في طبيعة التسيير البنكي خلال هذه الفترة و الذي كان كما لاحظنا في المطلب الأول من هذا الفصل في ظل اقتصاد موجه و عرفنا كيف أن القروض البنكية كانت تخضع للقرارات الإدارية و أن المؤسسات العمومية لم تكن تقدم ضمانات كافية للبنوك. و البنوك كانت مجبرة على تمويل هذه المؤسسات حتى و لو كانت لا تتمتع بالملاءة المالية. أيضا كسبب داخلي آخر و هو أن اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل مطلق على عوائد البترول و كيف أن نظام التسيير كان يتميز بعدم العقلانية في جميع القطاعات و تبذير الموارد.

أما عن الأسباب الخارجية فترجع بشكل رئيسي إلى الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986 أو ما يعرف ب "صدمة البترول" و هذا الانخفاض صاحبه نقص في السيولة المالية الدولية بعد غلق الأسواق المالية عقب إعلان بعض الدول عن عجزها نهائيا عن تسديد ديونها مثل المكسيك و البرازيل[1].

و كل هذه الأسباب مجتمعة خلقت نوعا من عدم التوازن داخليا و خارجيا بالنسبة للنظام البنكي الجزائري و جعلته في وضعية مالية صعبة. و قد امتدت آثار هذه الأزمة إلى عدة سنوات نظرا لانعكاساتها الوخيمة.

رد فعل السلطات النقدية و العمومية اتجاه أزمة البنوك العمومية 1986:

لقد حاولت السلطات النقدية احتواء هذه الأزمة من خلال انقاذ البنوك العمومية ومحاولة إنعاش الاقتصاد بتوفير السيولة المالية لكل من المؤسسات العمومية و البنوك، هذا من جهة. و من جهة أخرى إعادة النظر في كيفية التسيير و مراجعة القوانين

[1] M. Ghernaout, « crises financières et faillites des banques algérienne : du choc pétrolier 1986 à la liquidation des banques el Khalifa et BCIA » édition GAL 1 édition 2004. page 20.

المتعلقة بالنظام البنكي و يمكن ترجمة هذا من خلال الإصلاحات التي عرفها النظام البنكي سنة 1988 و كذا إصلاح 1990 أو ما يعرف بالقانون 90-10 فيما يخص "النقد و القرض" والذي سبق و أن تطرقنا له في المطلب السابق. و هذه الإصلاحات كلها ركزت على ضرورة حرية البنوك وإعادة الاعتبار لمكانة البنك المركزي و كذلك تسيير القروض على أساس المردودية و الخطر لا على أساس أهداف سياسية.

1- نتائج و انعكاسات أزمة البنوك العمومية 1986:

بقدر ما كان لهذه الأزمة من انعكاسات وخيمة على قطاع البنوك و الاقتصاد ككل بقدر ما كانت لها انعكاسات ايجابية حيث أنها جعلت السلطات النقدية و العمومية تراجع قوانينها البنكية من خلال إصلاح 1988 و الذي كان بمثابة التحرر الذي عرفه النظام البنكي و الاقتصادي بحيث أنه انتقل من نظام موجه اشتراكي إلى اقتصاد السوق. وبداية إنشاء نظام بنكي جزائري بمقاييس دولية.

المطلب الثاني: أزمة بنك "آل خليفة" و بنك "التجارة و الصناعة الجزائر" 2003

ما كاد النظام البنكي الجزائري يستعيد استقراره بعد أزمة 1986 و خصوصا بعد الاستقرار الاقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ 1999 و هو تقريبا تاريخ خروج الجزائر من الأزمة الأمنية التي شهدتها سنوات التسعينات. حتى عرف النظام البنكي أزمة مالية أخرى سنة 2003 و لكن هذه المرة متعلقة بالبنوك الخاصة. و هي أزمة "بنك آل خليفة" و"بنك التجارة و الصناعة الجزائر" و بما أن كل المؤشرات "الماكرو اقتصادية" كانت تشير إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية بالجزائر و تسجيلها لمؤشرات ايجابية متزايدة فانه لا يمكن القول أن أسباب هذه الأزمة خارجية. و بالتالي فالأسباب الأساسية لهذه الأزمتين هي راجعة لعوامل داخلية، ترجع أساسا إلى نقص الثقافة البنكية و نقائص تنظيمية. ويمكن إجمال أسباب هذه الأزمة فيما يلي:

1- أسباب الأزمتين:

- **أسباب تنظيمية و نقص الثقافة البنكية:** و يمكن تلخيصها فيما يلي:

- فتح مجالات الاستثمار في القطاع المالي لأشخاص لا يملكون أدنى خبرة في المجال البنكي هذا مما انعكس عملية تسيير هذه البنوك بشكل من التهور.
- الانتشار السريع لهذه البنوك و بشكل خارق حيث توسع "بنك الخليفة" من 5 وكالات سنة 1999 إلى 24 وكالة سنة 2000. و كذلك" بنك التجارة و الصناعة الجزائر"من وكالة واحدة إلى 12 وكالة سنة 2000[1] . و هذا التوسع مع عدم التحكم في عمليات التنظيم و التسيير أقلق البنك المركزي مما دفعه إلى محاولة وضع حد له.
- و في ظل نقص القوانين المنظمة لعمل البنوك الخاصة (و هذا لحداثة التجربة الجزائرية في هذا المجال) و خصوصا فيما يخص معدلات الفائدة دفع هاذين البنكين إلى رفع معدلات الفائدة إلى مستويات قياسية

و هذا من أجل تحصيل أكبر قدر من الودائع دون مراعاة أهداف اقتصادية في ذلك (احترام السياسة النقدية) و هذا مما ضايق السلطات النقدية.

- سهولة تحصيل هذه الودائع الكبيرة جعل هاذين البنكين و خاصة بنك "آل خليفة" يستخدمها في عمليات ليس لها مردودية على المدى القصير مثل "المساهمة في تمويل الأندية الرياضية،...".
- منح قروض عالية المخاطر لصالح المساهمين أو المسيرين لهذه البنوك و هذا طبعا لعدم وجود تنظيمات قانونية تمنع ذلك. و في بعض المرات عدم احترامها إن وجدت حيث مثلا "منح القروض لمؤسسات حليفة تفوق ملكيتها لها 20 % من رأس المال الصافي" و هذا مما عظم أزمة هاذين البنكين أكثر.

[1] M. Ghernaout, op.cit. page 40.

- و كذلك النمو السريع للقروض الممنوحة من طرف البنوك الخاصة إذ تطورت من 39.7 مليار دينار جزائري سنة 2001 لتصل إلى 181.3 مليار دينار جزائري سنة 2002 بنسبة زيادة تقدر ب 356.6 % في ظرف سنة[1].
- سكوت السلطات النقدية فيما يخص الخطر المحتمل من هاذين البنكين ولد ثقة لدى الناس في هاذين البنكين و خاصة المودعين و هذا مما روج أكثر لهذه البنوك.
- غياب وجود صندوق وطني لضمان الودائع أزم الوضع لأنه في حال وجوده ربما كان يشير إلى الانحرافات و يدفع السلطات لاتخاذ الإجراءات قبل تفاقم الأزمة.

و بالإضافة للأسباب السابقة هناك أسباب أخرى راجعة لعمليات الفساد والاحتيال و البيروقراطية البنكية.

و قبل الإشارة إلى المشاكل الوخيمة التي خلفتها الأزمة سوف نتطرق إلى رد فعل السلطات عقب هذه الأزمة.

2- رد فعل السلطات النقدية حيال الأزمة بنك "آل خليفة" و بنك "التجارة و الصناعة الجزائر":

لقد حاولت السلطات النقدية معالجة هذه الأزمة المالية من أجل المحافظة على استقرار النظام البنكي فاتخذت عدة إجراءات منها تصفية هاذين البنكين و منعهما من مزاولة النشاط البنكي و إحالة مسيري البنكين و من تورط معهما إلى العدالة.

هذا من جهة و من جهة أخرى كانت هذه الأزمة بمثابة إشارة الخطر و التي دفعت بالسلطات النقدية إلى مراجعة تشريعاتها و قوانينها فيما يخص النشاط البنكي بصفة عامة و النشاط البنكي الخاص بصفة خاصة

و قد ترجم هذا من خلال إصدار القرار رقم 03-2003 المتعلق بالنقد و القرض والذي تطرقنا إليه سابقا. و الذي جاءت مواده لتنظم النشاط البنكي و شروط إنشاء البنوك الخاصة و هذا بعد الأخذ بعين الاعتبار الثغرات التي كانت موجودة و التي سببت هذه الأزمة.

[1] M. Ghernaout, op.cit. page 40.

3- انعكاسات و نتائج أزمة بنك "آل خليفة" و "التجارة و الصناعة الجزائر":

لقد كان لهذه الأزمة انعكاسات وخيمة على الاقتصاد بصفة عامة و على قطاع البنوك بصفة خاصة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- فقدان الثقة في البنوك الخاصة:

- بالرغم من المساهمة المتواضعة للبنوك الخاصة في الاقتصاد قبل أزمة "آل خليفة" حيث كانت تمثل 12.5 % من مجموع الودائع و 8.5 % من القروض سنة 2002 إلا أنه كان يتوقع لهذه البنوك في السنوات الأربع القادمة على الأكثر أن تسيطر على 50 % من خدمات النظام البنكي. غير أن هذه الأزمة أفقدت المتعاملين المودعين الثقة في مثل هذه البنوك الخاصة. حيث أن أغلب المودعين حولوا أموالهم إلى البنوك العمومية المضمونة من طرف الدولة أو حتى البنوك الأجنبية التي تتميز بالصرامة في التسيير.
- و هذه الأزمة أدت إلى إغلاق السوق النقدي في وجه المؤسسات مالية أخرى لتواجدها في حالة مالية صعبة.
- و قد شوهت هذه الأزمة صورة النظام البنكي الجزائري داخليا و خارجيا حيث أنها بلغت حدود دولية و خصوصا و أن هناك بنوك دولية كانت تتعامل مع هذه البنوك في مجال القرض ألمستندي و خاصة مع بنك "آل خليفة" و بنوك فرنسية.
- قد أثرت هذه الأزمة على باقي البنوك الخاصة في تعاملاتها مع البنوك الأجنبية فيما يخص عمليات التجارة الخارجية، حيث أصبحت البنوك الأجنبية تتعامل معها بنوع من التحفظ و كذلك ارتفاع معدلات الخطر المتعلقة بالقرض ألمستندي في بعض مؤسسات تأمين القروض مثل "كوفاس"[1] و هذا فيما يخص الخطر المتعلق بالدولة.

[1] COFACE : compagnie française d'assurance pour le commerce d'extérieur.

2- خلق اختلالات في العلاقات النقدية و المالية: و هذا من خلال:

- إفلاس هاذين البنكين و تصفيتهما أحدثت ثغرة سواء فيما يخص السياسة النقدية أو العمليات البنكية. نظرا للانخفاض الكبير و المفاجئ في قيمة: القروض، الودائع،... و كذا تأثيره على الميزانية الاقتصادية للدولة.
- تصفية هاذين البنكين أحدثت زيادة كبيرة في الطلب على القروض لدى البنوك العمومية خاصة من طرف المؤسسات التي كانت تعامل مع هاذين البنكين و هذا مما أدى إلى زيادة تكاليف التمويل. من خلال ارتفاع معدلات الفائدة غبر أنه زاد من معدلات خطر القروض لدى البنوك العمومية و خصوصا و أن جل المقترضين ممن فقدوا ودائعهم لدى هاذين البنكين.

3- المساهمة في زيادة معدلات البطالة: تصفية هاذين البنكين أدى إلى تسريح جميع العمال التابعين لهم ليس في المجال البنكي فقط و خصوصا و أن بنك "آل خليفة" كانت له نشاطات أخرى مثل مجال تصنيع الأدوية، الطيران الجوي، الإعلام،... و بالتالي زيادة عدد البطالين.

على الرغم من هذه الآثار الوخيمة لهذه الأزمة غير أن النظام البنكي الجزائري ظل محافظا على استقراره هذا مما خلق انطباعا جيدا له عند المتعاملين الأجانب وخاصة المستثمرين لأنه أكد على مدى قدرته على مواجهة الأزمات و مقدار الثقة التي يمكنه أن يقدمها لعملائه.

المطلب الثالث: الأزمة المالية 2008 و النظام البنكي الجزائري

يجمع الخبراء الاقتصاديون على أن هذه الأزمة بدأت منذ أكتوبر 2008 حيث أنها بدأت في قطاع البنوك بأمريكا ثم انتقلت إلى باقي القطاعات الاقتصادية و انتشرت فيما بعد عبر كامل دول العالم و هذا باعتبار أن الاقتصاد الأمريكي يمثل ربع اقتصاد العالم. وبالتالي فان تأثر الدول بهذه الأزمة يعتمد على حجم علاقاتها الاقتصادية بهذا الاقتصاد. و قد تعددت التعاريف لهذه الأزمة كما تعددت أسبابها و تشعبت و لكن نحن ما يهمنا هنا هو علاقة النظام البنكي الجزائري بهذه الأزمة و ما مدى تأثيرها عليه.

تعتبر الأسواق المالية و البورصات المنفذ الأساسي لانتقال عدوى الأزمة إلى الدول وبما أن الجزائر لا تملك سوقا ماليا فإنها في مأمن. غير أن هناك منافذ أخرى لهذه الأزمة يمكن من خلالها أن تؤثر على الاقتصاد الجزائري و منه على القطاع البنكي ويمكن إجمال انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري مستقبلا في النقاط التالية و خصوصا إذا استمرت لمدة أطول[1]:

1- الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر دولة مدانة في العالم، و أمام تراجع قيمة الدولار بسبب زيادة عجز الموازنة المالية، سترتفع نسبة التضخم و ما دامت 98 %من صادرات الجزائر فتوراتها بالدولار

و 50 % من الواردات فاتورتها بالأورو فان النتيجة ستكون تراجعا حادا في مداخيل البلاد من العملة الصعبة.

2- 43 مليار دولار معرضة للتبخر بسبب توظيفها في سندات خزينة بفائدة لا تتعدى 2 % و أمام أي انهيار للدولار و ارتفاع التضخم، فان النتيجة تبخر ما يعادل (3/1) ثلث احتياطات الصرف الوطني.

3- في حال حدوث كساد سيتراجع الطلب على المحروقات بشكل حاد (اقتصاديات بلدان آسيا مرتبطة بشكل كامل بالاقتصاد الأمريكي) و ستتأثر الأسعار بشكل كبير وستتراجع مدا خيل الجزائر إلى مستويات متدنية.

4- ارتفاع كبير في فاتورة واردات الجزائر و هذا نتيجة الاتجاه التضخمي على الصعيد العالمي.

[1] عبد الرحمان مبتول أستاذ المناجمنت العمومي، ندوة حول الأزمة المالية العمومية بتاريخ 05-10-2008 جامعة الجزائر.

و بالتالي فان هذه الأزمة يمكن لها التأثير على اقتصادنا من خلال مؤشرين هما: قيمة الدولار الأمريكي، و نسبة التضخم في الاقتصاديات الغربية. هذا إلى جانب تدهور أسعار النفط.

كان هذا عن أهم الأزمات التي عرفها القطاع البنكي، و على الرغم من النقائص المسجلة في البنوك الجزائرية إلا أن النظام البنكي أثبت قدرته على إدارة الأزمات وهذا إذا ما قارنا عمر النظام البنكي الجزائري الذي لا يتجاوز نصف قرن بأنظمة عالمية يتجاوز عمرها القرون، و لم تستطع الوقوف في وجه الأزمات.

خاتمة الفصل

لقد رأينا من خلال هذا الفصل أهم المراحل التي مر النظم البنكي الجزائري و كيف انه انتقل من نظام موجه تسيره الدولة و يخضع لأهداف سياسية و مركزية في اتخاذ القرارات إلى نظام ليبرالي حر يخضع في عمله لمبادئ الربحية و المردودية .

و لقد رأينا كيف أن النظام البنكي يؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية حيث لمسنا ذلك من خلال دراستنا لأهم الأزمات التي عاشها القطاع البنكي الجزائري و قد لاحظنا كيف كان تأثير كل منها على الساحة البنكية و الاقتصادية و أهم ما صد انتباهنا هو كيفية تعامل الدولة مع هذه الأزمات حيث أنها قامت باحتواء أزمة البنوك العمومية و أعادت بعثها من جديد بينما تبرأت من أزمة البنوك الخاصة و قامت بتصفيتها .

الفصل الثالث:
التسييـــر البنكـــي

مقدمة الفصل:

إن المؤسسة البنكية شأنها شأن أي مؤسسة أخرى تسعى من خلال نشاطها لاستخدام مواردها بشكل أمثل و تحقيق أعلى مردودية. فعملية التسيير البنكي تشترك في عدة نقاط مع عملية تسيير المؤسسات غير البنكية. غير أن البيئة البنكية تتميز بخصوصية تجعل المؤسسة البنكية تؤدي نشاطها في جو من الاستقرار و التغيير الدائم هذا مما خلق نوع من الأخطار في عملية التسيير. إذ أن مبدأ التسيير في البنوك يعتمد على متناقضين عليه التأليف بينهما هما الخطر و المردودية.

فالمردودية هي هدف كل مؤسسة بنكية و تسعى من أجل الوصول إليها ، غير أن الخطر هو صفة ملازمة للنشاط البنكي. و الحكم على مدى فعالية عملية التسيير البنكي يكون من خلال مدى توفيقه ما بين الخطر و المردودية البنكيين. أي مدى تحقيق أعلى مردودية في ظل الأخطار الممكنة. و بالتالي و من خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على المردودية البنكية و كيفية تحقيقها و أهم الأخطار البنكية و كيفية تسييرها. لنصل إلى تحقيق المعادلة الصعبة "أعلى مردودية، بأقل خطر".

الفصل الثالث: التسيير البنكي:

المبحث الأول : المردودية البنكية.

كما سبق و أن أشرنا فإن النشاط البنكي يهدف أساسا لتحقيق أعلى مردودية. فالمردودية البنكية ما هي إلا انعكاس و دليل على مدى فعالية عملية التسيير.

و يمكن قياس المردودية من خلال النتيجة المحصل عليها من طرف البنك خلال دورة استغلال معينة و فيما يلي سوف نتطرق إلى تعريف المردودية البنكية و كيفية تشخيصها و أهم العوامل المساعدة على تحقيقها.

مفهوم المردودية البنكية: هي مدى قدرة البنك على تحقيق نتيجة موجبة وهذا مقارنة براس المال المستخدم.[1]

المطلب الاول: أدوات تشخيص المردودية البنكية:

– يمكن تشخيص المردودية البنكية من خلال تحليل النتائج المحققة من طرف البنك وهذا بمراقبة مجموعة من الأدوات المحاسبية و التي تبين العوامل المساعدة في تحقيق النتيجة. و ملاحظة مدى مساهمة كل مركز في تحقيق قيمة مضافة بالنسبة للبنك. وتتمثل هذه الأدوات المحاسبية في مجموعة من البيانات الموجودة في "جدول حساب النتائج" والتي تسمح بحساب مختلف الهوامش و الأرصدة و النسب المالية.

[1] من اعداد الطالبة.

I- الأرصدة الوسيطية للتسيير: *Les soldes intermédiaires des gestions*

تظهر هذه الأرصدة من خلال تحليل جدول حساب النتائج و يمكن تمثيلها من خلال الشكل التالي:

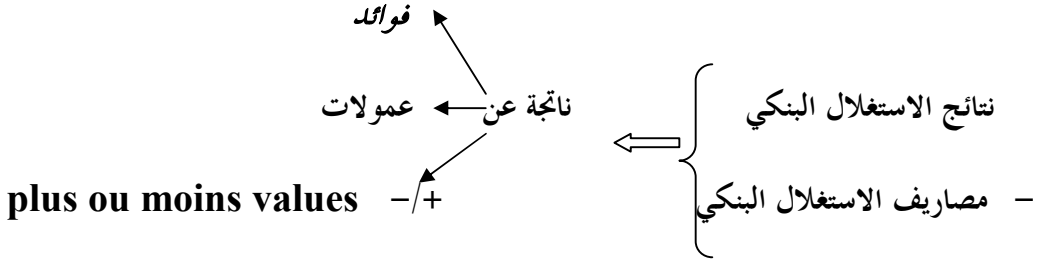

الناتج البنكي الصافي

Produit met bancaire

- مصاريف عامة

-Frais généraux

النتيجة الخام للإستغلال

Résultat but bancaire

- تكلفة الخطر

-cout du risque

نتيجة الإستغلال

Résultat d'exploitation

+/- نواتج و مصاريف أخرى

النتيجة الصافية

الشكل (1)[1]: الحسابات الوسيطية للتسيير

وفيما يلي نستخرج كل رصيد من هذه الأرصدة على حدا:

[1] Sylvie de Coussergues « gestion de la banque »du Diagnostic à la stratégie - 4éme édition –Dunod 2005 page 111.

❖ **الناتج البنكي الصافي**: **Le produit net bancaire**

هو نقطة الانطلاق لتشخيص مردودية البنك. حيث يشير إلى نسبة الهامش المستخرج من طرف البنك من خلال طرح مجموع تكاليف الاستغلال من ناتج الاستغلال. و يحسب بالعلاقة التالية:

الناتج البنكي الصافي= ناتج الاستغلال- تكاليف الاستغلال

و هو بمثابة رقم الأعمال،حيث يمثل القيمة المضافة المحققة من طرف البنك و التي بفضلها يمكن للبنك تغطية التكاليف الإجمالية و الأخطار البنكية. لهذا من الضروري أن يكون موجب و بأكبر قيمة ممكنة لأنه رصيد مهم و أساسي في تحقيق النتيجة.

❖ **النتيجة الخام للاستغلال** ***Résultat d'exploitation:***

و هي تمثل الهامش المستخرج بعد طرح الأعباء الإجمالية من الناتج البنكي.

النتيجة الخام للاستغلال= الناتج البنكي الصافي- الأعباء الإجمالية

و غالبا ما تتمثل الأعباء الإجمالية في مجموع المصاريف المستخدمة في النشاط مثل: " مصاريف المستخدمين- مصاريف الإعلام- نفقات جارية..." و النتيجة الخام للاستغلال تتمثل في البنوك هي نفسها الفائض الخام للاستغلال**(EBE)** في المؤسسات التجارية والصناعية. و هي مهمة في تحليل المردودية إذ تستعمل كمؤشر للمقارنة بين عدة بنوك في ظل شروط استغلال مختلفة.

❖ **نتيجة الاستغلال**: ***Résultat d'exploitation (RE):***

هذه النتيجة تكون قبل الضريبة، و تحسب بعد خصم مؤونات الأخطار البنكية، أي بعد طرح مخصصات مؤونات تدهور قيمة القروض. فهذه النتيجة تأخذ بعين الاعتبار أخطار السوق، و هي مرتبطة بالناتج البنكي الصافي. و تحقيق نتيجة الاستغلال موجبة

ضروري جدا بالنسبة للبنك فهي قيمة جد معبرة للحكم على مدى فاعلية البنك في تحقيق قيمة مضافة و مدى قدرته على التحكم في الأخطار في نفس الوقت.

و تطور النتيجة الصافية سوف يتأثر حسب التغيرات التي تعرفها مخصصات مؤونات الخطر.

❖ **النتيجة الصافية**:**Résultat net (R.N)**:

و يمكن حساب النتيجة الصافية كآخر حساب وسيطي للتسيير و هذا من خلال نتيجة الإستغلال بعد طرح أو إضافة رصيد العمليات الاستثنائية بالطريقة التالية:

النتيجة الصافية = نتيجة الإستغلال + نواتج استثنائية (ناتج استثنائي مثلا قي حالة بيع أصول منقولة أو فرع بنكي...)-أعباء استثنائية (مثلا في حالة شراء أصول من مؤسسات أخرى...)

و هذه النتيجة الصافية تحسب بعد خصم قيمة الضرائب.

كان هذا عن بعض الأرصدة التي تستخدم كأدوات لتشخيص المردودية البنكية و فيما يلي بعض المؤشرات التي تأخذ شكل نسب مالية تستخدم هي الأخرى لتحليل المردودية البنكية.

II.نسب المردودية البنكية: Les ratios de Rentabilité bancaire

حساب نسب المردودية البنكية يعطي معنى أكثر للنتائج المحصل عليها في جدول حساب النتائج. و هذا بعد ترجمتها في شكل معدلات و نسب مما يسهل أكثر من عملية التحليل والمقارنة. و أهم هذه النسب هي:

- **نسبة مردودية الإستغلال:** و هذه النسبة تعكس مدى تغطية الناتج البنكي الصافي للتكاليف الإجمالية و هي تساوي:

$$\text{نسبة مردودية الاستغلال} = \frac{\text{التكاليف الإجمالية للاستغلال}}{\text{الناتج البنكي الصافي}}$$

فمثلا إذا كانت هذه النسبة مساوية لـــ 60% فهذا معناه أنه لإضافة أو تحقيق 100 د ج لا بد من إنفاق 60 دينار. فهي تعكس مدى استهلاك الناتج البنكي الصافي من طرف التكاليف الإجمالية.

وهذه النسبة جد مهمة للحكم على المدى صرامة عملية التسيير البنكي، و خصوصا عند مقارنة عملية التسيير بين عدة فروع أو وكالات بنكية تابعة لنفس البنك و يجب أن يكون أقل من 65% و إذا زاد عن 70% فهذا يترجم إما بارتفاع التكاليف أو بضعف في الإنتاجية البنكية.

نسب الإنتاجية البنكية: **Ratios de Productivité** بما أن البنك يعتمد في نشاطه على تقديم الخدمات فإنه يعتمد بالدرجة الأولى على اليد العاملة، و يمكن قياس إنتاجية كل عون بنكي و مدى مساهمته في الناتج البنكي، و هذا باعتباره أهم عامل إنتاج من خلال النسب التالية:

$$\text{نسبة الإنتاجية البنكية} = \frac{\sum \text{القروض}}{\text{عدد الموظفين}} \quad \text{أو} \quad \frac{\sum \text{الودائع}}{\text{عدد الموظفين}} \quad \text{أو} \quad \frac{\text{الناتج البنكي الصافي}}{\text{عدد الموظفين}}$$

كما يمكن حساب نسبة الإنتاجية الخاصة بكل فرع بنكي من خلال النسب التالية:

$$\text{نسبة إنتاجية الوكالة} = \frac{\sum \text{القروض}}{\text{عدد الوكالات}} \quad \text{أو} \quad \frac{\sum \text{الودائع}}{\text{عدد الوكالات}}$$

و تحسب هذه النسب للمقارنة بين الوكالات و الفروع البنكية من حيث الإنتاجية.

نسب المردودية الإجمالية: ratio de rentabilité globale

نسبة المردودية	=	النتيجة الصافية / مجموع الميزانية
ROA[1]		

و هذه النسبة تعكس مردودية الأصول المشكلة للبنك و يمكن صياغتها بالشكل التالي:

ROA = هامش الربح ×دوران الأصول

ROA= النتيجة الصافية / الناتج البنكي الصافي × الناتج البنكي الصافي / مجموع الميزانية

غير أن هذه النسبة تتأثر بسياسة البنك التي يستخدمها للتنبؤ بالأخطار حيث تختلف تكلفة الخطر من بنك لآخر كما تتأثر بقيمة الأصول التي بدورها تتعلق بمعدل الخطر كما لم تأخذ هذه النسبة بعين الإعتبار العمليات التي تتم خارج الميزانية لهذا فهي قليلة الإستخدام مقارنة بنسبة المردودية المالية و التي تعتبر أكثر شيوعا.

- **نسبة المر دودية المالية : Ratio de rentabilité Financière :**

نسبة المر دودية المالية = النتيجة الصافية / رأس المال الصافي **ROE (Return On Equité)**

و هذه النسبة مهمة بالنسبة للمساهمين إذ تعكس قيمة المردودية التي يمكن له الحصول عليها من خلال استثمار أمواله في شراء أسهم البنك

وقد أثبت أنه إذا بلغت هذه النسبة 15> فما فوق فهي جد ملائمة بالنسبة لأكثر المستثمرين [1]

[1] ROA : Return on assets.

و فيما يلي بعض النسب الأخرى التي تستخدم في تشخيص المردودية البنكية

نسبة المساحة المالية = <u>رأس المال الصافي</u> **Ratio de surface financière** مجموع الميزانية

ويستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من 8%

نسبة التحكم في الخطر = <u>الديون المشكوك فيها</u> [illegible] **Ratio de maitrise de risque**

و يستحسن أن تكون أقل من 5%

كان هذا عن أهم المؤشرات التي تستخدم لتشخيص المردودية المالية في البنك والحكم على مدى فاعلية نظام التسيير البنكي. غير أن هناك عدة عوامل تساهم في تحقيق هذه المردودية و تحقيق قيمة مضافة للبنك, و فيما يلي سوف نتطرق لأهم العوامل التي تساهم في تحقيق النتيجة.

[1]Sylvie de Coussergues. Op.cit. page 116.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحقيق المردودية البنكية :

هناك عدة عوامل من شأنها أن تؤثر على النتيجة المحققة من طرف البنك و من بين هذه العوامل ما يلي:

1. **أثر السعر**: **L'effet prix**:

و يظهر أثر السعر على النتيجة من خلال العلاقة الموجودة بين الأسعار المفروضة على الزبائن و المتمثلة في أسعار الفائدة و العمولات بالإضافة إلى التعويضات المدفوعات لأصحاب رؤوس الأموال. و بالتالي هي مرتبطة مباشرة بمكونات الناتج البنكي الصافي ومن هنا يظهر أثرها على النتيجة البنكية. وهذه الأسعار بدورها متعلقة بعدة عوامل منها الوضعية التنافسية للبنك،تكاليف النشاط البنكي. حيث على البنك أن يفرض أسعار حسب الوضعية التنافسية للسوق و في نفس الوقت تغطي تكاليفه مثل: مصاريف التسيير – تكاليف الأخطار – تكاليف الموارد.....

و لهذا فإن عملية تحديد السعر تكون صعبة نوعا ما على البنك و عليه أن يتخذها بمنتهى الدقة و الحذر.

2. **أثر الحجم**: **L'effet de volume**:

و يتجلى أثر الحجم من خلال تأثير الزيادة أو النقصان في حجم النشاط البنكي على الناتج البنكي الصافي. إذ أن التغيير في حجم النشاط ينعكس مباشرة على النتيجة المحققة من طرف البنك.

غير أن بعض الدراسات التي تمت في عدة دول منها الولايات المتحدة الأمريكية أو في دول أوروبية أثبت الأثر العكسي لوجود اقتصاديات السلم Les économies « d'échelle » على المردودية على المدى الطويل إذن أنه ليس في كل الحالات زيادة العمليات البنكية قد تكون لها أثر ايجابي على المردودية و النتيجة. لعل هذا ما

يبرر قيام العديد من الدول في العالم بإعادة هيكلة أنظمتها البنكية حيث أثبتت مدى تأثير التغيير في الحجم على النتيجة. [1]

3) أثر الخطر: L'effet risque

للخطر البنكي اثر مباشر على النتيجة المحققة من طرف البنك مما ينعكس مباشرة على المردودية البنكية .إذ إنه كلما زاد الخطر البنكي سواء تعلق الأمر بخطر القروض أو خطر التكاليف أو أية أخطار بنكية فإن هذا سيؤدي إلى الرفع من مخصصات ومؤونات هذه الأخطار مما يؤدي إلى تدهور النتيجة و بالتالي انخفاض المردودية البنكية.

كانت هذه أهم العوامل التي من شأنها أن تأثر على المردودية البنكية و التحكم في هذه العوامل يعكس مدى فاعلية وظيفية التسيير داخل البنك وقدرتها على خلق قيمة مضافة.

و بالتالي كما لاحظنا فإن المردودية هي هدف أي مؤسسة بنكية و هي تسعى بشتى الطرق إلى تحقيقها غير أن هذه المردودية دوما متلازمة مع خطر بنكي على البنك التحكم فيه و تسييره .و هذا ما سنلاحظه في المبحث الموالي حيث سنتطرق إلى تعريف الخطر البنكي و أهم أنواعه و كيفية التحكم فيه.

المبحث الثاني :الخطر البنكي :

يتميز النشاط البنكي عن غيره من الأنشطة الاقتصادية بحساسيته العالية للأخطار.إذ أن الخطر هو مفهوم ملازم للوظيفة البنكية لا ينفصل عنها .

و بما أن استقرار النظام الاقتصادي مرهون باستقرار النظام البنكي فإن جميع السياسات الاقتصادية تحرس على وضع قواعد صارمة في هذا المجال ,و خاصة فيما يتعلق بتسيير الأخطار البنكية .

و فيما يلي سوف نتطرق إلى مفهوم الخطر البنكي و أهم تصنيفاته و كيفية تشخيصه .

[1] Sylvie de Coussergues « gestion de la banque » 2éme édition DUNOD édition paris 1996 page 103

المطلب الأول: مفهوم و تصنيفات الأخطار البنكية:

مفهوم الخطر البنكي: هو مقدار الخسارة التي يمكن أن يتعرض لها البنك نتيجة ظروف داخلية او خارجية تكلفه خسارة جزء من أصوله أو جميعها. و تختلف درجة هذا الخطر حسب اختلاف مسبباته.[1]

II-2: تصنيفات الأخطار البنكية :

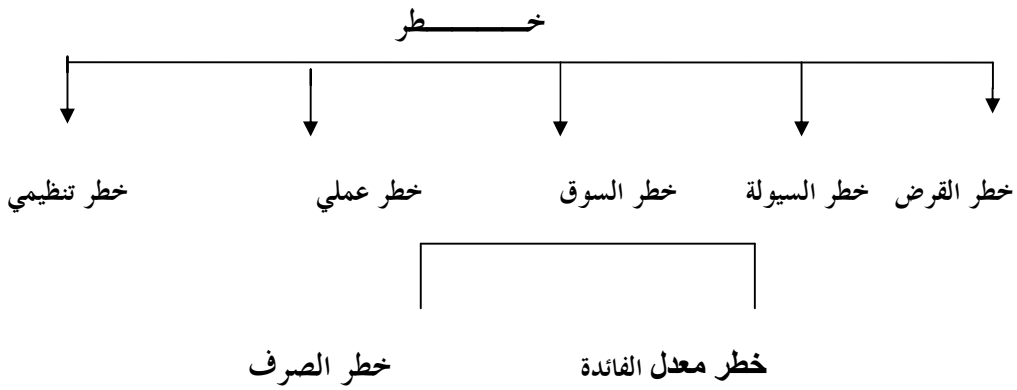

الشكل (2) :أنواع الأخطار البنكية و المالية [2]

بالرغم من تعدد معايير تصنيف الأخطار البنكية و تعدد الهيأت المصنفة لها, حيث تعتبر نسبة Cooke الأخطار البنكية محصورة في أخطار القرض و أخطار السوق فيما تدمج نسبة Mc. Donough بين هذين النوعين من الأخطار مضيفة إليها خطرثالث هو الخطر العملي و تشير لجنة Bale 1999 إلى أن الخطر العملي هو خطر يتضمن الأخطار التنظيمية و التكنولوجية[3] و بعد الأخذ بعين الاعتبار هذه المعايير المتعددة للتصنيف. صنفنا الأخطار البنكية و المالية حسب المخطط أعلاه.

[1] من إعداد الطالبة

7Dominique Chabert « Manuel d'économie bancaire appliquée,au cœur des entreprises bancaires » édition revue banque 2007 page 142

[3] Eric Lamarque "Management de la banque risques, relation client" ; Organisation ». Pearson éducation France 2006 page 42

إن خطر القرض الذي يعتبر أهم الأخطار و أكثرها شيوعا بالإضافة لخطر السيولة وخطر السوق و الخطر العملي و الأخطار التنظيمية و فيما يلي تعريف كل خطر على حدا.

1. خطر القرض le risque de crédit :

يعتبر خطر القرض من أهم الأخطار التي تثقل كاهل البنوك. و هو يتعلق أساسا بنشاط الوساطة المالية. و يحصر بصفة عامة خطر القرض في خطر البدائل المالية التي تقدم مقابل الحصول على القرض Les risques de contreparties حيث أن العجز على المستوى هذه البدائل المالية أو الضمانات سوف يحمل البنك خسارة سواء على مستوى رأس مالها و المتمثل في القروض غير المسددة أو على مستوى عائداتها من خلال فقدان قيمة من الفائدة المحصلة. و خاصة إذا ما كانت قيمة الخسارة المحققة بسبب عجز هذه البدائل أكبر من الربح المحقق من جرائها. وقد نجد عدة تسميات لخطر القرض فهناك من يسميه خطر البدائل أو خطر الالتزام le risque de signature

و الذي يتضمن خطر البلد[1] risque de pays و قد يرجع السبب الرئيسي لمثل هذا الخطر البنكي إلى مشكل عدم تناظر المعلومات, داخل البنك و الذي يتطلب تسييره نوع من التركيز على طبيعة المقترضين و مراقبة الضمانات ...إلى غيره من العناصر و التي سوف نتطرق لها في المبحث الموالي بنوع من التفصيل.

2. خطر السوق Le risque de marché :

هو الخطر الذي يواجهه البنك نظرا لتغيير في الظروف السوق و يتمحور هذا الخطر حول نوعين من الأخطار هما خطر معدل الفائدة و خطر معدلات الصرف

[1] Sylvie de Coussergues « gestion de la banque du diagnostic à la stratégie » Dunod 4eme édition paris 2005 p 105

2-1 . خطر معدل الفائدة: Le risque de taux d'intérêt:

و يظهر هذا الخطر عندما تتأثر النتيجة المحققة من طرف البنك بشكل معاكس لحركة معدلات الفائدة. و يرجع السبب الأساسي لهذا الخطر عندما تكون موارد و استخدامات البنك ليس لها نفس الحساسية الناتجة عن التغيير في معدلات الفائدة في السوق. و خاصة أن بعض عناصر الميزانية البنكية تسترجع بمعدلات فائدة ثابتة فيما يسترجع البعض الأخر بمعدلات متغيرة و بالتالي فأي تغيرات على مستوى معدلات الفائدة تنعكس على المردودية البنكية بطريقة غير ملائمة.

2- خطر الصرف: Le risque de change

و يظهر خطر الصرف في البنك نتيجة تطور أسعار الصرف، و هو خطر يماثل خطر سعر الفائدة. حيث أنه دوما يوجد جزء من الميزانية البنكية يكون بالعملة الصعبة وبالتالي فإن أي تغيير في قيمة هذه الأموال بالعملة الصعبة مقابل العملة الوطنية يمكن له أن يفرز زيادة أو نقصان في قيمة النتيجة البنكية. و يكمن ثقل هذا الخطر حسب وزن العمليات البنكية التي تتم بالعملة الصعبة و حسب مدى استقرار معدلات الصرف و خاصة مع تطبيق نظام صرف معوم[1]

3. خطر السيولة: Le risque de liquidité

يتمثل خطر السيولة في عدم قدرة البنك في لحظة معينة على مواجهة التزاماته أو مستحقاته من خلال تعبئة أصوله.[2]

أي أن البنك يواجه خطر السيولة عندما تكون فترة الاستخدامات أطول من فترة تحصيل الموارد. و هذا الخطر ملازم لنشاط الوساطة المالية غير أنه عند استمراره لفترة طويلة قد يؤدي إلى اختلالات على مستوى النظام البنكي ككل. و قد يكون لهذا الخطر عدة عوامل و مسببات قد تزيد من حدته و لعل من أهمها:

[1] Dominique Chabert .op.cit page164
[2] Jean- Claude Augros, Michel Quéruel « Risque de taux d'intérêt et gestion bancaire » Economica ' paris 2000 p15

- السحب المتزايد لودائع الزبائن.
- وجود أزمة سيولة عامة في السوق.
- وجود أزمة ثقة بين المتعاملين في السوق و المؤسسة البنكية.
- وجود عجز في ميزانية البنك راجع لوجود انحراف بين الموارد و الاستخدامات.

4. الخطر العملي: Le risque opérationnel

يعتبر الخطر العملي خطر مركب من مجموعة من الأخطار أو بالأخرى باجتماع مجموعة من الأسباب التي قد تتمثل في خطر الاحتيال و الغش، الأخطاء البشرية، الأخطار القانونية و الأخطار الإعلامية.

و الخطر العملي كما تعرفه لجنة بال **Bale:** "هو الخسارة الناجمة عن عدم التوافق أو العجز الناجم عن إجراءات شخصية أو بسبب النظام الداخلي أو أسباب خارجية".و للإشارة فقط فإن الخطر العملي يغطى من خلال استخدام جزء من قيمة رأس المال الصافي للبنك. وفق ما يعرف بنسبة Mc. Donough وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{رأس المال الصافي}}{\text{خطر القرض + خطر السوق + الخطر العملي}} \geq 8\%$$

و سوف نتطرق إلى تسيير هذا الخطر بشيء من التفصيل في المبحث القادم.

[1] Christian Gourieroux, André Tiomo « risque de crédit » une approche avancé .Economica, paris. 2007 p 33.

المطلب الثاني: تسيير خطر القرض:La gestion de Risque de crédit

كما سبق و أن رأينا فإن الأخطار البنكية تتعدد و تتشعب و أهمها هو خطر القرض. ولهذا فإن هدف أي بنك هو الحد من هذا الخطر و محاولة التقليل منه قدر المستطاع وهذا من خلال عدة إجراءات و تدابير و فيما يلي سوف نتطرق إلى كيفية تسيير خطر القرض.

II- الحد من أخطار القروض البنكية:

إن الخطر البنكي دوما يكون حاضرا و ملازما للوظيفة البنكية و لكن جميع البنوك تسعى للتقليل منه أو الحد من أثاره من خلال عدة إجراءات و وسائل و التي منها:

- التنويع في القروض.
- دراسة معمقة للعملاء.
- المراقبة الدقيقة للملاءة المالية و القدرة على الوفاء.
- أخذ الضمانات.

و فيما يلي سنتطرق لكل وسيلة من هذه الوسائل على نوع من التفصيل.

II- 1التنويع في محفظة القروض البنكية:

و يكون التنويع في محفظة الفروض البنكية من خلال تفادي التركيز على نوع واحد من القروض أو فئة معينة من المؤسسات أو نوع واحد من الأنشطة و التنويع يشمل حتى التنويع في المناطق الجغرافية.

و هذا التنويع ينتج عنه توزيع الأخطار على أكبر عدد ممكن من الاحتمالات

و بالتالي التقليل من الصدمة التي قد يتعرض لها البنك عند انهيار أو إفلاس نوع معين من العملاء أو الخدمات أو المناطق. فمثلا إذا ضربت الأزمة قطاع اقتصادي معين فإن البنوك التي تركز خدماتها فقط على مستوى هذا القطاع ستنهار كلية أما عند تنويع الخدمات فإن العجز في قطاع معين سيعوضه ربح في قطاع آخر. و حتى فيما يخص توزيع الأخطار على مستوى عدة أقاليم جغرافية فمثلا نجد البنوك الكبرى أقل تضررا عند حدوث أزمات مقارنة بالبنوك الجهوية و البنوك الجهوية اقل تضررا من

البنوك المحلية.[1] و منه يمكن القول أن التنويع مفيد للبنك لأنه يسمح بتوزيع الأخطار على أكبر قدر ممكن من الاحتمالات.

I –2 دراسة معمقة للعملاء:

تكمن أهمية دراسة العملاء من أجل تقليل حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك من جراء العجز الكلي أو الجزئي عن تسديد قيمة القرض.

و بالتالي المعرفة العميقة للعملاء تمكن البنك من اختيار العميل الذي يمثل اقل خطر. وبما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي محل دراستنا فهي تمثل أهم عميل للبنك عليه معرفته. و هذا سواء من معرفة المؤسسة كشخص معنوي أو الأشخاص المسيرين لهذه المؤسسة أو حتى المتعاملين معها حيث تتعلق دراسة المؤسسة بدراسة النقاط التالية:

I–2–1 دراسة المؤسسة: و تتركز هذه الدراسة من خلال تحليل العناصر التالية:

- مردودية المؤسسة.
- مدى قدرة المؤسسة على التوسع.
- مدى القدرة على الوفاء.
- الملاءة و السيولة المالية للمؤسسة.

I–2–2 دراسة الأشخاص المسيرين للمؤسسة:

إن دراسة المؤسسة وحدها لا تكفي بل لا بد من دراسة الأشخاص الذين يديرونها و هذا من خلال معرفتهم معرفة عميقة و التأكد من مدى قدرتهم على تسديد القرض و مدى رغبتهم في ذلك و هذا من خلال معرفة:

- الكفاءة.
- النزاهة.
- الثقة.

[1] Tahar hadj Sadok « les risques de l'entreprise et de la banque » édition DAHLAB 2007. P 82

I. 3 -المراقبة الدقيقة للملاءة المالية و القدرة على الوفاء:

و تكون هذه المراقبة من خلال دراسة الملاءة المالية للعملاء و تتم دراسة الملاءة المالية للمؤسسة من خلال تحليل النسب المالية التي من خلالها يمكن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و مدى قدرتها على الوفاء بالدين. و تختلف النسب المستخدمة في التحليل حسب نوع القرض الممنوح سواء كان قرض استغلال أو قرض لتمويل الاستثمار أو قرض اعتماد مستندي أو غيره.

I-4- أخذ الضمانات:

يقوم البنك بأخذ الضمانات من العميل كوسيلة من وسائل تقليل الخطر. لكنه لا يزيل الخطر بطبيعة الحال. فالبنك عند أخذه الضمانات هو لا يغطي قيمة الخطر بقدر ما يحاول دفع المستفيذ من القرض للحرص على نجاح مشروعه و حماية أمواله و أموال البنك. والضمان هو عبارة عن قيم منقولة أو غير منقولة يضعها المقترض تحت تصرف البنك على سبيل الرهن و ليس على سبيل تحويل الملكية. و يمكن التمييز بين نوعين من الضمانات، الضمانات الحقيقية و الضمانات الشخصية.

I -4-1- الضمانات الشخصية: Suretés personnelles

"هو تعهد شخص ثالث سواء كان طبيعي أو معنوي بأن يحل محل المقترض في حال عجزه عن الدفع. و هو ما يعرف بمبدأ الكفالة".[1]

I-4-2-الضمانات الحقيقية:Suretés réelles

و هي عكس الضمانات الشخصية تتعلق أو ترتكز على موضوع الشيء المقدم للضمان. حيث تتعهد المؤسسة أو العميل بصفة عامة بوضع تحت تصرف البنك سلع منقولة أو غير منقولة على سبيل الرهن من أجل ضمان استرداد القرض. و نميز بين نوعين من الضمانات الحقيقية هما الرهن الحيازي و الرهن العقاري.

كان هذا عن الإجراءات المتبعة من طرف البنك لتسيير الخطر المحتمل من طرف الزبون و لكن هناك مجموعة من الإجراءات التي على البنك أن يتبعها للحد من

[1] Dominique Chabert. Op cit .page157

أخطاره هو في حد ذاته، والتي قد يعرض نفسه لها و يعرض لها عملاءه في نفس الوقت.

II. تطبيق قواعد الحذر في التسيير البنكي:

هي مجموعة من القواعد التي تتبعها البنوك في عملية التسيير من أجل أفضل تغطية للأخطار و التوزيع العقلاني للقروض حسب درجة الخطورة.

و قواعد الحذر البنكي تمثل الحدود التي لا يمكن للبنك تجاوزها و يعبر عنها في شكل نسب مالية. و من أهمها ما يلي:

II-1: رأس المال القانوني: Capital réglementaire

رأس مال البنك يمثل حماية من الأخطار المحتملة. و رأس المال الأدنى أو رأس المال القانوني أو ما يعرف بالاحتياطي القانوني هو المستوى الأدنى من الأموال التي يجب على البنك الاحتفاظ بها لمواجهة الأخطار. و هي تمثل معيار الملاءة المالية للبنك. و يعبر عن رأس المال القانوني بنسبة تسمى نسبة كوك Le ratio Cooke هذه النسبة التي أوجدت سنة 1988. من طرف لجنةBale و قد طرأت عليها عدة تعديلات من حيث القيمة التي تأخذها . حيث تنص هذه النسبة بأن مجموع احتياجات البنك من رأس المال الصافي يجب أن تساوي ما نسبته 8% من مجموع الأخطار البنكية وفق العلاقة التالية:[1]

$$\text{نسبة كوك} = \frac{\text{رأس المال الصافي للبنك}}{\text{المبلغ الإجمالي لقيمة الأخطار البنكية}} \geq 8\%$$

و هي تمثل نسبة مطبقة دوليا من أجل تقوية و استقرار الأنظمة البنكية حيث كانت تساوي في الجزائر سنة 1995 نسبة 4% لتصبح سنة 1998تساوي 7% ثم أصبحت 8% إبتداءا من سنة 1999[2]

[1] Christian gourieroux, andré Tiomo, op.cit p 28
[2] Tahar hadj SADOK. Op. cit p 86

و هذه النسبة عدلت فيما بعد و أصبحت تعرف بنسبة Mac Donough و فن العلاقة التالية:

$$\text{نسبة Mc Donough} = \frac{\text{رأس المال الصافي}}{\text{خطر القرض+ خطر السوق+ الخطر العملي}} \geq 8\%$$ [1]

II-2: مستوى الخطر الفردي: Ratio de risque Individuel

حيث يقاس مستوى الخطر المتعلق بكل زبون، و تقيس نسبة الخطر الفردي مبلغ الالتزامات الإجمالية لكل زبون و مقارنتها برأس المال الصافي للبنك و هذا من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الخطر الفردي} = \frac{\text{مجموع الالتزامات الخاصة بكل زبون}}{\text{رأس المال الصافي للبنك}} \times 100 \leq 25$$

حيث أصبحت هذه النسبة قي الجزائر بداية من جانفي 1995 تعادل 25% فأكثر حيث كانت تعادل 40% سنة 1992 و أصبحت 30% سنة 1993.

II-3: مستوى الخطر الجماعي: Ratio de risques collectifs

و هي نسبة تقدر مستوى رأس المال الصافي للبنك مقارنة بإجمالي التزامات العملاء التجاريين التي تفوق15% من رأس المال الصافي للبنك.

و معايير الحذر في هذا المجال تنص على أن نسبة الخطر الجماعي يجب أن تعادل أو تقل عن 0.1 و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

[1] Eric Lamarque .op.Cit p 42

نسبة الخطر الجماعي= مجموع التزامات الزبائن التي تفوق 15% من رأس المال الصافي. ≤0.1

رأس المال الصافي للبنك

فقط كملاحظة: إن الإلتزامات الخاصة بالزبائن و التي تقل عن 15% من رأس المال الصافي للبنك تلغى من حساب هذه النسبة أي لا تأخذ في الحسبان.[1]

كان هذا عن أهم القواعد التي تتبعها البنوك في عملية تسييرها و أهم النسب التي يجب احترامها، و لكن قواعد الحذر لوحدها لا تكفي إن لم يكن نظام المعلومات في البنك فعال و مبني على أسس قوية و هذا من خلال توفير المعلومة المناسبة في اللحظة المناسبة من خلال ما يعرف بتناظر المعلومات والذي يعتبر كإجراء هام على البنك توفيره لمواجهة الأخطار البنكية بصفة عامة و أخطار القرض بصفة خاصة.

III- وضع نظام معلومات بنكي فعال:

كل بنك مجبر على وضع نظام معلومات فعال إذ يسمح بتحديد و قياس و مراقبة الأخطار المحتملة. هذا بإضافة إلى وضع نظام لتسيير المهام و الوظائف ملائم للنشاط البنكي بحيث تكون المسؤوليات محددة و مخصصة و كل فرد يعرف مهامه دون تداخل مع مهام الآخرين. و هذا من باب توضيح و تسهيل عملية اتخاذ القرار. غير أن المشكل الذي يواجه أغلب البنوك أو بالأخرى معظم الأنظمة البنكية هو مشكل عدم تماثل المعلومات"les asymétries d'informations" . حيث يمكن تعريف هذا الأخير بأنه احتفاظ أو احتكار مجموعة من المتعاملين للمعلومات و التي لا توجد تماما على مستوى السوق. و كثيرا ما تتعلق هذه المعلومات بالأسعار البنكية بحيث لا يعكس السعر نوعية السلع و الخدمات المقدمة من طرف البنك. أي أن السعر لا يلعب دوره الأساسي كمؤشر للنوعية، و هذا ما يخلق نوع من الخطر النفسي لدى المتعاملين مع البنك في اختيار نوعية الخدمات على أساس السعر.

[1] Tahar hadj SADOK. Op. cit p 85

هذا عن عدم تناظر المعلومات داخل البنك و قد يطرح هذا المشكل أيضا بالنسبة للعملاء في حالة عدم توفر المعلومات الكافية عنهم و التي لا تمكن البنك من تصنيفهم إلى عملاء جيدين يتميزون بمعدل خطر أقل مقارنة بعملاء آخرون يتميزون بمعدل خطر مرتفع هذا ما يدفع البنك أن يفرض عليهم نفس معدل الفائدة. غير أن هذا الإجراء ليس في صالح البنك إذ قد يتسبب في فقدان عملاء مصنفين في خانة العملاء الجيدين بسبب ارتفاع الأسعار و الاحتفاظ بالعملاء الخطرين.

و بالتالي يمكن القول أن تماثل نظام المعلومات داخل البنك أمر ضروري لتقليل الأخطار. و هو هدف تسعى لتحقيقه جميع الأنظمة البنكية لضمان التسيير الفعال داخل البنك، و تقليل معدلات الأخطار التي قد يتعرض لها العملاء و البنك على حد سواء.

المبحث الثالث: أدوات التسيير في البنوك:

إن المؤسسة البنكية تتميز بنوع من الخصوصية مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الأخرى و هذا لارتباطها بمعدل خطر مرتفع مما يفرض على المسيرين البنكيين استخدام أدوات تسيير ملائمة للتحكم في عملية التسيير. و القيام بعملية التطوير الدائم لهذه الأدوات لمواكبة الإبداعات الحديثة في مجال التسيير البنكي. فالوظيفة البنكية تتطلب مراقبة دائمة لعملية التسيير تتماشى مع إستراتيجيات البنك و من خلال هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى أدوات التسيير البنكي و كيفية تطورها.

المطلب الأول: المحاسبة في المؤسسات البنكية:

إن المحاسبة المطبقة في المؤسسات البنكية قد تختلف نوعا ما عن المحاسبة المطبقة في المؤسسات التجارية و الصناعية. فهناك مخطط محاسبة خاص بالبنوك يتلاءم بطبيعة النشاط البنكي يختلف عن المخطط الخاص بالمؤسسات غير البنكية.

و نحن من خلال هذا المطلب سوف نحاول دراسة طبيعة المحاسبة في المؤسسات البنكية من خلال التركيز على العناصر التالية:

- ❖ مضمون المخطط المحاسبي للبنك.
- ❖ الميزانية البنكية.

III- مخطط المحاسبة البنكية:

كما سبق و أن أشرنا أن مخطط المحاسبة البنكية يختلف عن المخطط العام للمحاسبة الخاصة بالمؤسسات الغير البنكية سواء من حيث تصنيف الحسابات أو من حيث المعالجة المحاسبة لها. غير أنها تتشابه مع المحاسبة العامة و تشترك في عدة نقاط من حيث استقلالية النشاطات، غير قابلة للتعديل، الارتباط المهم فيما بين العمليات، تصوير واضح للحقيقة بعيدا عن المبالغة، عدم التداخل فيما بين الميزانيات مثلا فيما يخص الميزانية الافتتاحية و الختامية للنشاط السابق....[1] إلى غيره من المميزات.

غير أن المخطط المحاسبي البنكي يتضمن تسعة (09) أقسام محاسبية تصنف كالتالي:[2]

القسم الأول 01: حسابات العمليات على الخزينة و العمليات ما بين البنوك.

القسم الثاني 02: حساب العمليات مع الزبائن.

القسم الثالث 03: حسابات العمليات على السندات.

القسم الرابع 04: حسابات القيم غير المنقولة.

القسم الخامس 05: حسابات المؤونات و الأموال الخاصة.

القسم السادس 06: حسابات التكاليف.

القسم السابع 07: حسابات النواتج.

القسم الثامن 08: حسابات النتائج.

القسم التاسع 09: حسابات خارج الميزانية.

و فيما يلي كل قسم و أهم الحسابات التي يتضمنها و أهم العمليات المحاسبية المتعلقة به.

[1] Sylvie de Coussergues, op.cit p 73.

[2] Plan de comptes bancaires et règles comptables applicables aux banques et aux établissement financière. Règlement de la banque d'Algérie n° 92-08 du 17 novembre 1999* » PDF www.droirt-Afrique.com P(22).

القسم الأول: العمليات على الخزينة و العمليات ما بين البنوك:

Opération de trésorerie et opérations interbancaire

حسابات هذا القسم تسجل الأموال و القيم الخاصة بالصندوق و العمليات على الخزينة بالإضافة إلى العمليات ما بين البنوك.

حيث تشمل العمليات على الخزينة العمليات الخاصة بالقروض و المنح المدفوعة على مستوى السوق النقدي. فيما تشمل العمليات ما بين البنوك تلك العمليات التي تتم مع البنك المركزي أو الخزينة العمومية أو مراكز الصكوك البريدية بالإضافة إلى بنوك و الهيأت المالية المحلية و الدولية.

القسم الثاني: العمليات مع الزبائن Opération avec la clientèle:

حسابات هذا القسم تتضمن القروض الموزعة على الزبائن بالإضافة إلى الودائع المحصلة منهم. إذ مثلا يتضمن هذا القسم عدة حسابات منها الحساب 20: قروض على العملاء و الذي يشمل جميع القروض الممنوحة للزبائن بغض النظر عن أجل استحقاقها سواء كانت طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل. فيما يشمل الحساب 22 المتمثل في حسابات الزبائن على مجموع الموارد المحصلة من طرف العملاء و المتمثلة في الودائع بأنواعها إضافة إلى أذونات الصندوق. كما نلاحظ أيضا بهذا الحساب القروض الممنوحة للزبائن الماليين مثل مؤسسات الاستثمار، و شركات التأمين و التقاعد بالإضافة إلى المؤسسات التي تنشط في إطار سوق منظم.

و يستثنى من هذا القسم الموارد و الاستخدامات المحققة عن طريق السندات.

القسم الثالث: حسابات العمليات على السندات: **opérations sur titres**

حسابات هذا القسم تتضمن تسجيل العمليات الخاصة بالسندات مثل القروض الممنوحة مقابل سندات. و يتضمن أيضا الحسابات الخاصة بسندات التوظيف و سندات الاستثمار.

القسم الرابع: القيم غير المنقولة: les valeurs immobilisées

حسابات هذا القيم تتضمن تسجيل للاستخدامات المخصصة للاستعمال الدائم في نشاط المؤسسات البنكية.

و نلاحظ في هذا القسم الحسابات الخاصة بالقروض المتعلقة بالقيم غير المنقولة.

القسم الخامس: حسابات المؤونات و الأموال الخاصة:

Provisions, fonds propres et assimilés

يتضمن هذا القسم الحسابات التي تمثل مجموع وسائل التمويل المستخدمة أو الموضوعة تحت تصرف البنك سواء بصفة دائمة أو مؤقتة.

القسم السادس: حسابات التكاليف: Les charges

حسابات هذا القسم تسجل مجموع التكاليف التي تحملها البنك خلال فترة نشاطه. إضافة إلى تكاليف الاستغلال الخاصة بالنشاط البنكي بما فيها التكاليف العامة مثل مخصصات الإهتلاكات و المؤونات، كما يتضمن هذا القسم المخصصات المالية الخاصة بالأخطار البنكية.

القسم السابع: حسابات النواتج: Produits

حسابات هذا القسم تضم مجموع النواتج المحققة طوال فترة النشاط البنكي إضافة إلى نواتج الاستغلال البنكي.

القسم الثامن: النتائج:les résultats

حسابات هذا القسم تضم الأرصدة الوسيطية للتسيير و المتمثلة في الناتج البنكي الصافي، نتيجة الاستغلال و نتيجة الدورة.

القسم التاسع: الحسابات خارج الميزانية: Le hors bilan

و تتضمن حسابات هذا القسم مجموع المبالغ المقدمة كضمانات على القروض أو المبالغ بالعملات الأجنبية أو غير ذلك...

IV- الميزانية البنكية: le bilan bancaire

II-1: مفهوم الميزانية البنكية:[1]

الميزانية البنكية هي عبارة تمثيل متفق عليه لعناصر مختلفة تشكل ذمة المؤسسة البنكية.و تمثيل هذه العناصر يخضع لقواعد تصنيف تسهل فهم العمليات البنكية. و هذه القواعد تكون خاضعة للمخطط المحاسبي البنكي الذي تعرفنا عليه سابقا.

و الميزانية ما هي إلا صورة عن ذمة البنك خلال لحظة زمنية معينة، و تفيد الميزانية كل من المسيرين و المساهمين

و حتى الأشخاص العاديين بمعرفة وضعية البنك.

و دراسة تطور الميزانية البنكية تمكن للوهلة الأولى من مراقبة وضعية البنك و تعتبر كمؤشر ابتدائي لمجموع الأخطار الحالية و المستقبلية.

II-2: هيكل الميزانية البنكية:

الميزانية البنكية تتكون من قسمين أساسيين هما:

الأصول: Actifs و يسجل في هذا القسم العمليات المتعلقة بتوظيف المؤسسة البنكية لمواردها المالية.

الخصوم: Passifs و يسجل في هذا القسم مصدر الموارد الموجودة بحوزة البنك.

الأصول و الخصوم بدورها تتكون من مجموعة من الحسابات أو الأقسام و الشكل التالي لميزانية بنكية يبين أهم الأقسام المكونة للأصول و الخصوم و كيفية ترتيبها.

[1] Jean- Claude Augros, Michel quéruel- op.cit p 33-34.

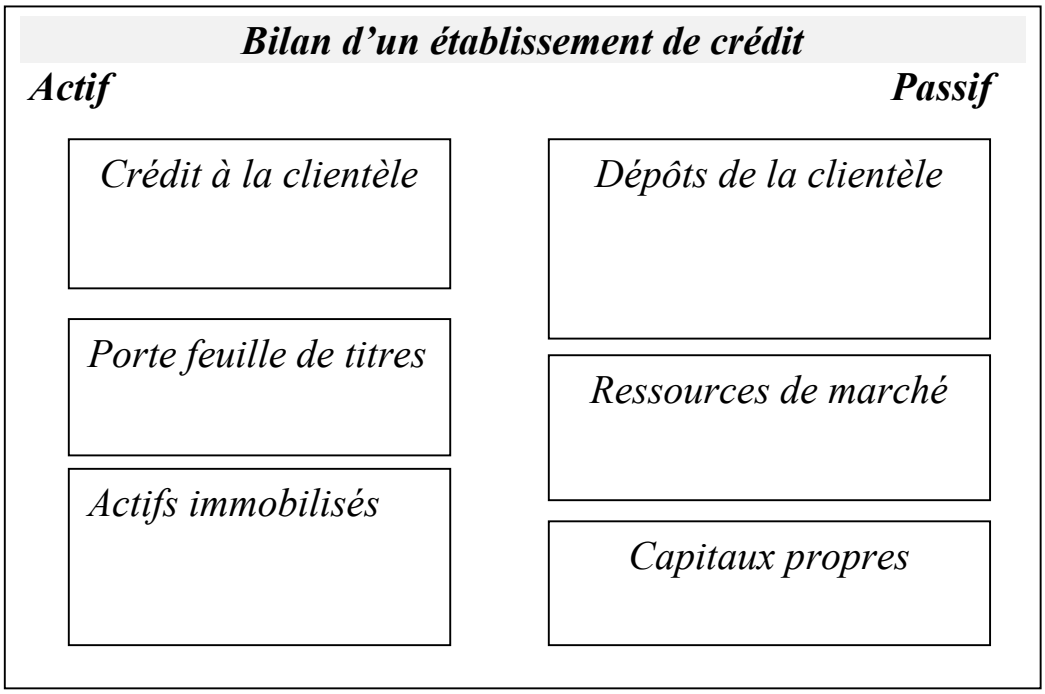

الشكل(3): الميزانية البنكية.[1]

كما نلاحظ من خلال الشكل فإن الميزانية البنكية تشبه إلى حد كبير الميزانية الخاصة بالمؤسسات غير البنكية. فهي تمثيل للموجودات في ذمة البنك و ما عليه من ديون خلال فترة معينة.

غير أن هناك اختلافين يمكن ملاحظتهما و هذا فيما يخص:[2]

- فيما يخص المحاسبة البنكية تسجل العمليات الخاصة بالخزينة في أعلى الميزانية بينما تسجل العمليات الخاصة بالقيم الثابتة أسفل الميزانية في قسم الأصول و هذا عكس المحاسبة العامة.

المبالغ في قسم الأصول تسجل بقيمها الصافية الخالية من الإهتلاكات و المؤونات.

[1] Jean- Claude Augros, Michel Quéruel- op.cit p 34.
[2] Sylvie de Coussergues, op .cit p 79.

المطلب الثاني: مراقبة التسيير في البنك

تحتل مراقبة التسيير أهمية كبيرة في البنك ،فهي من جهة تسهل على البنك تحقيق استراتيجياته و من جهة أخرى تعتبر أداة فعالة لتحقيق عملية تسيير ناجحة . إذ تعتبر عملية مراقبة التسيير تقييم للأداء و تطوير للكفاءات. حيث أنها تضمن الاستخدام الأمثل لموارد البنك لتحقيق أهدافه هذا من جهة . ومن جهة أخرى تستخرج مراقبة التسيير أهم المؤشرات الخاصة بالعملية التسييرية مما يمكن متخذي القرار من تعديلها أو مواصلتها .

غير أن مراقبة التسيير بقدر الأهمية التي تعنيها للبنك فهي تشكل مشكل كبير فيما يخص صعوبة تطبيقها.

و فيما يلي سوف نحاول طرح إشكالية تطبيق مراقبة التسيير في البنوك و كيفية القيام بهذه المراقبة و أهميتها بالنسبة للبنك.

1-إشكالية مراقبة التسيير في البنك:

تطبيق عملية مراقبة التسيير في البنك عملية صعبة مقارنة بتطبيقه في المؤسسات غير البنكية . وهذا راجع لطبيعة الوظيفة البنكية من جهة و إلى الصعوبات المنهجية في تطبيقه من جهة أخرى.

1-1 النشاط البنكي و مراقبة التسيير:

للنشاط البنكي مجموعة من الخصائص تميزه عن غيره من الأنشطة . و لعل هذا ما يفسر صعوبة تطبيق وظيفة مراقبة التسيير ويمكن إجمال خصائص النشاط البنكي في ما يلي:

خصوصيات النشاط البنكي:[1]

1- تعدد و تنوع الخدمات البنكية : البنك مؤسسة منتجة للعديد من المنتجات والخدمات قد تصل في بعض البنوك العالمية إلى مئات المنتجات. و لكل منتج طبيعة تختلف عن باقي المنتجات الأخرى

2- قيام النشاط البنكي ضمن بيئة معقدة:يتميز النشاط البنكي بنوع من التعقيد و هذا من حيث تعدد الجهات المشاركة فيه ، و الذين لا تدخل تكلفتهم مباشرة في تكلفة الاستغلال البنكي كخدمات الدراسة الاقتصادية و المالية للمشاريع . و الأعباء القانونية والقضائية لحل النزاعات مع العملاء ..... والتي لا تدخل ضمن التكاليف العامة. هذا من جهة و من جهة أخرى فان بعض البنوك تتميز بتعدد فروعها و تقوم بتسيير مجموعة من نقاط البيع و الوكالات على المستويات المحلية و الأجنبية مما يصعب عملية مراقبتها و هذا ما نلاحظه في البنوك الأجنبية ذات الفروع العالمية.

3- النشاط البنكي يساهم في خلق منتجات جديدة: في بعض الأحيان نفس مسار الإنتاج يؤدي إلى خلق منتجين أو أكثر و قد نجد انه لاستهلاك منتج واحد يتطلب استهلاك منتجات أخرى تابعة ، و هذا ما نجده على مستوى النشاط البنكي ، فمثلا حسابات التوفير والاحتياط تساهم في خلق منتج جديد هو القرض العقاري الذي بدوره قد يرتبط بعدة منتجات.

و بالتالي فان هذه الخصائص سابقة الذكر التي تميز لنشاط البنكي قد تخلق نوعا من الصعوبة في تطبيق عملية مراقبة التسيير في البنك.

2-مكانة مراقبة التسيير في البنوك:

مراقبة التسيير هي وظيفة تقوم بها إدارة مراقبة التسيير و تحتل هذه الأخيرة مكانة مهمة في البنك ، إذ تتموقع في قمة هرم الوظائف البنكية . فنجد ارتباطا مباشرا بين مراقبة التسيير و الإدارة العامة للبنك. كما قد تضم كل وظيفة بنكية مراقبي تسيير يكونون بدورهم تابعين لإدارة مراقبة التسيير .

[1] Sylvie de Coussergues. op.cit page124

3 –أهداف مراقبة التسيير في البنوك: من اجل إرساء نظام لمراقبة التسيير البنكي لابد أولا من تحديد الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها من وراء عملية المراقبة و تحديد في أي إطار تحلل النتائج المستخرجة و هذا كله من اجل تأسيس نظام معلومات تسييري يعكس الواقع الحقيقي لعملية التسيير . و يمكّن متخذي القرار من اتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب و بالتالي فان أول شرط لتطبيق نظام مراقبة التسيير هو اللامركزية البنكية و لعل هذا أهم مشكل يعيق مراقبة التسيير في البنوك الجزائرية .

و فيما يلي سنحاول ذكر أهم أهداف عملية مراقبة التسيير في البنك:

3– 1 قياس الفاعلية البنكية: البنك دومًا يسعى للتوظيف المثل لموارده ، حيث انه يحاول تحويل هذه الموارد إلى نتائج . و مراقبة التسيير مهمتها هي استخراج المؤشرات التي تمكن المسؤولين في البنك من تقييم فاعلية النشاط أو فاعلية عملية التسيير.

3–2 ضبط نظام القيادة في البنك: لضبط نظام القيادة في المؤسسة البنكية لابد من توفر نظام معلومات تسييري فعال ، إضافة إلى استخدام مجموعة أدوات أخرى مثل تسيير الميزانيات ، و مراقبة الأخطار هذا كله يتمثل في المراقبة الداخلية . بالإضافة إلى هذه المراقبة يحتاج ضبط نظام القيادة في البنك إلى أدوات أخرى مثل المحاسبة و كذا فعالية تسيير الموارد و الاستخدامات

خاتمة الفصل:

لقد تعرفنا من خلال هذا الفصل إلى عملية التسيير البنكي التي تشبه إلى حد كبير عملية التسيير في المؤسسات غير البنكية، غير أن الاختلاف بينهما يكمن في طبيعة النشاط البنكي الذي يمتاز بحساسيته وعدم ثباته، الذي يرفع من معدل المخاطرة .

حيث تعدد أنواع و مصادر الأخطار البنكية يستدعي من البنك القيام بعدة إجراءات للتقليل منها و التخفيف من حدة نتائجها.

و قد لاحظنا مبادئ المحاسبة البنكية و آليات عملها و أهم العمليات التي تتضمنها، و الحسابات التي تشتمل عليها. و كذلك عملية مراقبة التسيير البنكي و الصعوبات التي تقف في وجه تطبيقها نظرا لطبيعة النشاط البنكي المعقدة .

الفصل الرابع
المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة

مقدمة الفصل:

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هيكل معظم الاقتصاديات و هذا باعتبارها مورد أساسي للنمو الاقتصادي ، سواء بالنسبة للدول الكبرى المصنعة أو الدول النامية، حيث تمثل ما يقارب 99%الى95 % من مجموع المؤسسات في اغلب اقتصاديات الدول و هي توفر ما يزيد عن60% من مناصب الشغل .

و الجزائر من بين الدول التي أدركت أهمية هذا القطاع و هي قي سعي دائم لتطويره و النهوض به فمنذ تبني الجزائر لسياسة اقتصاد السوق مع نهاية الثمانينات نلاحظ نموا سريعا و بشكل متزايد لهذه المؤسسات .

من خلال هذا الفصل سوف نحاول التطرق إلى أهم ما يخص هذا القطاع، إذ جزءناه إلى ثلاثة مباحث حيث يتضمن المبحث الأول تعريفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها في الاقتصاد . لنشير في المبحث الثاني إلى أهم المشاكل التي تعيق هذه المؤسسات وخاصة مشكل التمويل وأهم الطرق المستخدمة في ذلك. ونختم هذا الفصل باستعراض لأهم المعطيات المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر.

الفصل الرابع: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها الاقتصادية.

كما سبق و أن اشرنا إلى أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقطاع حيوي للنهوض بالاقتصاد ، إذ عرفت في الآونة الأخيرة انتشارا واسعا و نالت اهتماما كبيرا و لكن قبل التطرق لأهميتها الاقتصادية و أسباب تطورها لابد أولا من إعطاء تعريف لها .

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يعتبر تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إشكالا في حد ذاته، إذ قد نجد لها عدة تعريفات من دولة إلى أخرى، وقد تختلف ضمن نفس الدولة، و هذا الاختلاف سببه الأساسي هو تعدد المعايير سواء كانت كمية أو نوعية. غير أن جميع الدول تتفق غلى تصنيف المؤسسات إلى:

مؤسسات كبيرة، متوسطة، صغيرة، و مصغرة (très petites) و هذا باستخدام عدة معايير قد تكون كمية أو نوعية.

1- تعريفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب اختلاف المعايير و الدول:

-**معيار عدد العاملين:** و هذا المعيار هو أكثر المعايير انتشارا و استخداما في العالم بسبب بساطة إحصائه و سهولة حصره و كذلك لثباته لا يتغير بتغير الأسعار مثل المعايير الكمية الأخرى.

- **معيار رقم الأعمال:**وقد تصنف م **ص م** أيضا على أساس حجم الإنتاج أو حجم الأسواق التي تتعامل معها.

-**معيار حجم الميزانية:**أو ما يعرف بمعيار راس المال المستثمر أو قيمة الموجودات.

أو معايير نوعية مثل: درجة استقلاليتها،[1] أو معيار درجة التكنولوجيا المستخدمة في هذه المؤسسات.

و فيما يلي تصنيف للمؤسسات و فق معيار عدد العاملين في الجزائر و بعض دول العالم:[2]

الجدول(11):تصنيف المؤسسات وفق معيار عدد العمال في بعض الدول

الدولة	مؤسسة صغيرة أو مصغرة TPE	مؤسسة متوسطة ME	مؤسسة كبيرة GE
الولايات المتحدة الأمريكية	1الى250	251الى500	أكثر من501
اليابان	1الى49	50الى500	أكثر من501
الاتحاد الأوربي	1الى 49	50الى250	أكثر من250
فرنسا	1الى49	50الى500	أكثر من501
انجلترا، الدنمرك،فنلندا	1الى50	51الى200	أكثر من201
سويسرا	1الى20	21الى100	أكثر من101
تونس	1الى100		أكثر من101
المغرب	1≤200		أكثر من201
الجزائر	1الى9(TPE) 10الى49(PE)	50الى250	أكثر من250

نلاحظ اختلاف تصنيف م ص م على أساس معيار عدد لعاملين من دولة لأخرى وقد يختلف حتى داخل نفس التكتل الاقتصادي كما هو الحال في الاتحاد الأوربي، أما في الجزائر فتصنف **م ص م** وفق عدد العاملين إلى:

- مؤسسات صغيرة جدا أو مصغرة:من **1الى9**عمال.
- مؤسسة صغيرة من **10الى49**عامل.

1 درجة الاستقلالية:تعني أن المؤسسة لا تكون ممتلكة بنسبة تتجاوز25 **%** من طرف مؤسسة أخرى لا تطبق هده المعايير و إلا فإنها لا تصنف ضمن م ص م

2 Ammar Daoudi _ La garantie financière et le développement de la PME en Algérie _ colloque sur le « financement de la PME dans les pays de Maghreb » Alger le 11et12 mars 2009.

- مؤسسة متوسطة من 50الى250عامل.

و يعرف القانون الجزائري **م ص م** كما يلي:

2- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

يعرف القانون رقم 01- 18 المؤرخ في12ديسمبر2001 و المتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هذه الأخيرة وفق المعايير التالية:

- راس المال: من 10الى 500مليون دينار جزائري.
- عدد العاملين: من 1الى250 عامل.
- رقم الأعمال: اقل من 2مليار دينار.

و بالتالي نلاحظ أن القانون الجزائري اعتمد في تعريفه على معيار (عدد العمال) و (راس المال).

المطلب الثاني: أهمية و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احد أهم موارد التنمية الاقتصادية و هي لا تقل أهمية عن المشروعات الكبيرة، فكما اشرنا سابقا تمثل **م ص م** تقريبا 99% من النسيج العام للمؤسسات في معظم الاقتصاديات، هذا زيادة عن توفيرها لمناصب الشغل و امتصاصها للبطالة، ونلاحظ أن جل المشاريع الكبرى اليوم بدأت في شكل مؤسسات صغيرة و مصغرة ذات طابع شخصي أو عائلي .

هذا مما زاد الاهتمام أكثر بهذه المشاريع من خلال دعمها و خصوصا و أنها تتمتع بجملة من الخصائص تسهل نموها السريع يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:[1]

- انخفاض راس المال المستثمر في مثل هذه المؤسسات مقارنة بالمشاريع الكبرى هذا ما يشجع أصحاب المدخرات القليلة و المتوسطة إلى الاستثمار فيها بصفة فردية دون مشاركة الآخرين .
- اغلب هذه المشاريع تأخذ طابعا فرديا أو عائليا و بالتالي في اغلب الأحيان يكون المدير هو نفسه صاحب المشروع مما يخول له حرية التصرف و اتخاذ القرار التي ترفع من أداء و مرد ودية المؤسسة.
- قدرة هذه المؤسسات على الانتشار السريع و التوسع في الأقاليم النائية و حتى الريفية مما يساهم في التنمية المتوازنة و إعادة توزيع الدخل.
- معظم هذه المؤسسات لا تتطلب مستوى عالي من التكنولوجيا نظرا لطبيعة نشاطها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
- قلة التدرج الوظيفي في هذه المؤسسات نظرا لقلة العاملين بها ، مما يسهل عملية اتخاذ القرار ويسرع تنفيذها نظرا لتمركز القرارات في يد صاحب المشروع و بالتالي معالجة المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها .

[1] مناور حداد _دور البنوك و المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة (اضاءات من تجربة الأردن و الجزائر)، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 ابريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي _الشلف _ الجزائر.

- مرونة تكيف هذه المؤسسات مع التغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تطرأ على المستوى الداخلي أو الخارجي و هذا راجع لصغر حجمها و قلة التخصص و ضالة راس المال .

هذه الخصائص و غيرها كانت سببا أساسيا في اهتمام معظم الدول بهذا القطاع و السعي الدائم لتنميته و تطويرهو لعل هذا ما يفسر نموها المتزايد، والجزائر كغيرها من الدول سجلت نموا ملحوظا في هذا القطاع من سنة إلى أخرى هذا مما دفعها لتبني عدة برامج حكومية لدعمه و إعادة تأهيله.

2-أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لهذه المؤسسات أهمية كبيرة في الاقتصاد فهي تشكل الركيزة الأساسية لاقتصاديات معظم الدول نظرا لمساهمتها الكبيرة في التنمية و الدخل و يمكن إجمال هذه الأهمية فيما يلي:

- التنمية الإقليمية للمناطق الريفية و خلق نوع من التوازن في إعادة توزيع الدخل.
- توفير مناصب الشغل للسكان و التقليص من معدلات البطالة ففي اغلب الدول تساهم **م ص م** بما يزيد عن النصف من مناصب العمل فمثلا تشكل حوالي (70↖)السبعين بالمائة في بلجيكا ،اسبانيا، اليونان، ايرلندا، البرتغال و اليابان من إجمالي اليد العاملة .[1]هذا إضافة إلى ظهور مؤسسات صغيرة و متوسطة تنشط خارج محيط دولتها "متعددة الجنسيات".
- المساهمة في الدخل القومي للدول من خلال الزيادة في الإنتاج الوطني
- والمساهمة في الناتج الخام PIB الداخلي، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى انه – في الاتحاد الأوربي توفر **م ص م** 60 %من مناصب العمل الإجمالية، و تساهم ب 45 %من رقم الأعمال لمجموع المؤسسات.

[1] CNES avant- projet de rapport « pour une politique de développement des PME en Algérie 2002 »

- في **و م ا** توظف **م ص م** 52% من مجموع اليد العاملة النشيطة و تساهم بما نسبته 50 %في الناتج الخام في تونس .

-في كندا توظف **م ص م** 50 %من مجموع اليد العاملة النشيطة و تساهم بما نسبته 28 %في الناتج الداخلي.

وبالرغم من أهمية هذا القطاع و مساهمته في عملية التنمية إلا انه يضل يواجه مجموعة من العراقيل سواء تعلق الأمر بعدم وضوح السياسات التي تنظم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أو بمشاكل التمويل في ضل عدم كفاية الموارد .

المبحث الثاني: المشاكل التي تعيق عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واهم الإجراءات المتخذة.

المطلب الأول: أهم المشاكل التي تعيق عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بالرغم من الأهمية التي تحتلها **م ص م** في معظم الاقتصاديات بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة و الدليل على ذلك هو إنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع في جويلية1993،إلا أنها لا تزال تعاني من عدة مشاكل تعيق تقدمها وتطورها وتختلف هذه المشاكل بحسب اختلاف البيئة التي تنشط فيها هذه المؤسسات و بخصوصيتها. لكن و بإجماع المتخصصين في هذا القطاع يمكن إجمال هذه المشاكل في ما يلي:

1- التمويل: يعتبر التمويل من أهم المشاكل التي تعيق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهذا من خلال صعوبة إيجادها للموارد المالية اللازمة لتمويل أنشطتها أو إقامة المشروع في حد ذاته. وهذا قد يرجع إلى قلة الأموال المستثمرة (راس المال) الذي لا يسمح لها بتمويل أنشطتها ولا يمنحها الملاءة الكافية للاقتراض من البنوك.

2- نظام المعلومات: إن غياب و ضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في آليات التسيير تجعل هذه المؤسسات غير قادرة على المنافسة ولا على مواكبة التغيرات التي

تفرضها عليها بيئتها. [1] فالمحيط ألمعلوماتي له دور كبير قي في تنمية هذه المؤسسات خصوصا في بداياتها. ونظام المعلومات نقصد به معرفة المؤسسة لبيئتها معرفة جيدة، وكذلك توفر المعلومات الكافية عن هذه المؤسسات لمحيطها الخارجي.

3- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية: تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المشاكل على مستوى الإدارة سواء من خلال بطئ معالجة الملفات أو من خلال البيروقراطية الإدارية . وأيضا على المستوى التنفيذي تعاني هذه المؤسسات من مشكل التغيير المفاجئ للقوانين و عدم وضوحها في بعض الأحيان. مما يخلق نوع من التوتر في علاقة المؤسسة بالإدارة و يؤثر على أداء المؤسسات.

4- عدم توافر الفرص للتدريب: تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها وتعدد الاختصاصات فيها وهذا لسرعة مواكبتها للتغيرات الممكنة على عكس المؤسسات الكبيرة ، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التكوين، وبالتالي فقليلا ما نجد هذه المؤسسات تنتهج سياسة تكوين واضحة و مخططة.

5- ضعف المستوى التكنولوجي: يضل مشكل الحصول على التكنولوجيا في هذه المؤسسات عائقا لتطورها شانه شان مشكل التمويل، فهو يرجع لسببين أولهما قلة الموارد والثاني ضعف تأهيل المستخدمين، مما ينعكس بالسلب على المستوى التكنولوجي للمؤسسة.

6- غياب ثقافة مؤسسية: حيث تعاني هذه المؤسسات نوعا من الانغلاق على نفسها وعدم التفاعل مع محيطها و خصوصا و أن اغلبها تأخذ شكل مؤسسات عائلية يكون المالك لها هو نفسه المسير[2]، وبالتالي فانه سيعكس مبادئه و قيمه على مؤسسته ،

[1] غياط شريف _ التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية_الملتقى الدولي جامعة الشلف، مرجع سابق.

[2] Salim OTHMANI_Président de la TASK FORCE GOAL 08 _code algérien de gouvernance d'entreprise version finale 04/01/2009 page13.

وغالبا ما نجد في الجزائر أشخاصا لا يمتلكون المستوى المطلوب لتولي عملية التسيير هذا مما انعكس على ضعف الفكر المؤسسي و غياب الثقافة المؤسسية.

هذا بالإضافة إلى جملة من المشاكل الأخرى التي تعيق عمل هذه المؤسسات مثل صعوبات الحصول على العقار لإقامة مشاريعها و كذلك التعقيدات الضريبية والمنافسة غير الرسمية ونقص العمالة المؤهلة و المشاكل التسويقية....

ولمواجهة هذه العراقيل و غيرها قامت الدولة بعدة إجراءات و لتأهيل هذه المؤسسات وتوفير الموارد المالية و لها و ذلك بإنشاء صناديق و هيأت متخصصة و فيما يلي أهم مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثاني: مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يشكل التمويل محور انشغالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لاسيما في الاقتصاديات الناشئة حيث تواجه فيها هذه المؤسسات مشكل عدم كفاية الموارد المالية. على الرغم من تعدد مصادر التمويل في **م ص م** إلا أن مشكل التمويل يعتبر الأكثر إلحاحا وهذا قد يرجع لتزايد نمو المؤسسات بشكل سريع وفي العموم لتمويل هذا النوع من المؤسسات هناك ثلاثة مصادر أساسية يمكن ذكرها فيما يلي:

1- التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي أو ما يعرف براس المال الخاص المصدر الأكيد لتمويل **م ص م** فكما سبق و أن ذكرنا انه من خصوصيات هذه المؤسسات أنها تكون ذات ملكية فردية أو عائلية وبالتالي فان التمويل الذاتي يشكل حصة معتبرة من راس المال، كما نجد في معظم الحالات أن بعض مصادر التمويل الأخرى تشترط مساهمة صاحب المؤسسة بجزء من أمواله الشخصية كضمان على القرض وهذا ما نجده مثلا غير أن هذا النوع من التمويل في اغلب الأحيان يكون غير كافي لتغطية ، في علاقة **م ص م** و البنك [1] للمشروع مما يضطر المستثمر لاستخدام لرفع المالي كمصدر للتمويل.

[1] Dr Mouloud SADOUDI Université de Tizi-Ouzou "La problématique du financement de la PME en Algérie

2- التمويل عن طريق الأسواق المالية: ويتم هذا النوع من التمويل من خلال اللجوء إلى الأسواق المالية، عن طريق إصدار أسهم و سندات. و ما يزال هذا النوع من التمويل يسجل تأخرا كبيرا في الجزائر نظرا لعدم وجود سوق مالية بالمقاييس المطلوبة، غير انه في الدول المتقدمة يمثل مصدرا أساسيا للتمويل[1] وعلى العموم تظل المؤسسات الكبيرة الأكثر استخداما للتمويل عن طريق الأسواق المالية.

3-التمويل عن طريق البنوك: يعتبر هذا النوع من التمويل أهم مصادر التمويل في المؤسسات بصفة عامة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة، حيث ترتبط هذه الأخيرة مع البنك ارتباطا وثيقا.

المطلب الثالث: أهم إجراءات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

كما رأينا سالفا تعاني **م ص م** جملة من العراقيل تعيق مسيرتها ، و نظرا لأهمية هذا القطاع قامت الجزائر بجملة من البرامج لتنمية هذه المؤسسات و زيادة تنافسيتها ، كما قامت بإنشاء العديد من الهيئات المدعمة لتمويلها .

برامج تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[2]: هناك جملة من البرامج تسعى لتنمية **م ص م** و تفعيل تنافسيتها يمكن إجمالها فيما يلي :

البرنامج الوطني لترقية التنافسية الصناعية المسطر من طرف وزارة الصناعة .

البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المسطر من طرف وزارة **م ص م** والصناعات التقليدية.

وهذه البرامج كلها تهدف إلى زيادة تنافسية م ص م و تأهيلها لتواكب نظيرتها في الدول المتقدمة و خصوصا في ظل الشراكة الاورو متوسطية ، و أهم النقاط التي تهدف إليها هذه البرامج يمكن استخلاصها

فيما يلي[3]:

الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 ابريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي _ الشلف _ الجزائر.

[1] Ammar Daoudi. Op.cit.

[2] ABDELKRIM BOUGHADOU _ Directeur Général de l'AND-PME. Politiques d'appui à la compétitivité Des Entreprises Algériennes_ avril2006. PDF / www.Pmeart.-dz.org.

[3] PROGRAMME D'APPUI AUX PME/PMI ALGERIENNES EURO DEVELOPPEMENT PDF

-تبني أنظمة تسيير جيدة لهذه المؤسسات أمر ضروري و مشروط لتحقيق التقدم.

- تقوية و تحسين مستوى الموارد البشرية، سواء من خلال التاطير الجيد أو من خلال تبني سياسة التكوين.

- الإدراك الجيد لظروف السوق، و لتموقع المؤسسة.

- تطبيق إستراتيجية للتطوير و التنمية.

- البحث المستمر لتحقيق الإبداع و التجديد.

- خلق هيئات لدعم الاستثمار في قطاع **م ص م** من خلال تحسين التنافسية و الشراكة وتقديم الضمانات على القروض المقدمة ل **م ص م** .[1]

- إعادة تأهيل **م ص م** التي تنشط في القطاع الخاص نظرا لأهميتها في تحقيق التنمية.

- إنشاء بنك معلومات خاص **بالمؤسسات ص م** banque de données

كان هذا عن أهم الأهداف التي جاءت بها برامج إعادة تأهيل م **ص م**، و هذا من اجل تحسين مستوى أدائها و تعزيز مكانتها في الاقتصاد .

المبحث الثالث: معطيات خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

تأخذ هذه المؤسسات في الجزائر شكل مؤسسات عمومية و خاصة، حيث تشكل هذه الأخيرة 99%من النسيج العام للمؤسسات و هي في تطور دائم و مستمر على مر السنوات.

الجدول (12)تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر (1991-2008

السنوات	عدد المؤسسات	السنوات	عدد المؤسسات
1991→	22382	2002→	188564

[1] Khalil Assala _PME en Algérie de la création a la mondialisation _ université du sud Toulon-Var. France .CIFEPME. PDF

1992→	20207	2003→→	288587
1993→	23207	2004→→	312995
1994→	26212	2005→→	342788
1995→	177365	2006→→	376 767
1999→	159507	2007→→	473592
2001→	179893	2008→→	519 526

→ **المصدر:** ا.د ناجي بن حسين ، آفاق الاستثمار في م ص م بالجزائر ,مجلة الاقتصاد و المجتمع ،جامعة منتوري قسنطينة.العدد2004/2، جدول رقم(2)، ص 94.

→→**Source** : bulletin d'information économique, N° 6, 8, 12,14, ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat. **www.pmeart-dz.org**

و في ما يلي بعض المعطيات حسب كل قطاع:

1-1**القطاع الخاص:**

مع نهاية2009بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط بالقطاع الخاص ما يزيد عن 455398 مؤسسة أي ما يشكل 99 %من المجموع الكلي للمؤسسات.

و تشير إحصائيات الصندوق الوطني للتامين الاجتماعي2009 إلى أن هناك:

30541 مؤسسة صغيرة و متوسطة تم إنشاؤها خلال سنة 2009
2966 مؤسسة تم إعادة بعثها (بعد توقفها بصفة مؤقتة)
3475 مؤسسة تم شطبها

و هذه المؤسسات كلها مسجلة بصفة شخص معنوي، و لكن هناك بعض هذه المؤسسات التي تأخذ صفة شخص طبيعي و هي غالبا ما تتمثل في المهن الحرة التي يزاولها أصحابها مثل الطب و المحاماة .....والتي يتم تقييدها في السجل التجاري حيث بلغ عدد هذا النوع من المؤسسات لنفس السنة 2009 حوالي 109496مؤسسة موزعة حسب القطاعات التالية:

الصحة 29301 مؤسسة

القضاء 10125 مؤسسة

القطاع لفلاحي 70070 مؤسسة

قطاعات أخرى 30837 مؤسسة

القطاع العام:

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية حصة متواضعة من مجموع المؤسسات وقد سجلت خلال سنة 2009 تراجعا مقارنة بسنة 2008، حيث بلغ عددها 591 مؤسسة سنة 2009 فيما كان سنة 2008 حولي 662 مؤسسة. و هذا التناقص بدوره انعكس على عدد العمال الموظفين بهذا القطاع ليسجل بدوره انخفاضا من 52786عامل سنة 2008، إلى 51635 عامل سنة 2009.

الجدول(13): توزيع م ص م العمومية حسب القطاعات الإنتاجية لسنة 2008

القطاعات الإنتاجية	عدد المؤسسات	عدد العمال
الصناعة	197185	21635
البناء و الأشغال العمومية	63	7730
الخدمات	119	15441
الزراعة	113	5619
المناجم	11	1192
المجموع	591	51635

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

وإذا ما حاولنا تحليل هذا التناقص فيمكن القول انه راجع لأسباب اقتصادية والمتمثلة في

الظروف التي تعيشها المؤسسات العمومية مثل إجراءات إعادة الهيكلة ، و إعادة

المؤسسات حسب طبيعتها	عدد م ص م	عدد م ص م	قيمة الزيادة	% نسبة

تنظيم القطاع من خلال عمليات الخوصصة.

و في ما يلي بعض الإحصائيات فيما يخص تطور **م ص م** لسنة2009 مقارنة بسنة 2008 و هذا فيما يخص كل من القطاع العمومي و القطاع الخاص و قطاع الحرف.

		لسنة 2008	لسنة 2009		الزيادة
م ص م الخاصة	شخص معنوي (مؤسسة)	321 387	345 902	24515	%7,63
	شخص طبيعي (مؤسسة)	70 626	109 496	38870	%55,44
م ص م العمومية		626	591	-35	%-5,59
قطاع الحرف التقليدية		126 887	169 080	42193	%33,25
المجموع		**519 526**	**625 069**	**105543**	%20,32

المصدر:وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف التقليدية2009.

الجدول (14): مقارنة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة2008مقارنة بسنة 2009

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه زيادة ملحوظة فيما يخص عدد **م ص م** التي تم تأسيسها سنة 2009 مقارنة بالسنة 2008 حيث بلغت ما نسبته حوالي 20,3 **%** وترجع هذه الزيادة بالدرجة الأولى للقطاع الخاص الذي يساهم بأكثر من 16,24**%** سواء تعلق الأمر بالمؤسسات ذات الطبيعة(شخص معنوي) أو (شخص طبيعي) أي المهن الحرة ، و هذا مقارنة بالقطاع العمومي الذي سجل نسبة تراجع تقدر بحوالي **-6 %** و طبعا دون إهمال قطاع الحرف التقليدية الذي ساهم بنسبة زيادة كبيرة.

المطلب الثاني: مساهمة م ص م في خلق مناصب العمل:

الزيادة على مستوى عدد المؤسسات انعكست بدورها على عدد مناصب الشغل اذ أدت إلى زيادتها مقارنة بالسنة السابقة و بالتالي امتصاص نسبة من البطالة و كانت هذه الزيادة في مناصب الشغل كما يلي:

الجدول (15): مقارنة خلق مناصب العمل من طرف **م ص م** خلال 2008-2009

طبيعة المؤسسات		سنة2008	سنة2009	قيمة الزيادة	الزيادة↖
مؤسسات القطاع الخاص	العمال الدائمين	841 060	908 046	66 986	7,96
	العمال المؤقتين	392 013	455 398	63 385	16,17
مؤسسات القطاع العمومي		52 786	51 635	-1 151	-2,18
نشاطات الحرف التقليدية		254 350	341 885	87 535	34,42
المجموع		**1 540 209**	**1 756 964**	**216755**	**14,07**

المصدر: وزارة **المؤسسات ص م** و الصناعات التقليدية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مدى مساهمة **م ص م** في خلق مناصب العمل سنويا حيث بلغت نسبة الزيادة لسنة 2009 لوحدها ما يقارب14,07 **%** واكبر حصة لهذه المساهمة كانت للقطاع الخاص سواء من خلال خلق مناصب عمل دائمة أو مؤقتة غير أن القطاع العمومي سجل تراجعا مقارنة بالسنة السابقة 2008 ، وهذا راجع لعدة لسباب سبق ذكرها مثل برامج إعادة هيكلة وتنظيم **م ص م** العمومية و خوصصتها.

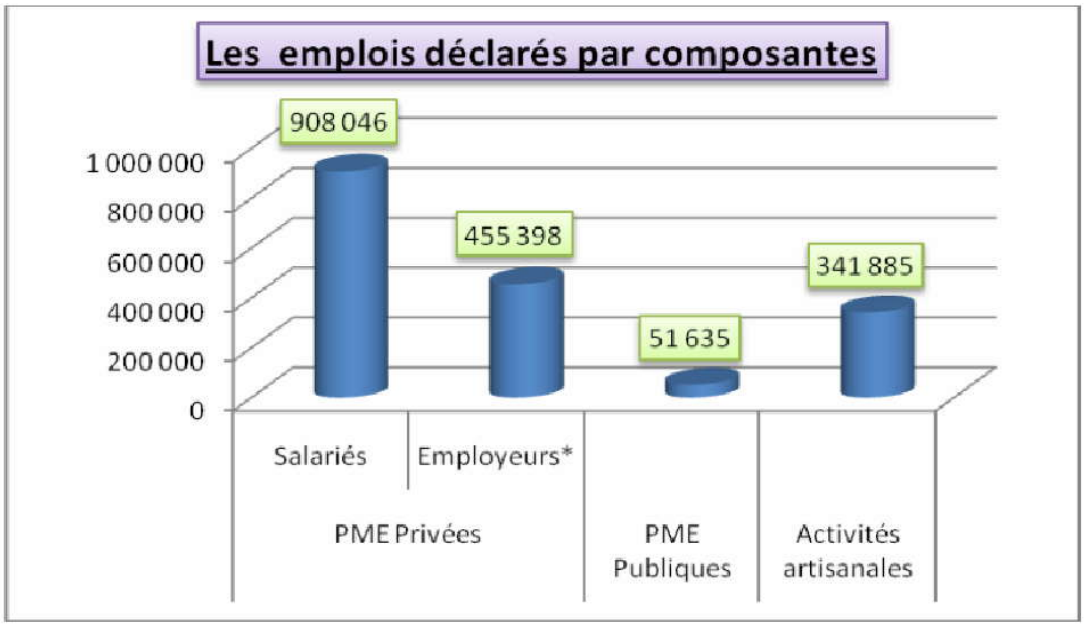

Source : site Internet du ministère des PME et de l'artisanat, bulletin d'information économique .2009N°14,

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة:

لقد اشرنا سابقا أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في تحقيق قيمة مضافة و زيادة الناتج الداخلي ، فالجزائر مثلا من الدول التي تسعى من خلال هده المؤسسات إلى تنويع صادراتها لتكون مصدرا لتحقيق قيمة مضافة إلى جانب قطاع المحروقات إن لم نقل بديلا عنه و فيما يلي بعض الإحصاءات تطور الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات:

3-1 : تطور الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات حسب القطاعات:

الجدول (16): تطور الناتج الداخلي الخام بالجزائر خارج المحروقات للفترة 2004-2008 حسب القطاعات.

الوحدة: مليار دينار :

2006		2005		2004		
%		%		%		
20,44	704,05	21,59	651,0	21,8	598,6	PIB
79,56	2740,06	78,41	2364,5	78,2	2146,7	PIB
100	3444,11	100	3015,5	100	2745,4	

2008*		2007		
%		%		
16,20	686,59	19,2	749,86	PIB
83,80	3551,33	80,8	3153,77	PIB
100	4237,92	100	3903,63	

Source : ONS 2009

نلاحظ من خلال هذا الجدول الحصة المعتبرة لمساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات منذ سنة 2004و حتى سنة 2007 مقارنة بالقطاع العمومي وهذه المساهمة في تزايد مستمر من سنة لأخرى و التي تجاوزت 80٪.

حيث تتوزع هذه المساهمة على كافة الأنشطة و القطاعات الاقتصادية و من هنا يمكن أن نلمس أهمية هذا القطاع و ضرورة تدعيمه من اجل تفعيل دوره في عملية التنمية بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي ، خاصة و أن نسبة هذه المؤسسات سترتفع و مساهمتها ضمن الناتج سوف تزداد إذا ما أضفنا المؤسسات التي تنشط في السوق غير الرسمية[1] نظرا للعراقيل التي تواجهها مثل العبء الضريبي ، والإجراءات البيروقراطية و العراقيل الإدارية ... و بالتالي دعم هذه المؤسسات سوف يؤدي إلى تحويل جزء كبير منها من القطاع الموازي نحو النشاط الرسمي و المساهمة في إنشاء مؤسسات أخرى تدعم النمو الاقتصادي و تخفف من حدة البطالة و تؤدي إلى تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

و فيما يلي الشكل يوضح أكثر تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

[1] صالح صالحي ، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي: الإشكالية و أفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2004، ص 18.

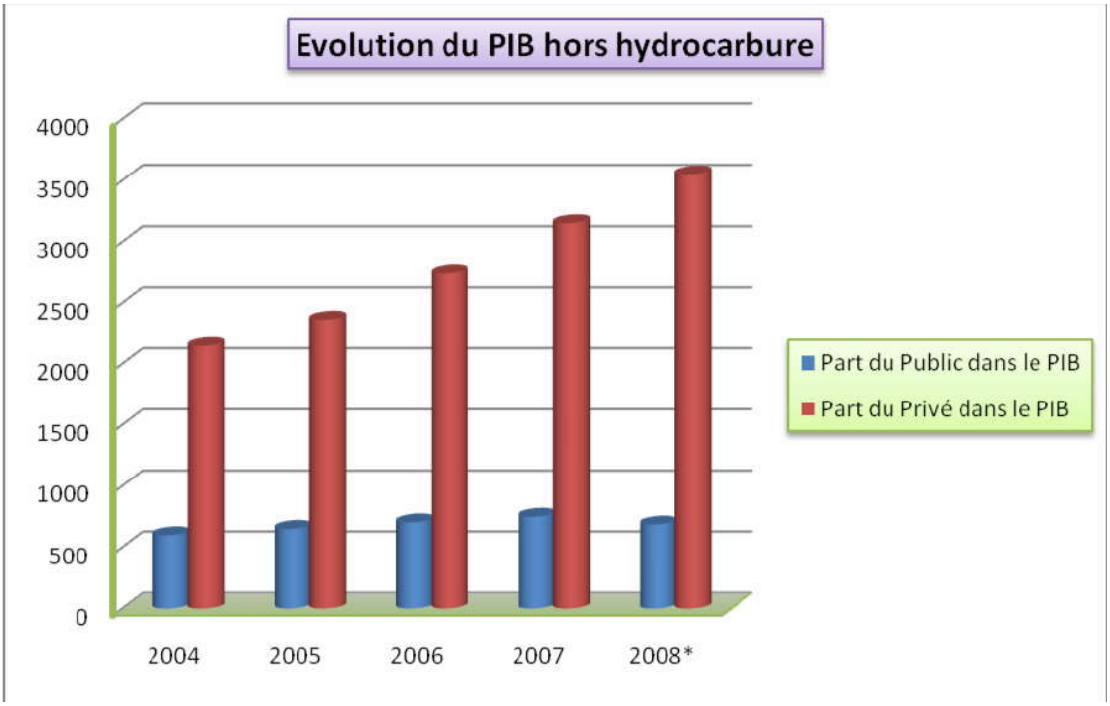

Source : site Internet du ministère des PME et de l'artisanat, op .cit.

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتضح لنا الدور الرائد الذي تلعبه في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، بسبب قدرتها الهائلة على المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل، إلا انه رغم هذه الأهمية فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها، كالصعوبات المالية و الصعوبات الإدارية والقانونية، ومشاكل المحيط والتسويق والمنافسة...الخ.

ولعل المغزى الحقيقي من اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن إلا نتيجة للنجاح الذي حققته هذه المؤسسات الأخيرة في معظم الدول المتقدمة ونظرا للدعم الذي تقدمه للمؤسسات الكبيرة في إطار التكامل بين فروع النشاط الاقتصادي من جهة، وبما تضمنه من امتصاص للبطالة و مساهمة في التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات. إلا أن هذه المؤسسات تواجه الكثير من العوائق التي تقف حائلا أمام تطويرها وترقيتها، ويعتبر التمويل أحد أهم العوامل المعقدة والشائكة في حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة السيئة التي تربط بينها وبين البنوك.

الفصل الخامس:
تحليل نتائج الدر اسة الميدانية

مقدمة الفصل:

من خلال هذا الفصل سوف نحاول تحليل النتائج التي توصلنا ليها من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها و التي شملت عينة مكونة من 25 مؤسسة صغيرة و متوسطة تمولها بنوك أجنبية مقيمة بالجزائر، و على وجه التحديد البنوك فرنسية

" BNP Paribas, Société générale, NATIXIS" حيث سنقوم بدراسة العلاقة

بين البنك و المؤسسة من خلال الإجابات على أسئلة الاستمارة التي قمنا بتوزيعها على هذه المؤسسات و التي قمنا بمعالجتها بواسطة حيث اعتمدنا التحليل الوصفي للنتائج من خلال استخدام برنامج المدرجات التكرارية و SPSS version12
المقارنة بين النسب المستخرجة هذا في المرحلة الأولى لننتقل في المرحلة الثانية إلى دراسة العلاقة بين المتغيرات من خلال استخدام الجداول التقاطعية، لنصل في الأخير لمجموعة من النتائج قمنا بالتعليق عليها و استخلاص مجموعة من التوصيات في ما يخص العلاقة بين البنك و المؤسسة.

حيث سنقوم أولا بإعطاء لمحة عن المؤسسات البنكية و العينة المدروسة من خلال التعريف بهما في المبحث الأول أما في المبحثين الثاني و الثالث فسوف نخصصهما لتحليل النتائج المستخلصة من الدراسة حيث يتضمن المبحث الأول الدراسة الوصفي و المبحث الثالث الجداول التقاطعية .

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسات البنكية و العينة المدروسة

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسات البنكية محل الدراسة

المؤسسات البنكية المدروسة هي عبارة عن فروع لبنوك فرنسية مقيمة بالجزائر في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر تعود ملكية راس مالها 100↖ للمؤسسة البنكية الأم وهي خاضعة لسلطة "بنك الجزائر".

وجميع هذه البنوك هي عبارة عن بنوك تجارية تم تأسيسها بعد صدور قانون النقد و القرض **90-10** (الذي سمح لأول مرة للبنوك الخاصة بممارسة نشاطها بالجزائر منذ تأميم القطاع البنكي سنة 1966).

حيث يمثل بنك "المؤسسة العامة" Société Générale أول هذه البنوك التي بدأت نشاطها بالجزائر في فبراير من سنة 2000 براس مال قدره 500مليون دينار جزائري [1] حيث مرت بالمراحل التالية :

- سنة**2000** تمثل تاريخ تأسيس بنك سوسيتي جينرال الجزائر.
- سنة**2004** أول زيادة في راس مال البنك من 500مليون دينار إلى 1.597,84 مليون دينار جزائري.
- سنة**2005** ثاني زيادة في راس مال البنك من 1.597,84مليون دينار إلى 2,5 مليار دينار. حيث بلغ عدد عملائها 25000 زبون موزعين على 13وكالة بنكية.[2]
- **2006-2007** شهدت هذه المرحلة توسع و انتشار كبير للبنك من خلال فتح فروع على مستوى مناطق الوطن.

[1] Abdelatif Benachenhou , les nouveaux investisseurs , édition Alph design ,Algérie, mai2006 ,page 15 .
[2] www.sociétégénerale-algerie.dz historique de la banque

- **2008-2009** تمكن البنك من فتح 54 فرع على مستوى13ولاية كبرى منها 10فروع في الغرب و 31وكالة في الجزائر و ضواحيها و 13 وكالة في الشرق.
- ويتوقع مع نهاية 2010 أن تبلغ90 وكالة موزعة على جميع مناطق الوطن لتصل الى110 وكالة نهاية 2011 . ويأتي هذا التوسع بعد بلوغ عدد زبائن البنك 240الف زبون موزعين على كافة الفئات.

طبيعة عملاء البنك: يملك البنك عملاء من شتى الفئات وهم في تزايد مستمر إذ بلغوا سنة 2005 حوالي25000 زبون ليرتفع العدد سنة 2007الى حوالي 65000 زبون وفي أكتوبر 2009 فاق عددهم 240 ألف زبون ممثلين من شتى الفئات بما فيهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقدرة لدى البنك ب5000الاف مؤسسة و 15000الف زبون آخر من المهنيين إضافة إلى 238 مؤسسة كبرى و 220 ألف من الخواص حيث تقدم ما قيمته 15مليار دينار للافراد و حوالي 35الى 40 مليار للمؤسسات بكافة أنواعها .

التعريف ب BNP Paribas الجزائر:[1]

بعد النجاح الذي حققته سوسيتي جينرال فتحت الباب للعديد ن البنوك الأجنبية و خاصة الفرنسية منها للاستثمار بالجزائر منها BNP Paribas banque التي تعتبر ثاني بنك فرنسي يقيم بالجزائر ، حيث بدا نشاطه منذ سنة2002 ،وهو عبارة عن شركة مساهمة يقدر راس ماله ب 10,000,000,000 دينار جزائري تعود ملكيتها 100↖ لمجموعة **BNP Paribas**.

[1] www.algérie.bnpparibas.com

عدد الفروع: منذ تأسيس BNP Paribas الجزائر سنة 2002 و الى غاية 2006 كانت تملك 10 وكالات موزعة على مستوى الوطن و قد شهدت توسعا كبيرا خاصة بعد المنافسة الشديدة بينها و بين سوسيتي جينرال و هي تضم اليوم أكثر من 55وكالة بنكية و 22وكالة هي في طور الانجاز و هي تطمح للوصول 220 وكالة بنهاية 2011[1] و للإشارة فقط فان مجموعة BNP Paribas تحتل المرتبة الأولى أوربيا و السادسة عالميا، هذا ما يعكس الصورة الجيدة لهذا البنك و صلابة وضعيته المالية.

طبيعة عملائه: للبنك عملاء من كافة الفئات سواء الأفراد و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME-PMI و المؤسسات الكبرى و يركز البنك اهتمامه على قطاع المؤسسات من خلال الإبداع و التجديد لتطوير المنتجات البنكية المقدمة.

و على العموم ما يميز جميع هذه البنوك الفرنسية هو سمعتها الجيدة و طبيعة العلاقة المتينة التي تربطها بعملائها و قد حققت نجاحا كبيرا في الجزائر إذ مثلت سنة 2008 اكثر من 8 ↖ من مجموع أصول البنوك الجزائرية و توظف حوالي3000 عامل[2] و هذه النسبة تعتبر مهمة إذ عرفنا أن مجموع حصة البنوك الخاصة بالجزائر هو 11,5↖ من مجموع الأصول البنكية. [3] بالرغم من بعض الصعوبات التي تواجهها و المتمثلة في صعوبات الحصول على عقارات من اجل التوسع و كذلك صعوبات الاتصال الداخلي و الخارجي إضافة إلى عدم ثبات القوانين و التشريعات البنكية.

[1] www.algerie-dz.com
[2] Analyse du MEDEF sur les nouvelles règles relatives aux investissements étrangers et au commerce extérieur en Algérie juin2009 document PDF page5

[3] www.algerie-dz.com

المنتجات البنكية للبنوك الفرنسية: ترتبط المنتجات البنكية لهذه البنوك بطبيعة عملاء هذه البنوك فنجدها تتخصص في القروض الاستهلاكية الموجهة للأفراد و قروض تمويل التجارة الخارجية مثل قرض الاعتماد ألمستندي و القرض الايجاري الذي تعتبر رائدة فيه أو شبه محتكرة له لكن في الآونة الأخيرة أصبحت تهتم أكثر بقطاع الاستثمار من خلال منح قروض استثمارية طويلة المدى خصوصا مع تبني الدولة لسياسة جديدة التي تهدف الى ترشيد الاستهلاك و الحد من الواردات.

كان هذا عن التعريف بهذه البنوك و فيما يلي التعريف بالعينة المدروسة.

المطلب الثاني: التعريف بالعينة المدروسة

العينة المدروسة هي عبارة عن 25 مؤسسة صغيرة و متوسطة تمول من طرف البنوك الفرنسية "BNP Paribas, Société générale, NATIXIS"

لدى وكالات تلمسان و سيدي بلعباس حيث قمنا بتوزيع استمارة على هذه المؤسسات لدراسة العلاقة بينها و بين هذه البنوك و هذه الاستمارة مكونة من 45 سؤال موزعة حسب الاقسام التالية :

1-التعريف بالمؤسسة

2-التعريف بصاحب المؤسسة: من خلال معرفة سنه و مستواه التكويني...

3-مستوى الابداع و التكنولوجيا داخل المؤسسة و هذا الجزء بدوره قسمناه الى اقسام ثانوية تضمنت دراسة

- التسيير الداخلي للمؤسسة
- مستوى التكوين
- ومدى استخدام الإبداعات التكنولوجية

4-الوضعية المالية للمؤسسة

5-علاقة المؤسسة مع البنك

6-إجراءات و مدة الحصول على القرض

و قد نكون بالغنا في عدد الأسئلة المطروحة و لكن هدفنا كان الحصول على قاعدة بيانات واسعة تمكننا من القيام بدراسات مستقبلية أيضا. و ق قمنا بتحليلها من خلال تحليل وصفي للنتائج و أيضا من خلال التقاطع بين النتائج و هو ما سنراه في المبحث الموالي

المبحث الثاني : التحليل الوصفي لنتائج الدراسة :

1- خصائص المؤسسة

عمر المؤسسة

عمر المؤسسة		
	العدد	النسبة%
اقل من 5 سنوات	4	16,0%
من 5 إلى10سنوات	11	44,0%
من 11 إلى 15 سنوات	6	24,0%
من 16 إلى 20سنة	2	8,0%
أكثر من20 سنة	2	8,0%

التعليق: نلاحظ أن نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لهذه العينة معظمها من مجموع ٨٠مؤسسات تم إنشاؤها ما بعد فترة التسعينات1990 إذ تشكل نسبة 92 العينة و قد يفسر ذلك بالإصلاحات الاقتصادية و التشريعات التي صاحبت هذه الفترة و التي فتحت الباب أمام المستثمرين الخواص لإنشاء المؤسسات الخاصة و الذين كانوا يواجهون قبل هذه الفترة صعوبات لإنشاء مثل هذه المؤسسات أمام سيطرة تامة من طرف المؤسسات العمومية لقطاع الاستثمار .

كما نلاحظ أيضا أن اغلب هذه المؤسسات يزيد عمرها عن الخمس سنوات مما قد يفسر بحرص مثل هذه البنوك على التعامل مع مؤسسات ذات خبرة و تكون فعلا قد أثبتت مكانتها في السوق وقدرتها على التسديد

الشّكل1

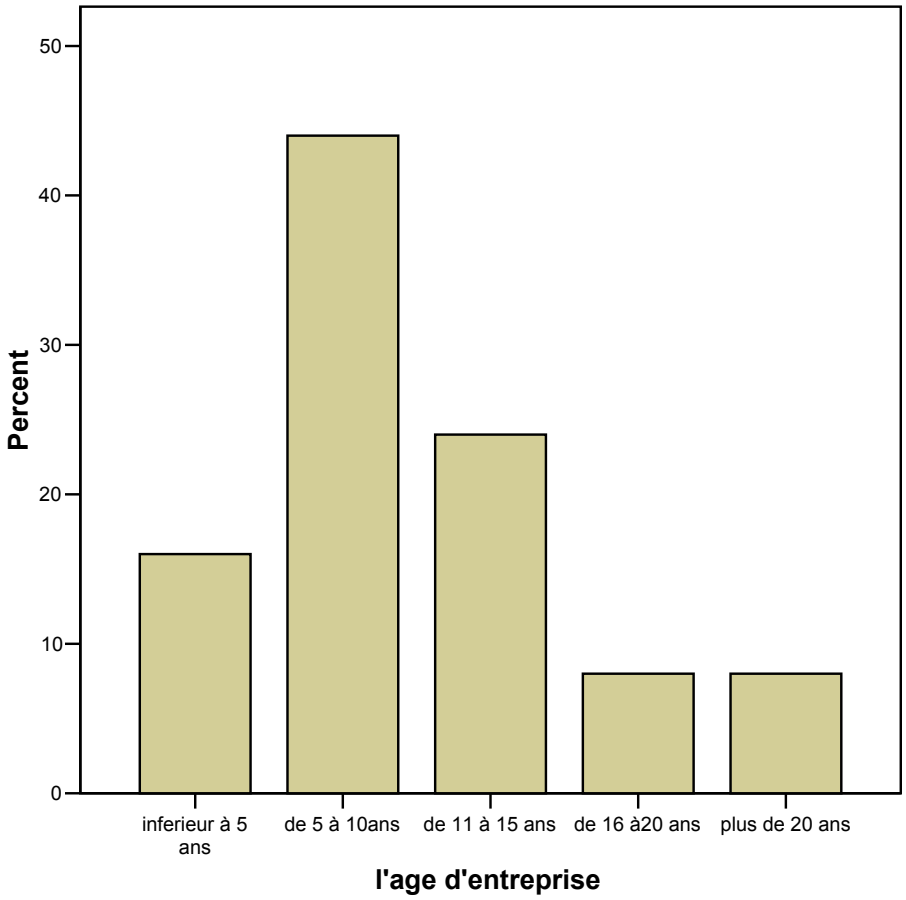

الشكل القانوني

	الشكل القانوني	
	العدد	%
SPA	7	28, 0%
SARL	17	68, 0%
شكل اخر	1	4, 0%

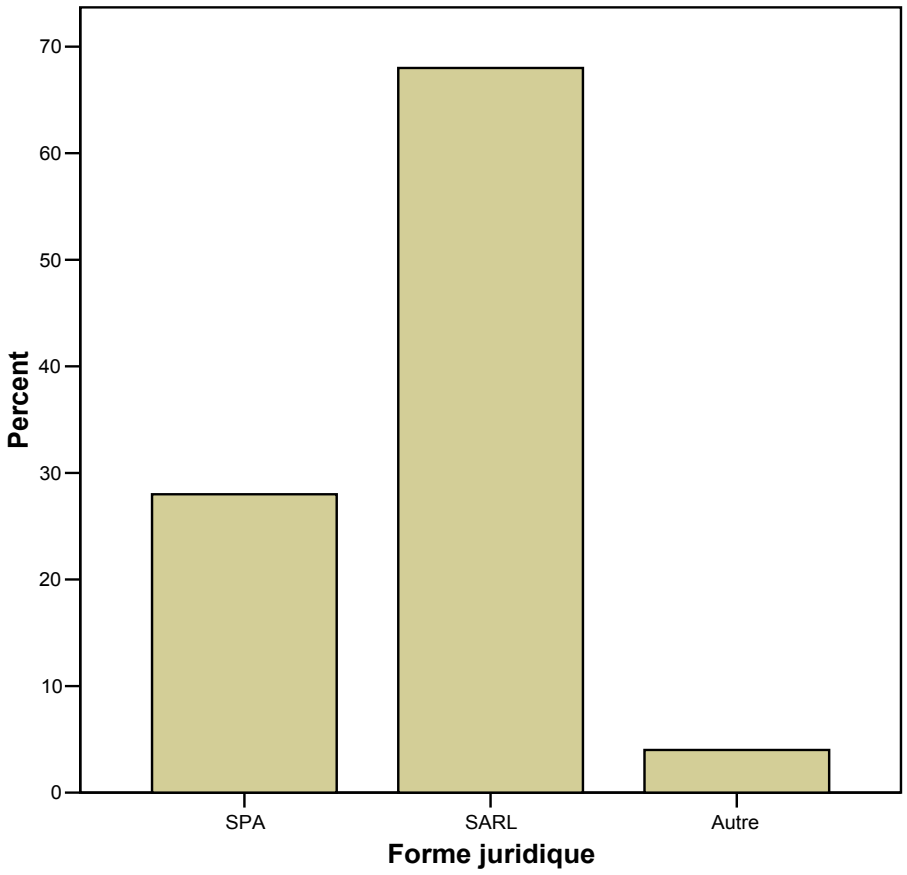

التعليق:

نلاحظ من خلال هذه النتيجة ان اغلب مؤسسات هذه العينة تخذ شكل مؤسسات ذات مسؤولية محدودة SARL حيث تمثل نسبة **68%** من مجموع المؤسسات ، بينما تمثل شركات المساهمةSPA ↖ 28 بينما تمثل الأشكال القانونية الأخرى (شخص طبيعي) نسبة 4↖ .

مجال النشاط

	مجال النشاط	
	العدد	%النسبة
الإنتاج	15	60,0%
التجارة بالجملة	2	8,0%
التجارة بالتجزئة	1	4,0%
الخدمات	5	20,0%
الاستيراد	2	8,0%

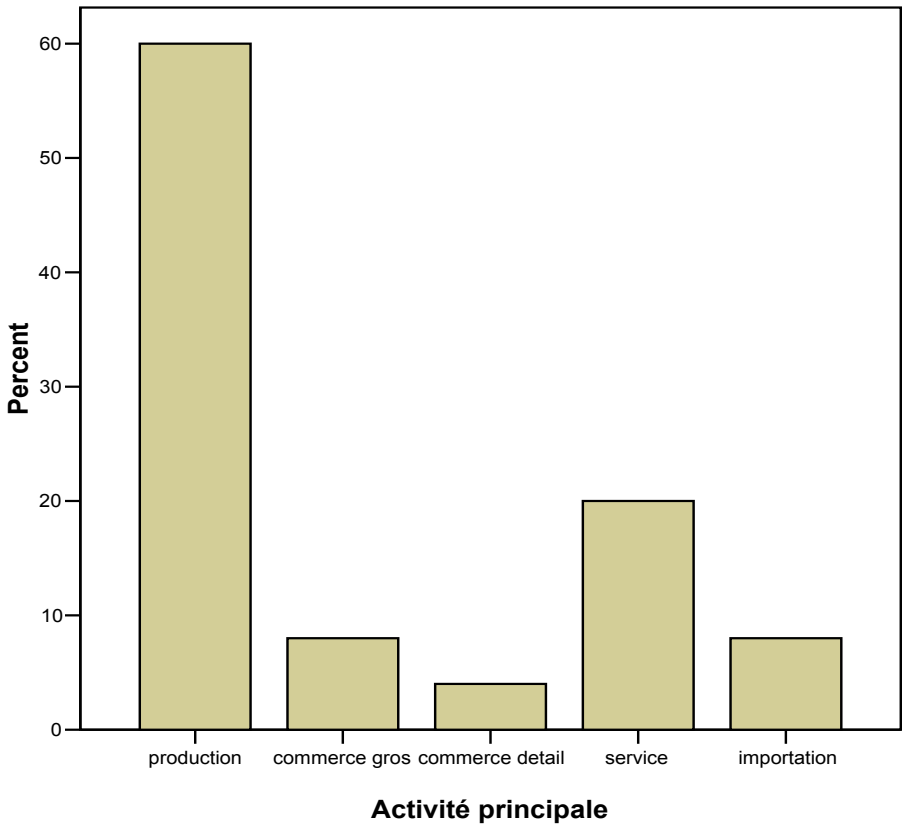

التعليق:

نلاحظ أن 60 ↖ من هذه العينة عبارة عن مؤسسات تنشط في مجال الإنتاج و هو يمثل القطاع الغالب، بينما يمثل قطاع الخدمات 20↖ من العينة ، و يمثل قطاع التجارة بالجملة و الاستيراد 8 ↖ على التوالي فيما يشكل قطاع التجارة بالتجزئة نسبة 4 ↖ فقط من حجم العينة.

عدد العمال:

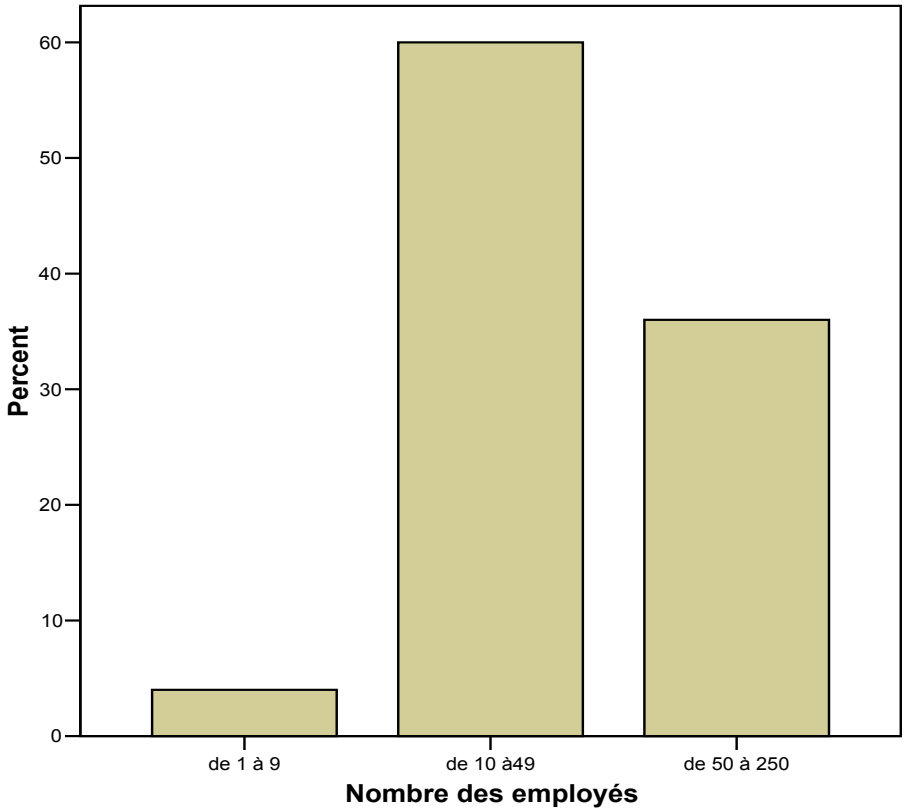

التعليق: نلاحظ أنه حسب معيار عدد العمال فان 60↖ من هذه العينة عبارة عن مؤسسات صغيرة عدد عمالها يتراوح بين 10 الى49 عامل بينما تمثل نسبة المؤسسات المتوسطة (من 50 إلى 250) عامل 36 ↖ ، فيما نلاحظ أن حصة المؤسسات المصغرة TPE فقط 4 ↖ من هذه العينة هذا مما يدل صعوبة حصول مثل هذه المؤسسات على القرض من طرف هذه البنوك و قد يرجع ذلك إلى نسبة المخاطر المرتفعة المتعلقة بها .

رقم الأعمال:

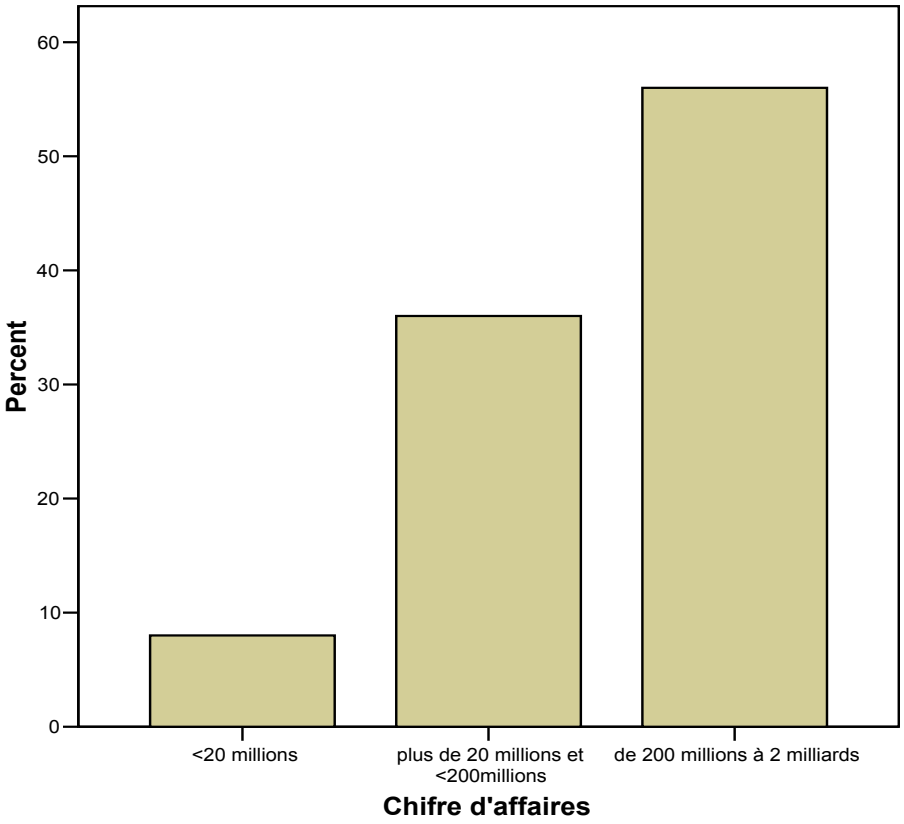

2-التعريف بصاحب المؤسسة :

الجنس:

العمر:

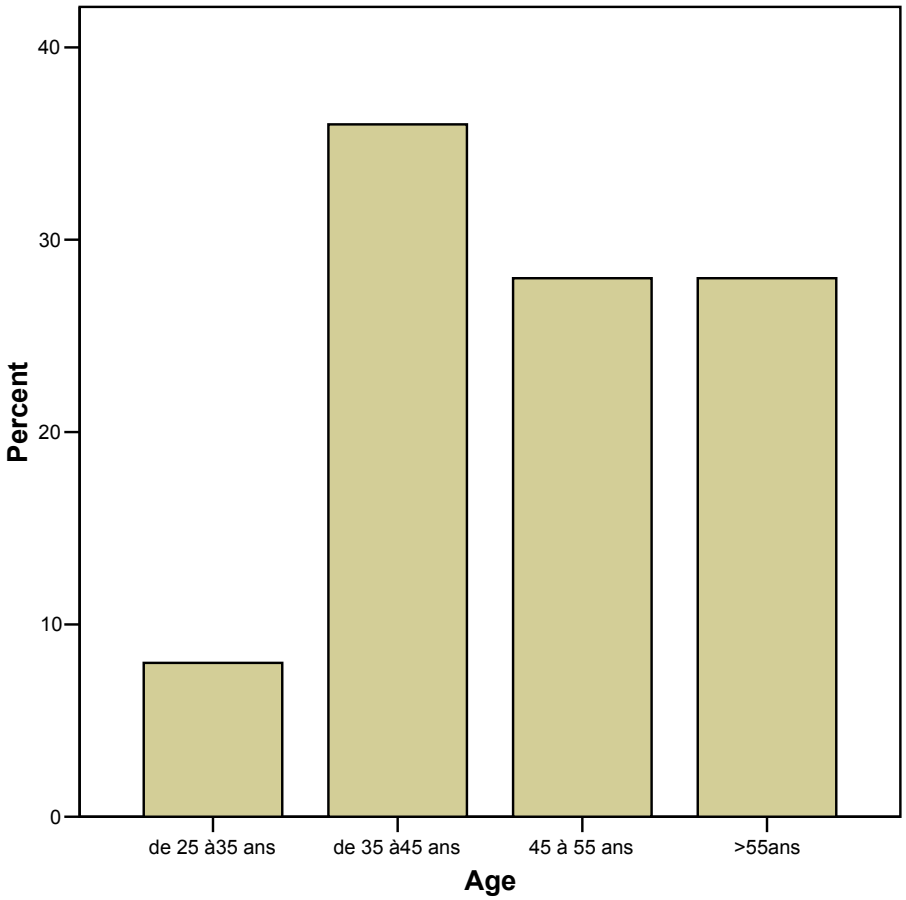

التعليق:

نلاحظ فيما يخص سن المقاولين الذين يتعاملون مثل هذه البنوك أن معظمهم تزيد أعمارهم عن 35 سنة

إذ تمثل هذه النسبة 92 ↖ من العينة ، هذا مما يعكس طبيعة الزبائن المتعاملين مع البنوك الأجنبية هذه الأخيرة التي تفضل انتقاء عملاء أكثر خبرة مقارنة بعملاء صغار في السن و اقل خبرة ، و هذا حرصا منها لضمان استرجاع القروض .

المستوى العلمي

	المستوى العلمي	
	العدد	النسبة%
ابتدائي	1	4,0%
متوسط	4	16,0%
جامعي ما قبل التدرج	13	52,0%
جامعي ما بعد التدرج	7	28,0%

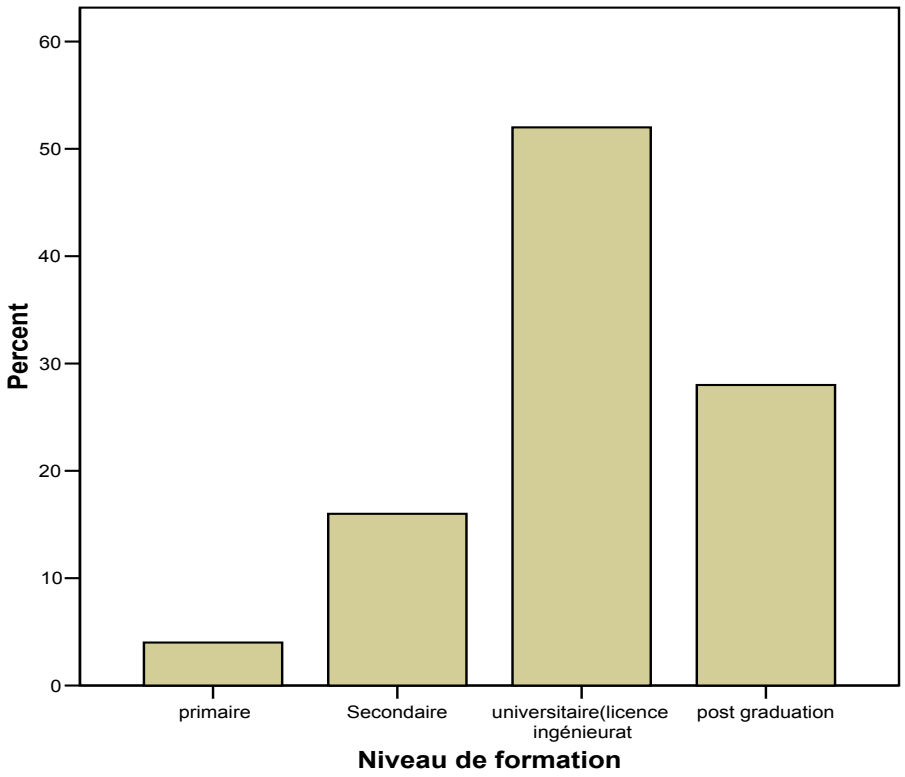

التعليق: نلاحظ من خلال هذه النتيجة أن 70↖ من عملاء هذه البنوك يملكون مستوى علمي جامعي ومن بين هذه النسبة هناك 28 ↖ يملكون مستوى ما بعد التدرج هذا مما يعكس طبيعة الزبائن الذين يتعاملون مع هذه البنوك الأجنبية حيث أن المستوى العلمي للعميل ينعكس على الإدارة العلمية لمؤسسته وينعكس على العملية التسييرية بها.

3- مستوى الإبداع و التكنولوجيا داخل المؤسسة

دراسة مسبقة للسوق

	هل قمتم بدراسة للسوق قبل بداية المشروع؟	
	العدد	النسبة%
نعم	20	80,0%
لا	5	20,0%

التعليق: نلاحظ ان 80 ↖ من المؤسسات التي تتعامل مع بنوك اجنبية قامت باعداد دراسة مسبقة للسوق قبل بداية مشروعها مما يعكس حرص هذه البنوك على اختيار علمي لعملائها من اجل ضمان القروض و كذلك حفاظا عل سمعة البنك.

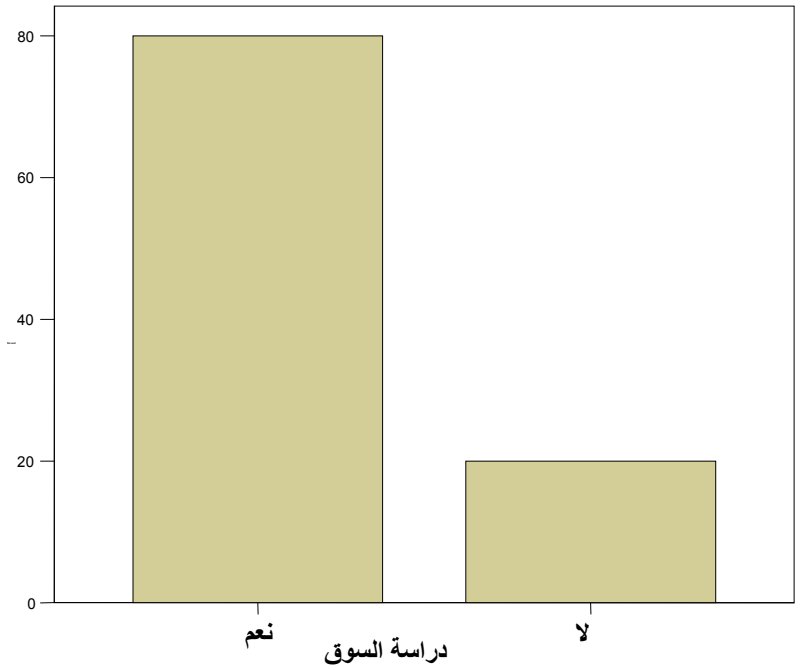

التوسع الخارجي:

	هل تملك مؤسستكم فرص للتوسع الخارجي؟	
	العدد	النسبة%
نعم وهذا هو الوقت المناسب	7	28,0%
نعم ربما	12	48,0%
لا أظن ذلك ممكنا	5	20,0%
هذا مستحيل	1	4,0%

التعليق: نلاحظ من خلال هذه العينة أن اغلب المؤسسات التي تتعامل مع هذه البنوك تملك فرص للتوسع الخارجي حيث أن 28 ٪ من هذه المؤسسات قد توسعت فعلا بينما 48٪ تظن أنها تملك فرص للتوسع مما يفسر بان اغلب المؤسسات الممولة من طرف هذه البنوك في وضعية مالية جيدة قادرة على التوسع الخارجي.

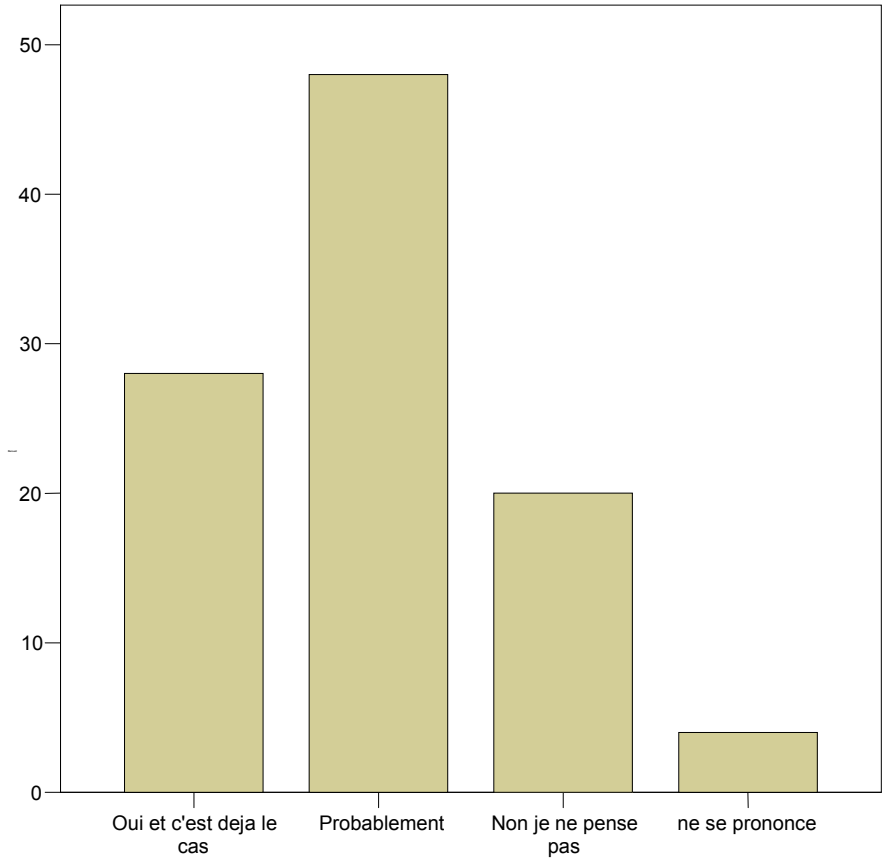

الاهتمام بالبحث و التطوير:

	هل تهتم مؤسستكم بالبحث و التطوير؟	
	العدد	النسبة%
نعم	23	92,0%
لا	2	8,0%

التعليق: نلاحظ من خلال هذه العينة أن 92 ↖ من هذه المؤسسات تهتم بوظيفة البحث و التطوير وهي نسبة عالية جدا تعكس مستوى المؤسسات التي تتعامل مع هذه البنوك الأجنبية والتي تتمتع بمقاييس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناجحة والمؤهلة.

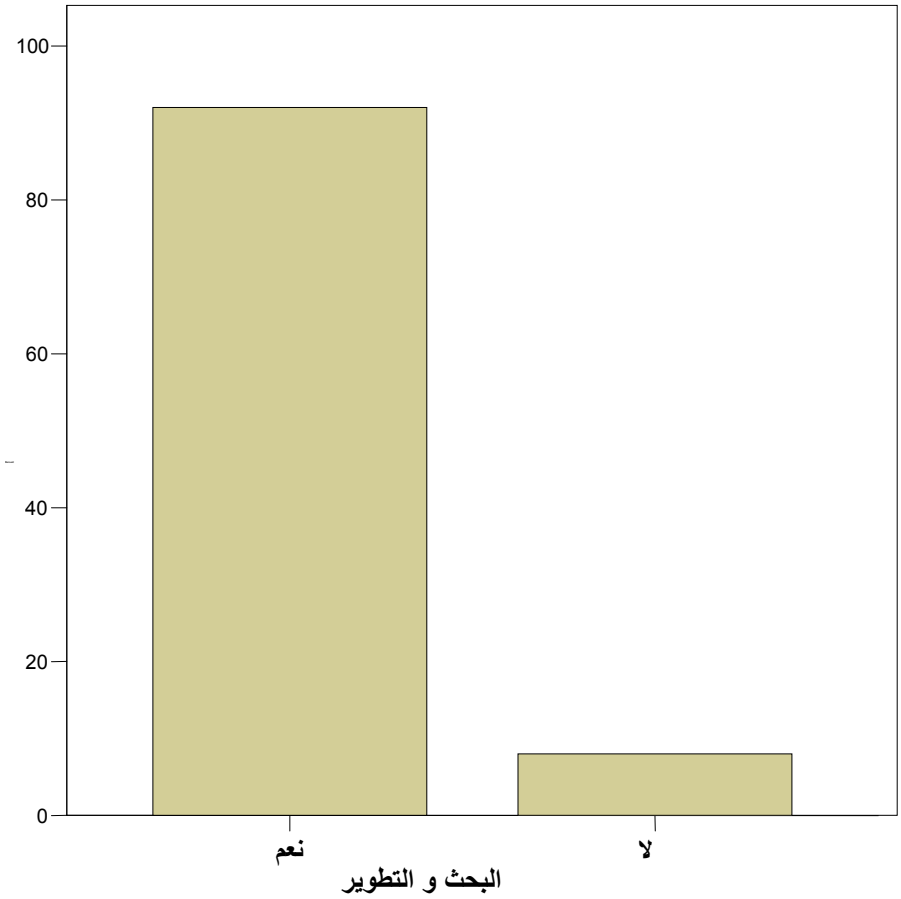

نشاط في دولة أخرى:

	هل تملك مؤسستكم نشاط في دولة أخرى؟	
	العدد	النسبة%
نعم	4	16,0%
لا	21	84,0%

التعليق: قد يفكر البعض أن المؤسسات تلجا لمثل هذه البنوك الأجنبية فقط في حال امتلاكها لنشاط في دول أخرى أجنبية بحاجة إلى تمويله من طرف هذه البنوك غير أن هذه الفكرة ليست صحيحة بصفة مطلقة وهذا ما نلاحظه من خلال النتيجة المتوصل

إليها إذ أن 84↖ من مؤسسات هذه العينة لا تملك نشاط في دولة أخرى مقابل 16 ↖ فقط تملك نشاط في دولة أخرى.

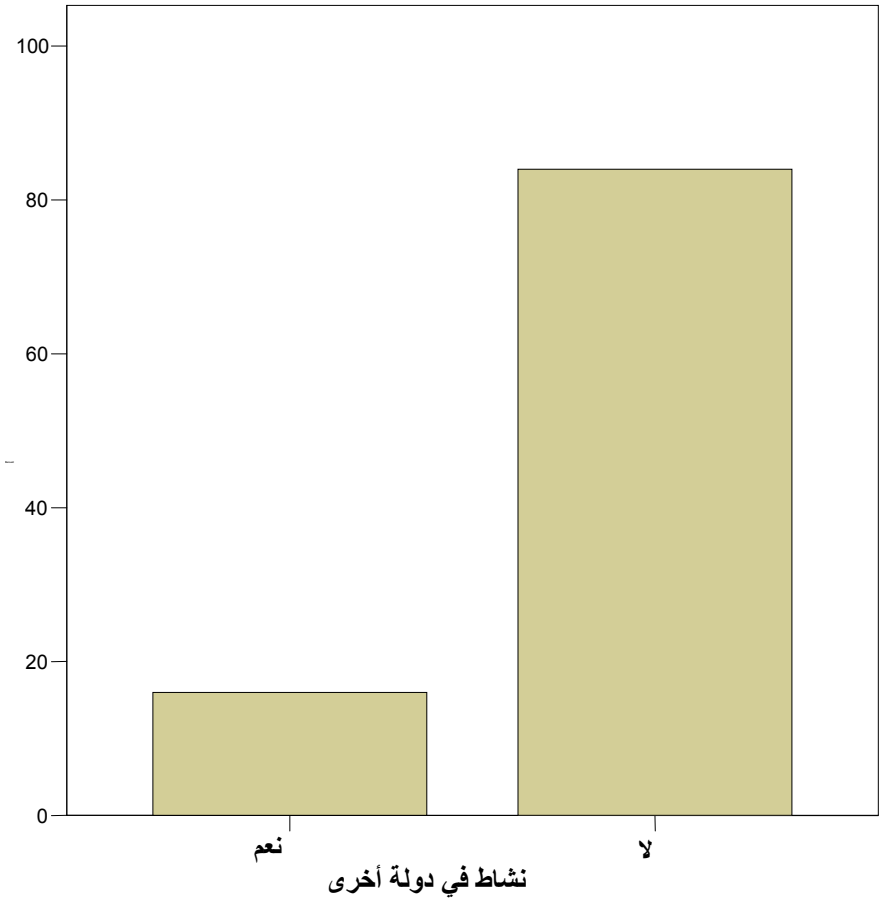

المستوى التكويني للعمال:

	كيف تقيم المستوى التكويني لعمال مؤسستكم؟	
	العدد	النسبة%
مرضي جدا	6	24,0%
مرضي	16	64,0%
مرضي قليلا	3	12,0%

التعليق: نلاحظ أن أغلبية المؤسسات راضية عن المستوى التكويني لعمالها وهذا طبعا ينعكس على المستوى العام للمؤسسة، وبالتالي هذا ُيفسُر بحرص هذه البنوك على انتقاء عملائها من المؤسسات الناجحة.

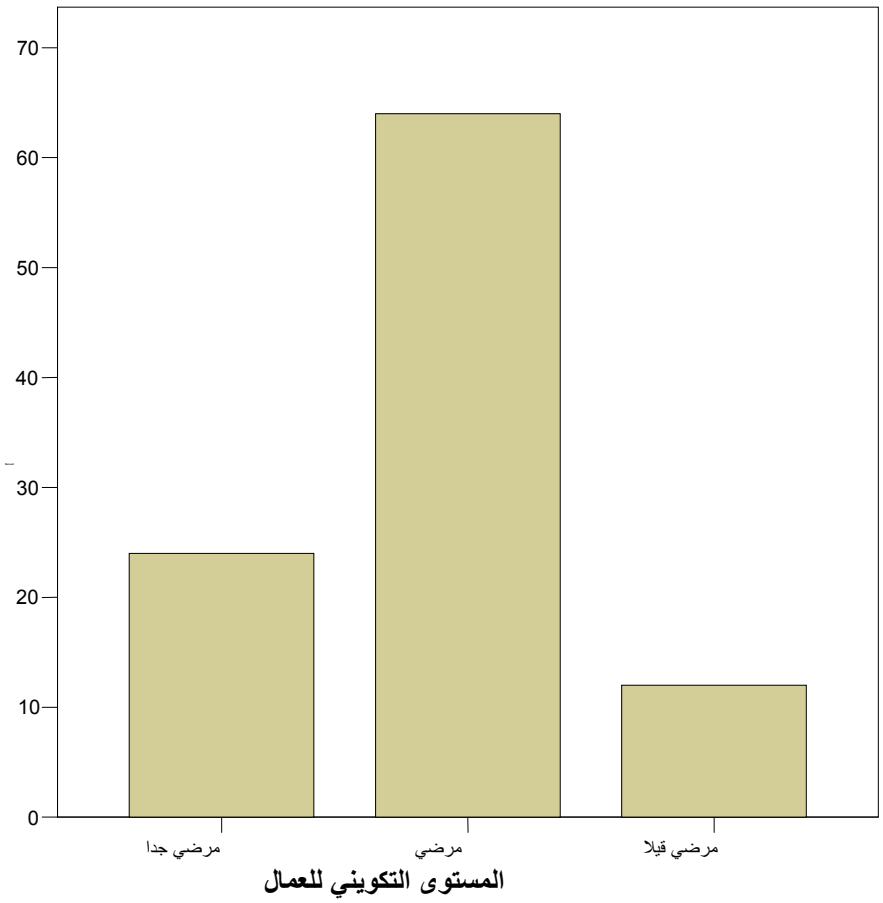

سياسة التكوين:

	هل تنتهجون سياسة لتكوين العمال ؟	
	العدد	النسبة%
نعم	17	68,0%
لا	8	32,0%

التعليق: نلاحظ من خلال هذه العينة أن نسبة معتبرة من هذه المؤسسات تنتهج سياسة تكوين للعمال حوالي 68↖ وسياسة التكوين داخل المؤسسة تعكس مستوى التأهيل بها وهذا قد يفسر مرة أخرى طبيعة و خصائص المؤسسات التي تتعامل مع البنوك الأجنبية.

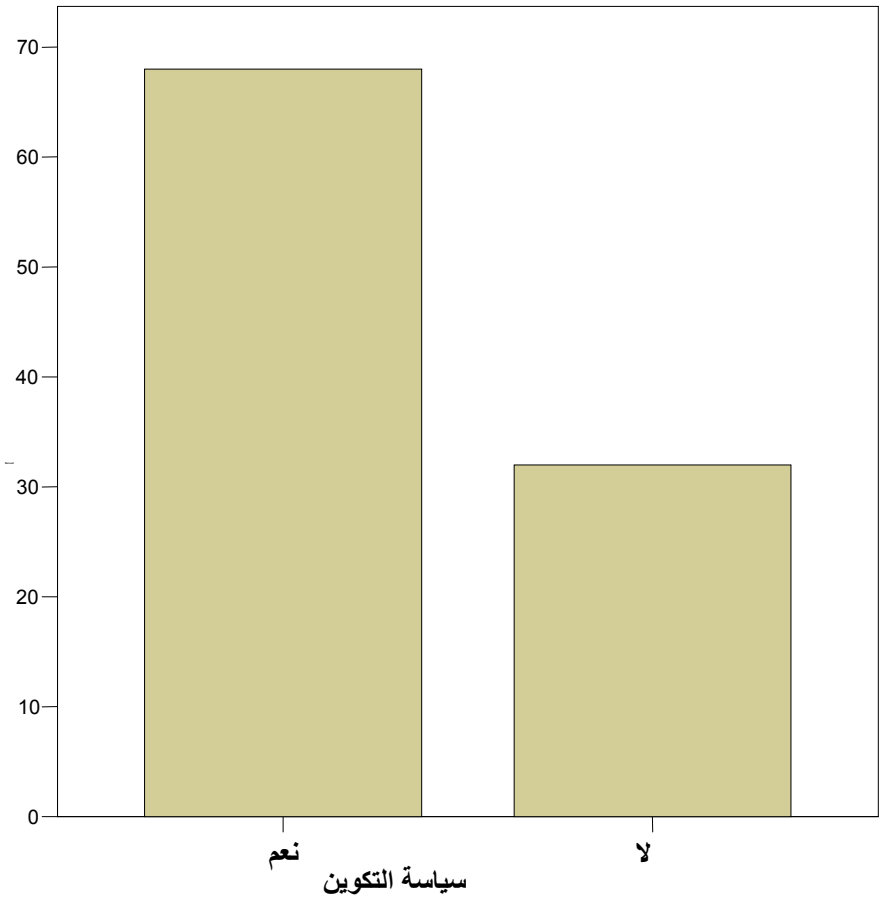

الارتباط بشبكة الانترنت:

	هل ترتبط مؤسستكم بشبكة الانترنت؟	
	العدد	النسبة%
نعم	25	100,0%

التعليق:نلاحظ من خلال هذه النتيجة ان جميع المؤسسات محل الدراسة تستخدم شبكة الانترنت ، بنسبة 100٪ مما يعكس حرص هذه المؤسسات على مواكبة التطورات الحديثة و تسهيل الاتصال الداخلي و الخارجي في المؤسسة .

أسباب استخدام شبكة الانترنت:

	لماذا تستخدمون النترنت؟	
	العدد	**النسبة%**
من اجل تسهيل الاتصال مع العملاء و البنوك	18	72,0%
من اجل معرفة مستوى المؤسسات المنافسة	2	8,0%
من اجل المظهر	1	4,0%
من اجل الشراء عبر الانترنت	2	8,0%
من اجل البيع عبر الانترنت	2	8,0%

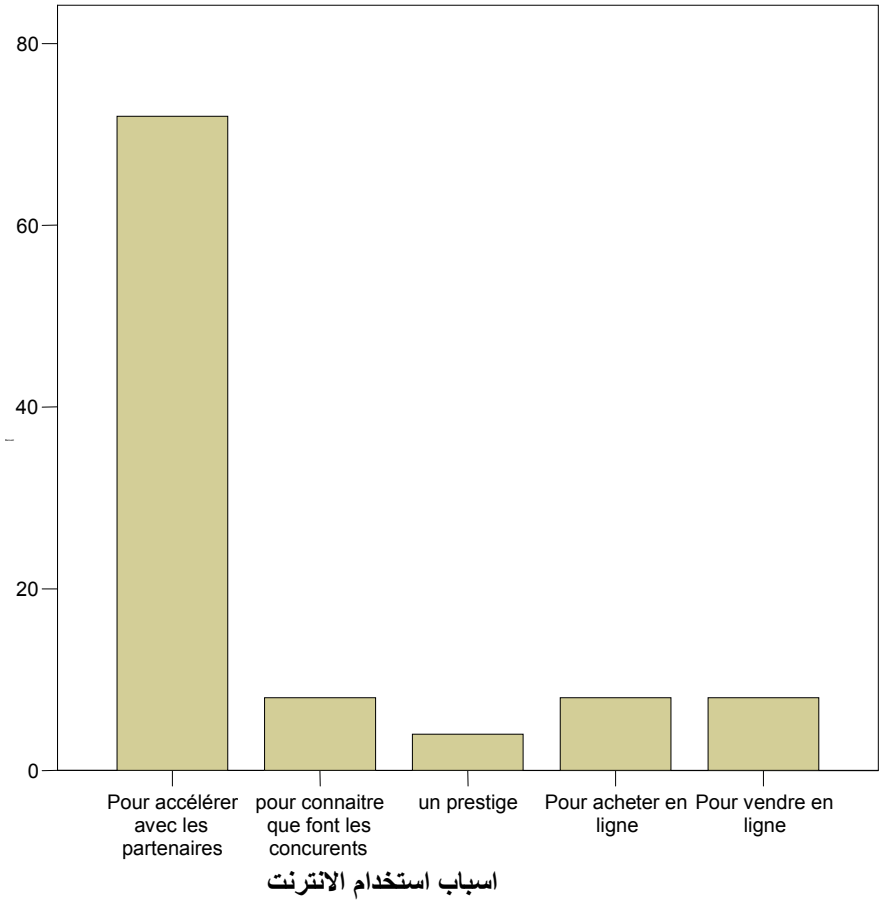

التعليق: نلاحظ أن 72٪ من هذه المؤسسات تستخدم الانترنت لغرض تسهيل وإتمام معاملاتها مع عملائها مثل البنوك وخاصة و أن جميع هذه البنوك الأجنبية توفر خدمة

الإطلاع على الرصيد عن طريق الانترنتو حتى فيما يخص إجراءات الحصول على القرض فانه يتم تسويتها من خلال الانترنت .

معرفة مواقع البنوك

	هل تعرف مواقع البنوك التي تتعامل معها؟	
	العدد	النسبة%
نعم	23	92,0%
لا	2	8,0%

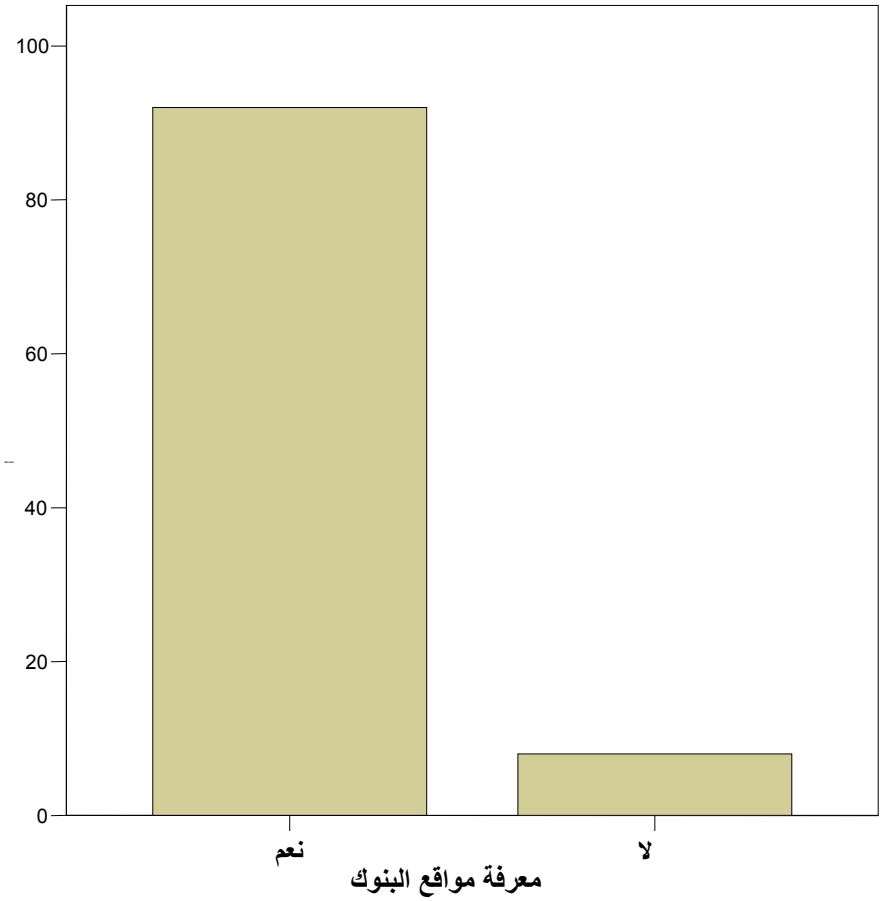

التعليق: وكتأكيد على الإجابة السابقة نلاحظ أن 92٪ من هذه المؤسسات تعرف المواقع الالكترونية لبنوكها التي تتعامل معها .

4- الوضعية المالية للمؤسسة:

انواع القروض المطلوبة:

	مؤسستكم في حاجة الى اي نوع من القروض؟	
	العدد	النسبة%
قروض تمويل الاستثمار	14	56,0%
قروض تمويل الاستغلال	8	32,0%
قروض للتجديد	3	12,0%

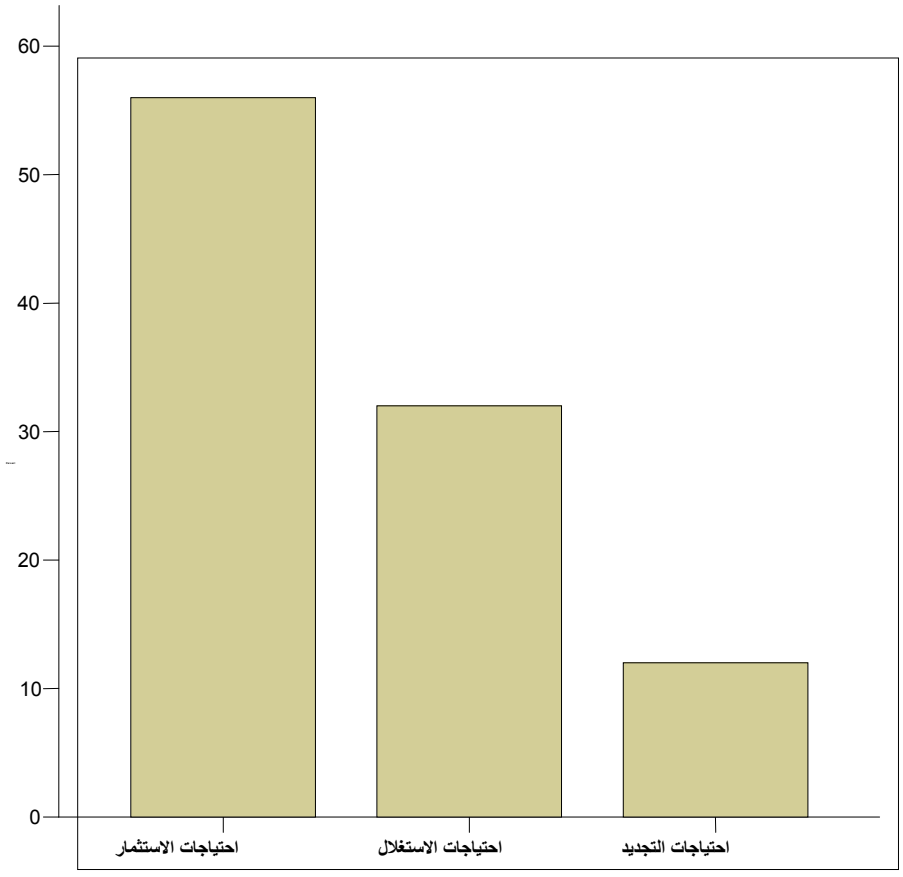

نوعية القروض المطلوبة

التعليق: نلاحظ أن 56↖ من هذه المؤسسات في حاجة إلى قروض لتمويل الاستثمار وهذا النوع من القروض يمثل النسبة الأكبر، بينما تمثل قروض تمويل الاستغلال نسبة 32 ↖ وقد تفسر هذه النتيجة لكون هذه البنوك متخصصة أكثر في منح القروض الاستثمارية مثل قرض الاعتماد المستندي leasing والذي تعتبر البنوك الأجنبية الرائدة في منحه وهذا مقارنة ببعض البنوك العمومية .

,قيمة التمويل الذاتي:

	الى اي مدى يغطي التمويل الذاتي حاجات المؤسسة؟	
	العدد	**النسبة%**
من 0الى 25%	2	8,0%
من 25%الى50%	20	80,0%
من50 %الى75%	3	12,0%

التعليق: نلاحظ أن 80↖ من هذه المؤسسات تملك نسبة تمويل ذاتي تتراوح مابين 25↖ إلى 50↖وهي نسبة مرتفعة تعكس حرص هذه البنوك على اختيار مؤسسات تتمتع بالملاءة المالية .

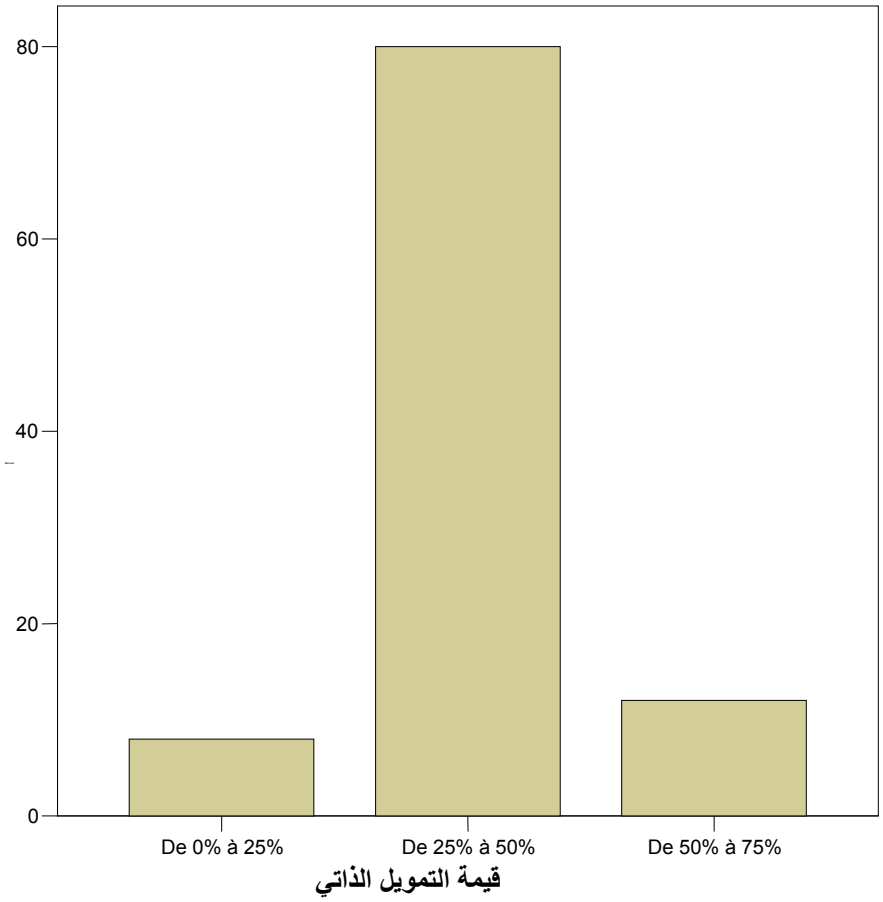

5- العلاقة مع البنك:

نوعية الاستقبال في البنك:

	كيف تقيم نوعية الاستقبال في البنك؟	
	العدد	النسبة%
جيد جدا	14	56,0%
جيد	9	36,0%
متوسط	2	8,0%

التعليق: نلاحظ أن 92 ↖ من مؤسسات هذه العينة ترى أن الاستقبال في البنك جيد أو جيد جدًا مقابل 8↖ فقط ترى أن نوعية الاستقبال متوسطة ، ولعل نوعية هذا الاستقبال هي سبب لجوء هذه المؤسسات للبنوك الأجنبية وهذا إذا ما قارنا نوعية خدماتها مع البنوك العمومية.

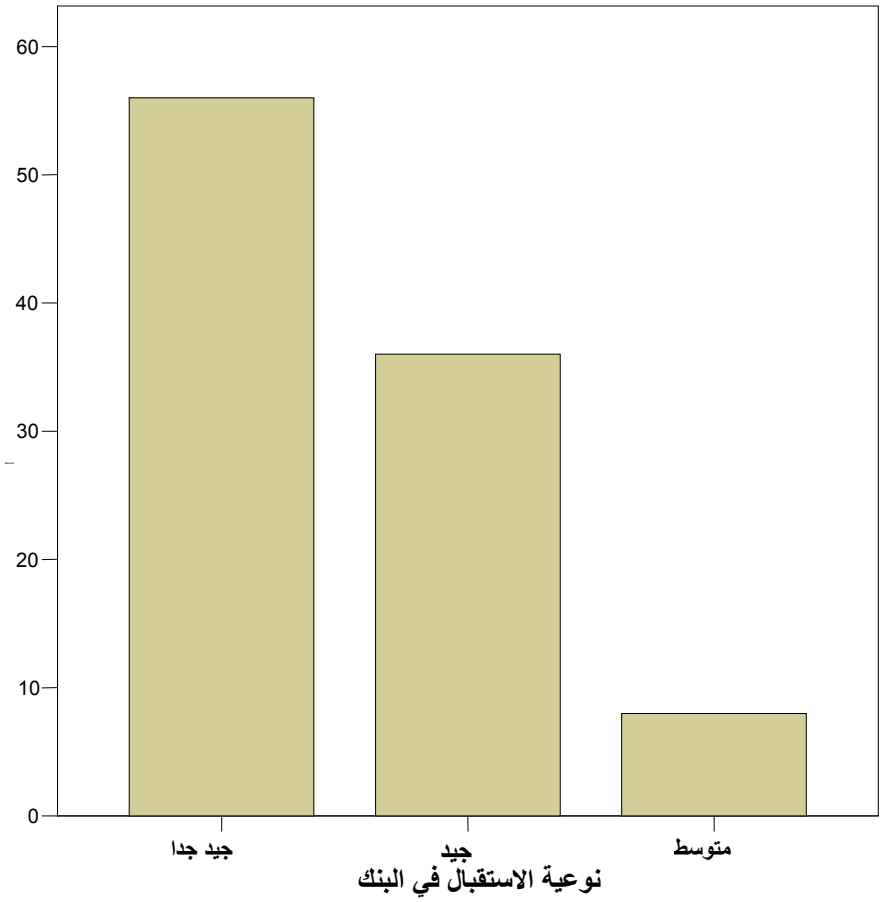

أسباب اختيار البنك:

التعليق: نلاحظ ان 36↖ من مؤسسات هذه العينة اختارت هذه البنوك لسمعتها الجيدة، ونفس النسبة اختارت هذه البنوك لعلاقتها بطبيعة نشاطها حيث ان البنوك الأجنبية اصبحت متخصصة في بعض القروض و خاصة الاستثمارية منها مثل الاعتماد المستندي leasing الذي يكاد يكون حكرا على البنوك الأجنبية وهذا مايفسر سبب لجوء المؤسسات للتعامل معها .

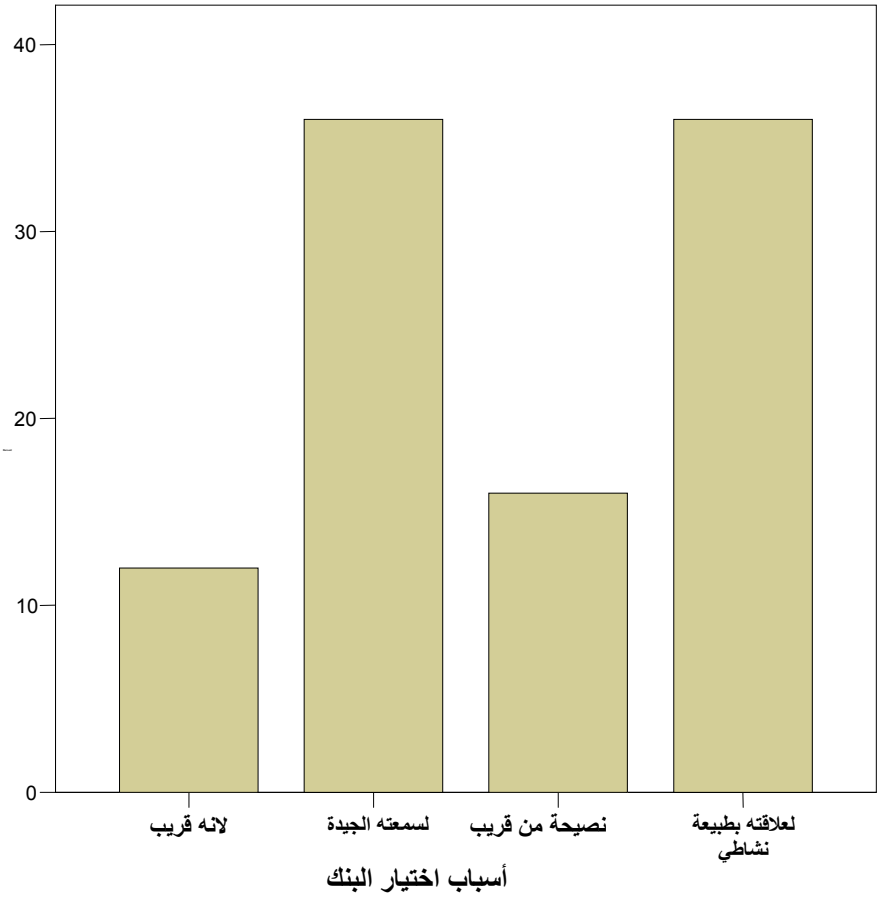

علاقة شخصية مع مرشد الزبائن:

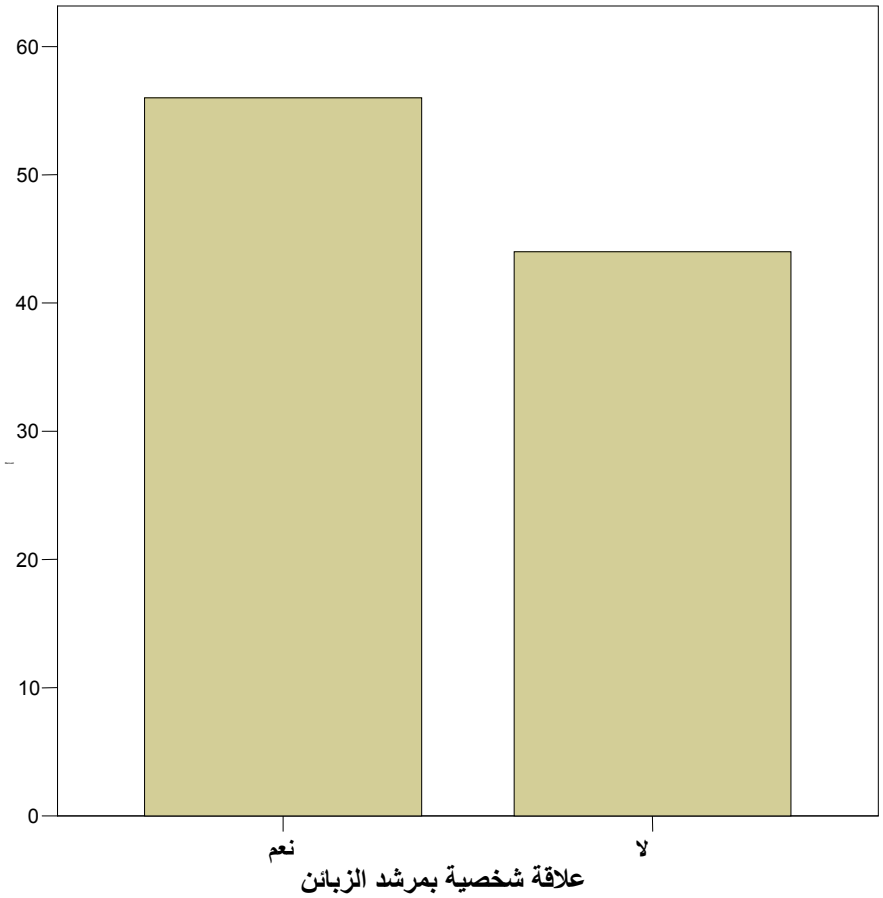

استشارة البنك عند القيام بتغيير في المشروع:

	هل تستشير البنك عن القيام بتغيير في المشروع؟	
	العدد	**النسبة%**
نعم	21	84,0%
لا	4	16,0%

التعليق: نلاحظ أن 84↖ من مؤسسات هذه العينة تقوم باستشارة البنك عند قيامها بتعديل في المشروع وهي النسبة الغالبة ،مما يعكس العلاقة التي تربط هذه المؤسسات بالبنوك الأجنبية .

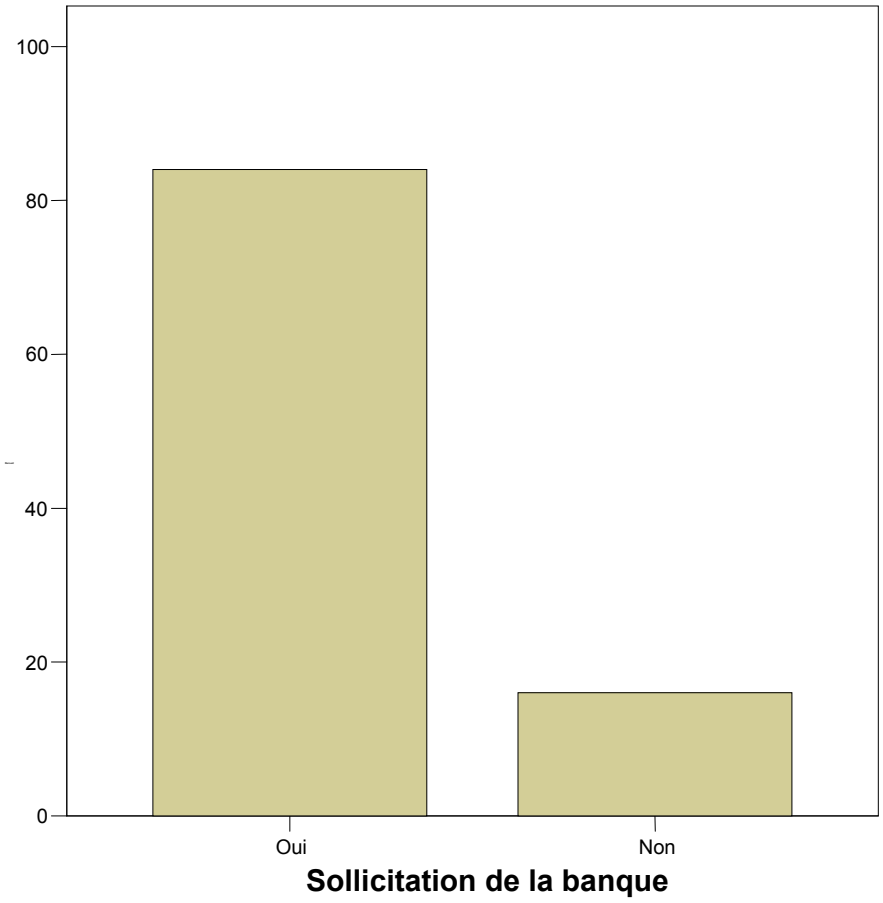

طلب موظف البنك لعمولة شخصية:

	هل طلب منك موظف البنك عمولة شخصية لصالحه؟	
	العدد	النسبة%
نعم	8	32,0%
لا	17	68,0%

التعليق: نلاحظ أن ما نسبته 32↖ من عملاء هذه البنوك قد طلب منهم موظف البنك عمولة شخصية لصالحه مقارنة ب 64↖ نفوا ذلك و في العموم هي نسبة مرتفعة نوعا ما قد تسيء لسمعة البنك مستقبلا إن لم تتخذ إجراءات صارمة بشأنها .

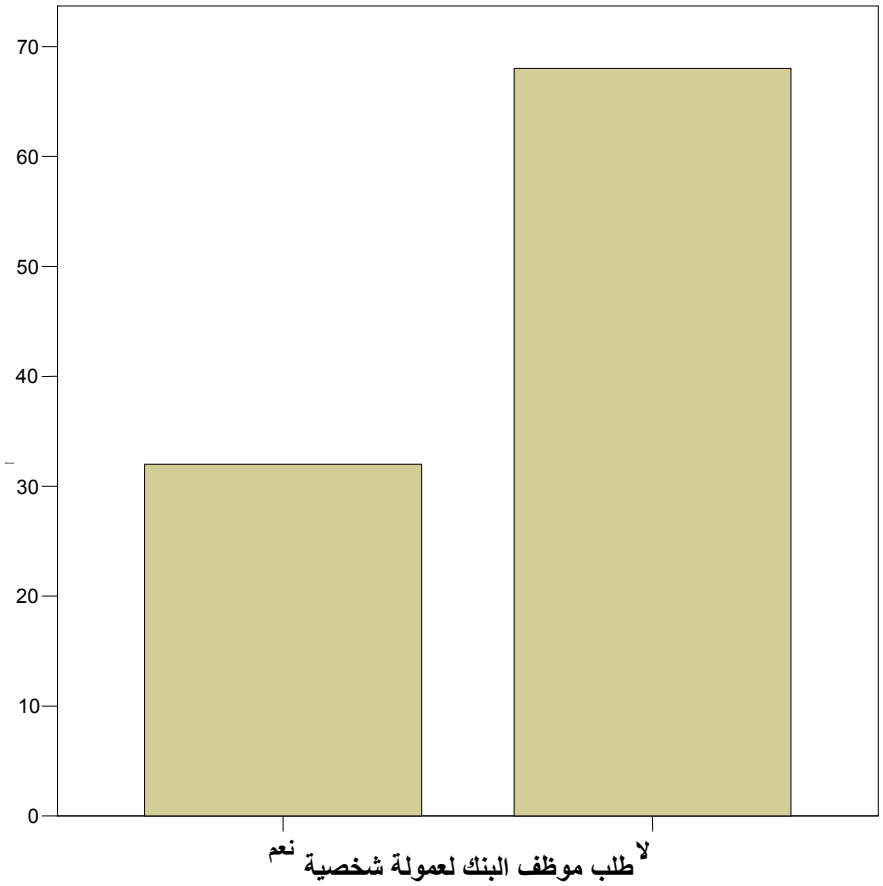

سهولة الحصول على القرض:

	هل حصلت على القرض بسهولة؟	
	العدد	النسبة%
نعم	16	64,0%
لا	9	36,0%

التعليق: نلاحظ أن نسبة مرتفعة من هذه المؤسسات تر ى أن حصولها على القرض تم بسهولة وهي حوالي 64٪ وهي النسبة الغالبة مقارنة ب 32٪ من هذه المؤسسات ترى أن حصولها على القرض كان صعبا .

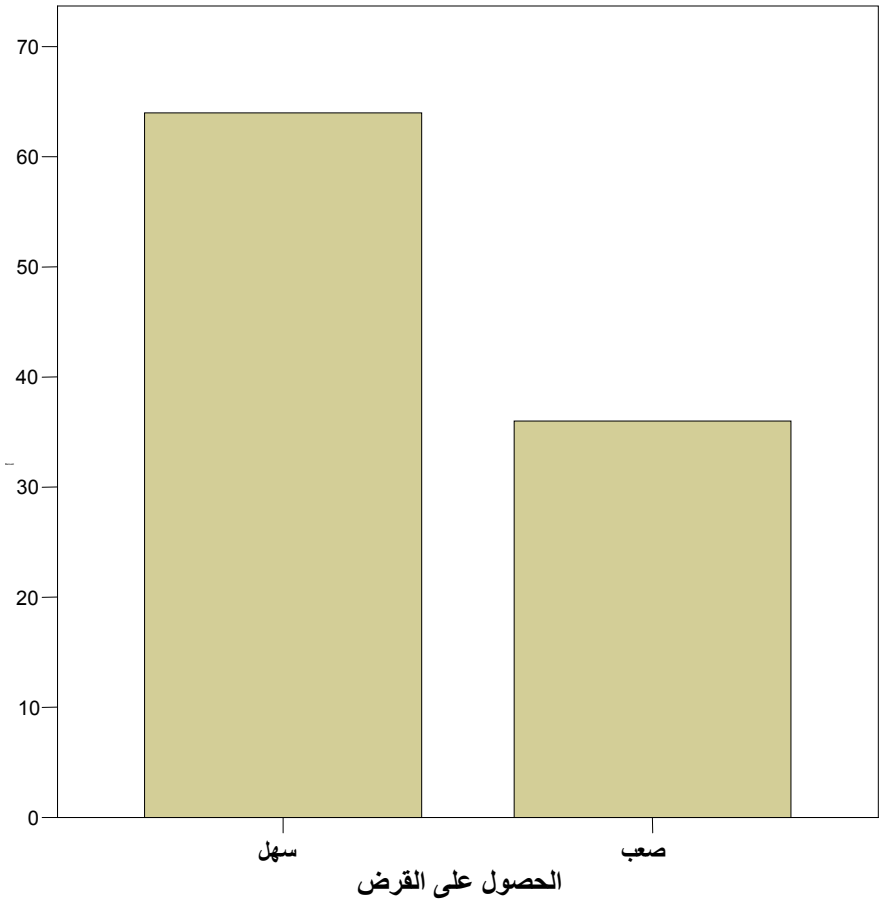
70
60
50
40
30
20
10
0
سهل
صعب
الحصول على القرض

استخدام وساطة للحصول على القرض:

	هل لجات الى وساطة صديق او قريب لتحصل على القرض؟	
	العدد	**النسبة%**
نعم	2	8,0%
لا	23	92,0%

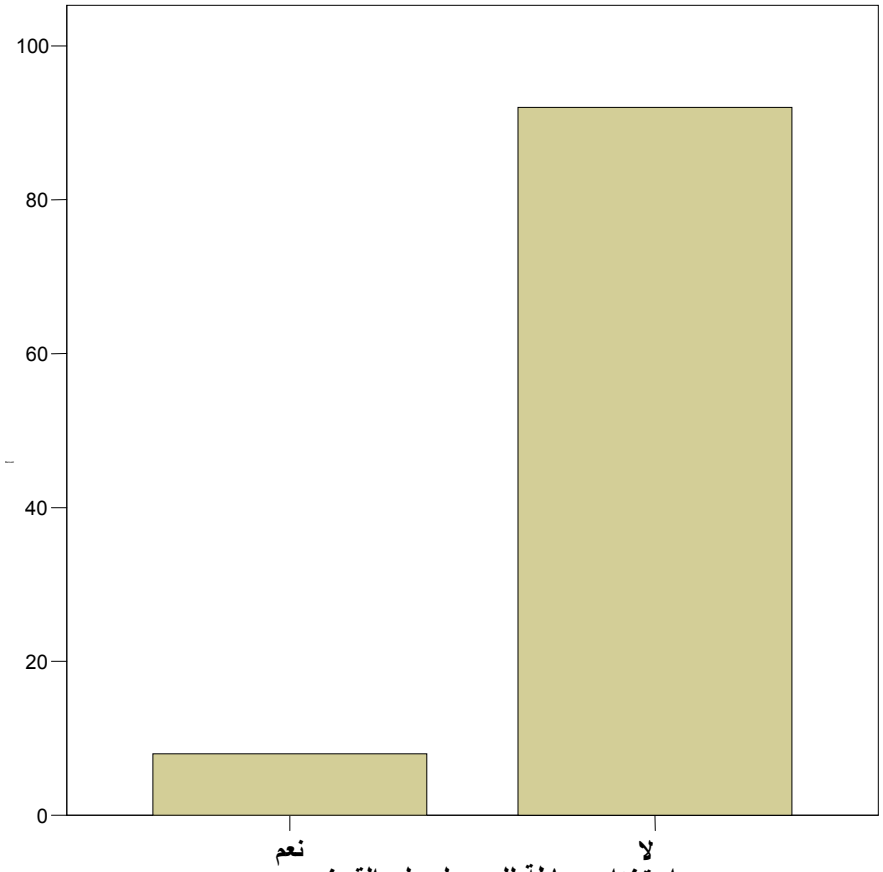

التعليق: نلاحظ أن نسبة مرتفعة من مؤسسات هذه العينة وهي حوالي 92٪ نفت استخدامها للوساطة من اجل حصولها على القرض في مقابل نسبة ضئيلة جدا و هي حوالي 8٪ أكدت استخدامها للوساطة من اجل الحصول على القرض وفي العموم هذه النتيجة تعكس سمعة هذه البنوك و مصداقيتها هذا بالطبع لا يمنع من الإشارة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة فيم يخص بعض التصرفات التي لا تليق بسمعة البنك.

مساعدة البنك لدراسة المشروع:

	هل استفدت من مساعدة البنك لدراسة مشروعك؟	
	العدد	**النسبة%**
نعم	13	52,0%
لا	12	48,0%

التعليق: نلاحظ أن حوالي 52٪ من المؤسسات المستجوبة حصلت على مساعدة من البنك لدراسة مشروعها وهي نسبة كبيرة نوعا ما مقارنة ب 48٪ من المؤسسات نفت حصولها على مساعدة من البنك و هذا يعكس علاقة البنك بهذه المؤسسات.

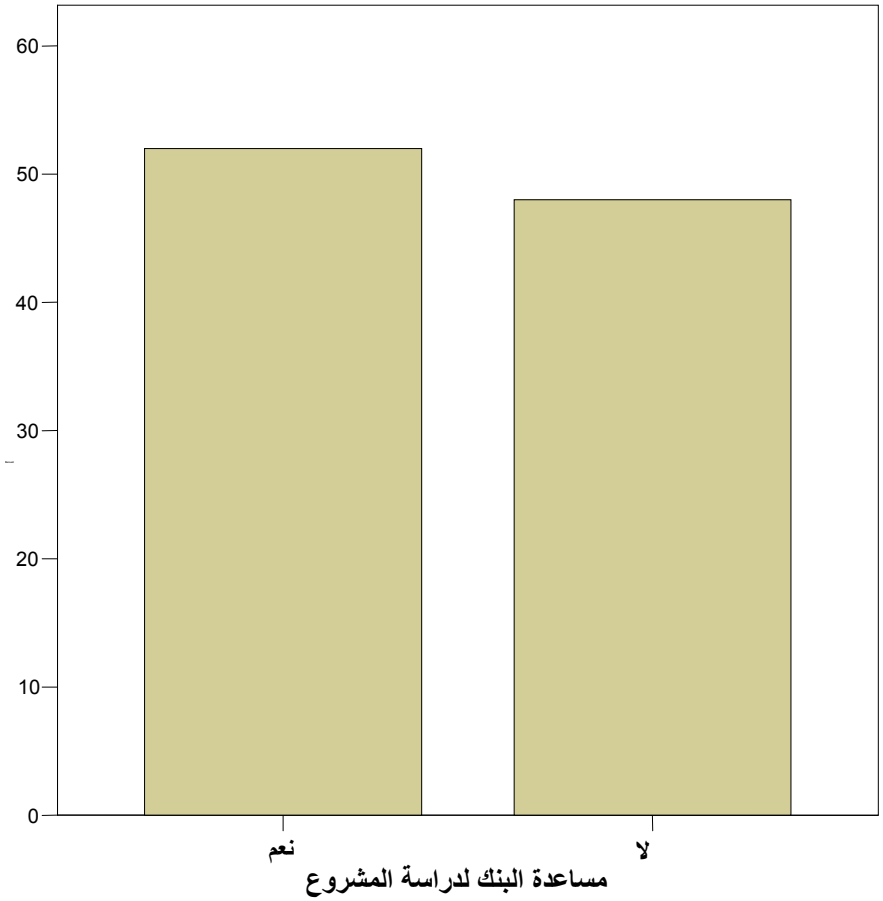

وسائل تمويل أخرى غير البنك:

	هل تستفيد من وسائل تمويل اخرى غير البنك؟	
	العدد	**النسبة%**
نعم	12	48,0%
لا	13	52,0%

التعليق:

نلاحظ أن 52٪ من هذه المؤسسات يشكل التمويل البنكي أهم مصادر تمويلها إذ لا تستفيد من أشكال تمويل أخرى بينما 48٪ منها تستفيد من أشكال أخرى للتمويل عدا البنك .

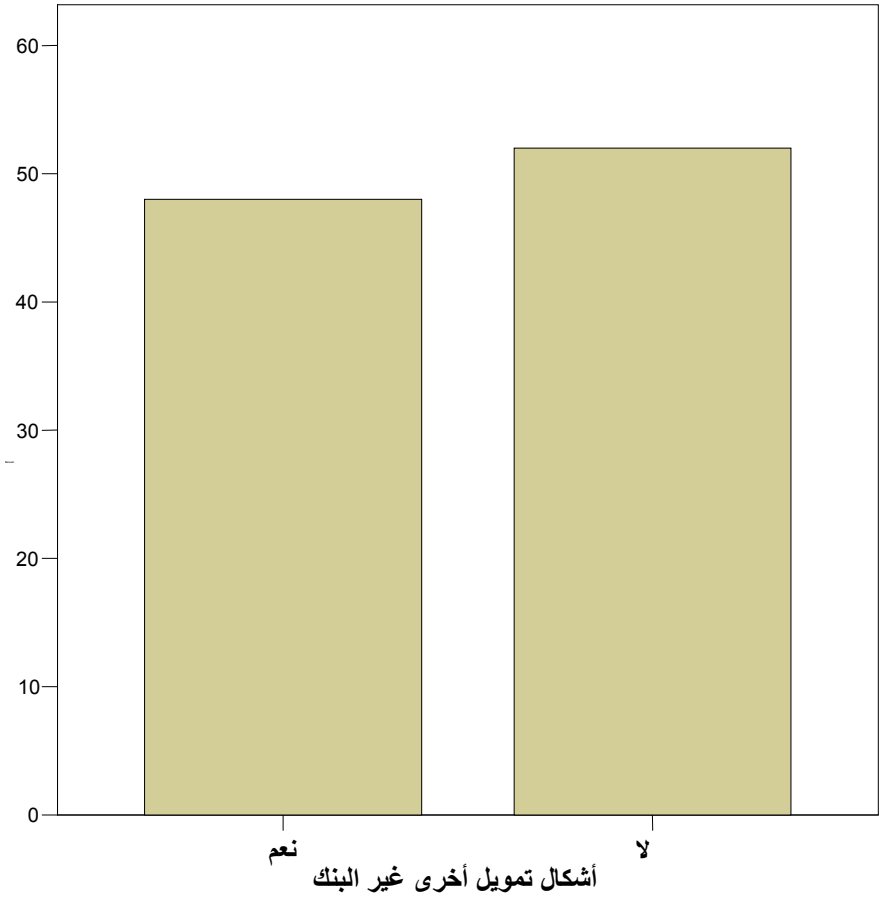

تقييم الأسعار مقارنة بنوعية الخدمات:

	كيف تقيم أسعار البنك مقارنة بنوعية الخدمات؟	
	العدد	**النسبة%**
هناك تناسب بين نوعية الخدمات و السعر	20	80,0%
السعر منخفض مقارنة بنوعية الخدمات	1	4,0%
السعر مرتفع مقارنة بنوعية الخدمات	4	16,0%

التعليق: نلاحظ من خلال هذه النتيجة أن حوالي 80 ↖ من هذه المؤسسات ترى أن هناك تناسبا بين خدمات هذه البنوك وأسعارها وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسبة 16↖ فقط ترى أن أسعار هذه البنوك تفوق نوعية خدماتها فيما نجد أن 4↖ منها ترى أن السعر منخفض مقارنة بمستوى الخدمة وهذه النتيجة تنفي رأي البعض في كون هذه البنوك تفرض معدلات فائدة عالية جدا مقارنة بالبنوك العمومية دون الاخذ بعين الاعتبار نوعية الخدمات .

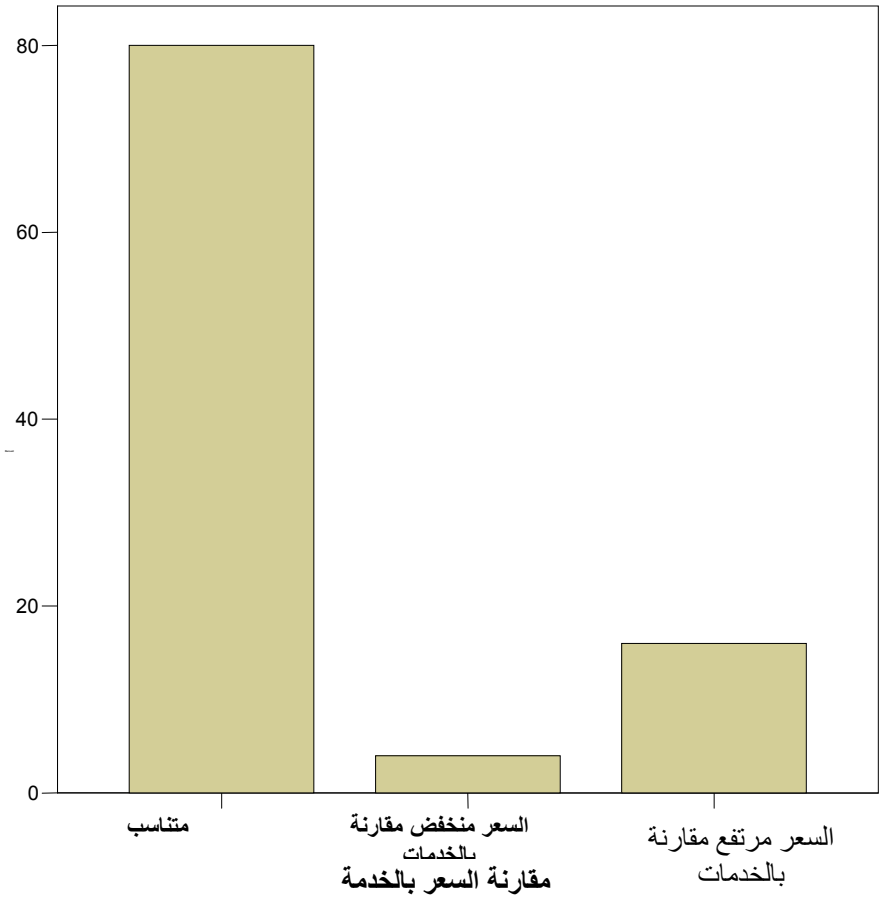

علاقة المؤسسة بالبنك:

	كيف تقيم علاقة مؤسستكم بالبنك؟	
	العدد	**النسبة%**
جيدة	16	64,0%
جيدة جدا	9	36,0%

التعليق: نلاحظ أن جميع المؤسسات المستجوبة ترى أن علاقتها بالبنك إما جيدة أو جيدة جدا (64↖جيدة ، 36↖ جيدة جدا) وهي نسب عالية تعكس علاقة هذه المؤسسات بالبنك.

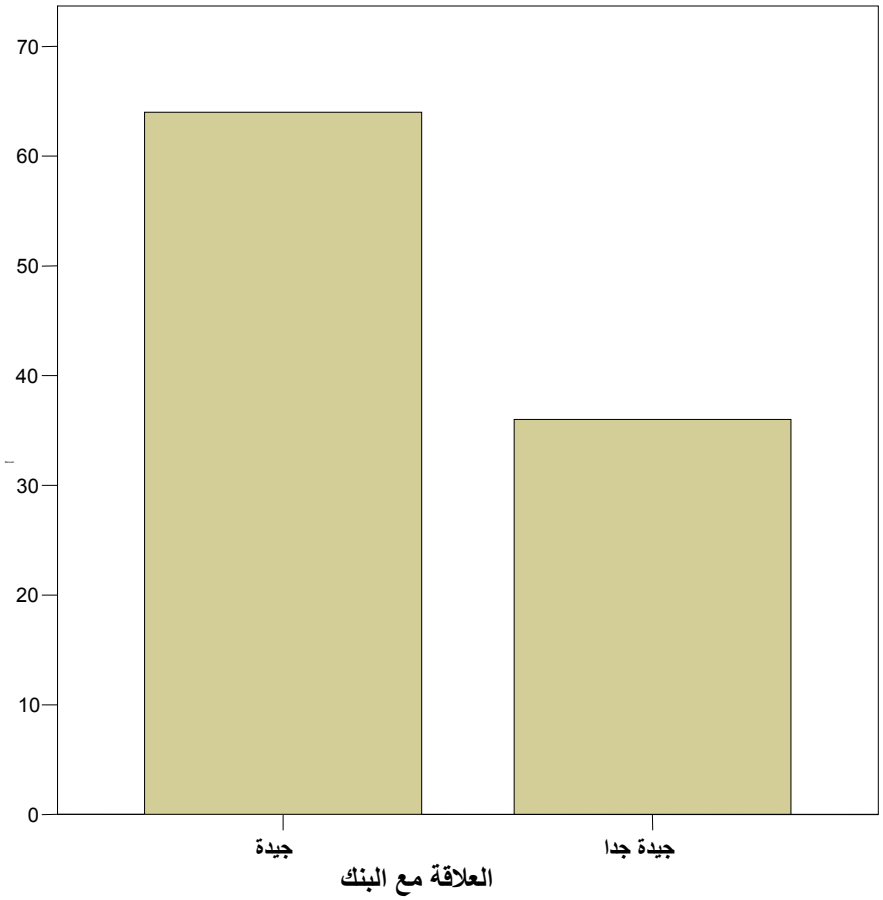

5- إجراءات و مدة الحصول على القرض:

مدة الحصول على القرض:

	كم استغرق طلب حصولكم على القرض؟	
	العدد	**النسبة%**
من1 يوم إلى 3 اشهر	20	80,0%
من3 اشهر إلى 6 اشهر	2	8,0%
أكثر من 6 اشهر	3	12,0%

التعليق:نلاحظ من خلال هذه النتيجة أن 80↖ من هذه المؤسسات حصلت على القرض في مدة قصيرة اقل من 3 اشهر ، هذه النسبة المرتفعة تعكس نوعية الخدمات المقدمة في هذه البنوك .

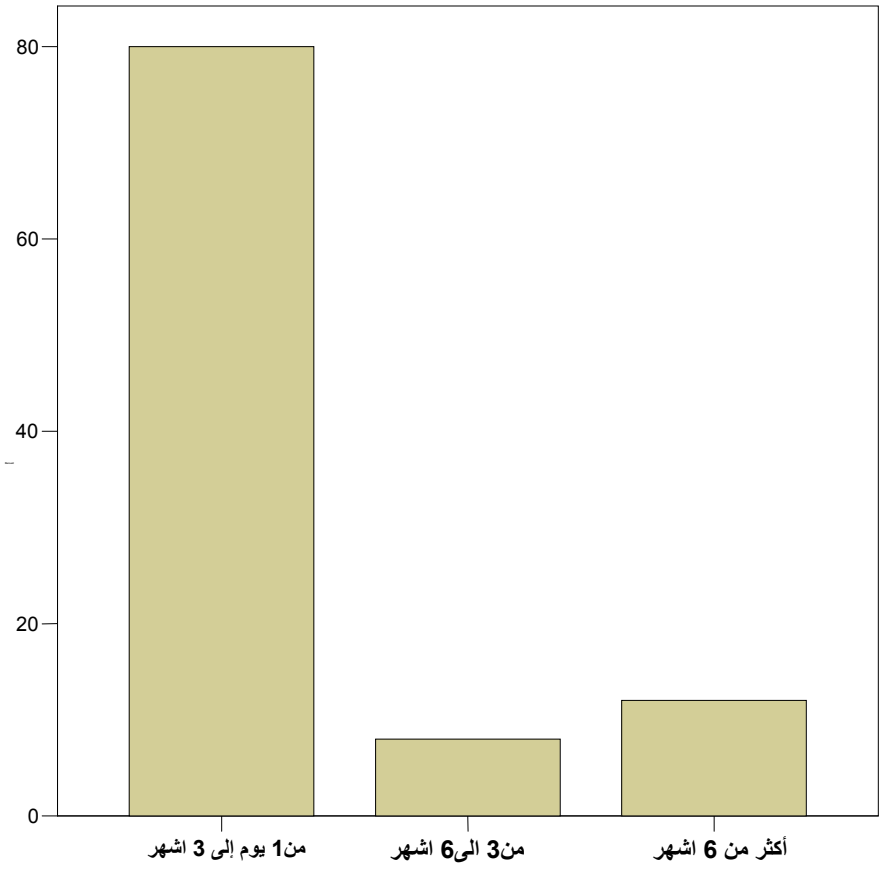

تقييم إجراءات الحصول على القرض:

	كيف تقيم إجراءات الحصول على القرض؟	
	العدد	**النسبة%**
سهلة و بسيطة	7	28,0%
معقدة	6	24,0%
نوعا ما معقدة	11	44,0%
جد معقدة	1	4,0%

التعليق: نلاحظ من خلال هذه النتيجة أن نسبة مرتفعة جدا حوالي 72↖ من المؤسسات ترى أن إجراءات الحصول على القرض معقدة أو جد معقدة ، بينما 28↖

فقط ترى أنها سهلة و بسيطة و هذا قد يرجع سببه إلى حرص هذه البنوك على التأكد من هوية عملائها و صحة معلوماتهم ووضعيتهم .

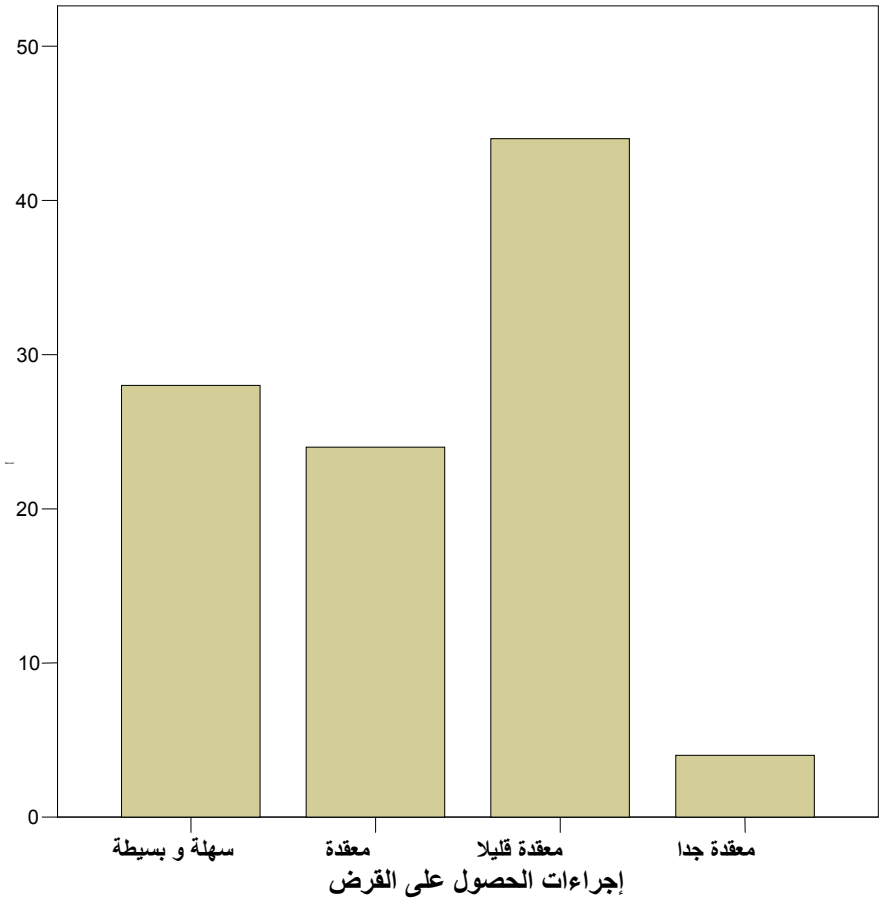

مستوى الخطر الذي يواجهه البنك:

	كيف تقيم مستوى الخطر الذي يوجهه البنك لتمويل مشروعك؟	
	العدد	**النسبة%**
معدوم	14	56,0%
مهم	9	36,0%
مهم جدا	2	8,0%

التعليق: نلاحظ من خلال هذه النتيجة أن هناك تفاوت في رأي المؤسسات بخصوص تقييمهم لمستوى الخطر الذي يواجهه البنك لتمويل مشروعهم فحوالي 56 ↖ يرون أن مستوى الخطر معدوم أي أكثر من النصف بينما 8↖ فقط ترى أن نسبة الخطر مهمة

جدا وقد يرجع تفسير ذلك لكون البنك قد حصل على الضمانات الكافية، وان المؤسسات تتمتع بالملاءة الملية الكافية .

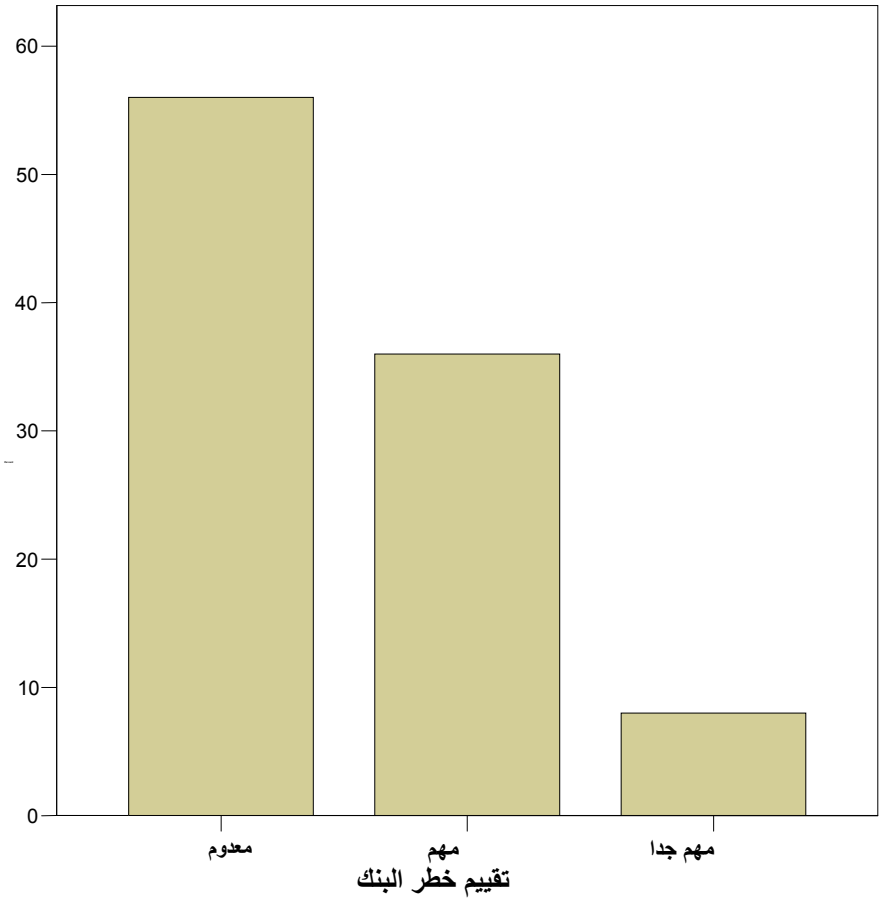

المبحث الثالث: الجداول التقاطعية

أولا فيما يتعلق بخصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

المستوى العلمي لصاحب المؤسسة /الاهتمام بالبحث و التطوير

			الاهتمام بالبحث و التطوير		المجموع
			نعم	لا	
المستوى العلمي	ابتدائي	Count	1	0	1
		% of Total	4,0%	,0%	4,0%
	ثانوي	Count	3	1	4
		% of Total	12,0%	4,0%	16,0%
	جامعي	Count	12	1	13
		% of Total	48,0%	4,0%	52,0%
	ما بعد التدرج	Count	7	0	7
		% of Total	28,0%	,0%	28,0%
Total		Count	23	2	25
		% of Total	92,0%	8,0%	100,0%

التعليق:

نلاحظ وجود علاقة واضحة مابين المستوى العلمي أو المستوى التكويني لصاحب المؤسسة و اهتمام هذه الأخيرة بالبحث و التّطوير حيث نلاحظ انه كلما كان المستوى العلمي عالي كلما ارتفعت نسبة الاهتمام بالبحث و التطوير

طبيعة نشاط المؤسسة/نوع القرض

المجموع	طبيعة القرض		

			قرض استثماري	قرض استغلال	قرض تجديد	
النشاط الرئيسي	**إنتاج**	Count	10	4	1	15
		% within Activité principale	66,7%	26,7%	6,7%	100,0%
	تجارة بالجملة	Count	1	1	0	2
		% within Activité principale	50,0%	50,0%	,0%	100,0%
	تجارة بالتجزئة	Count	0	1	0	1
		% within Activité principale	,0%	100,0%	,0%	100,0%
	خدمات	Count	3	1	1	5
		% within Activité principale	60,0%	20,0%	20,0%	100,0%
	استيراد	Count	0	1	1	2
		% within Activité principale	,0%	50,0%	50,0%	100,0%
Total		Count	14	8	3	25
		% within Activité principale	56,0%	32,0%	12,0%	100,0%

التعليق:

نلاحظ أن حاجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في مجال الإنتاج إلى القروض الاستثمارية اكبر مقارنة بقروض الاستغلال أو قروض التجديد حيث تقدر ب 66,7↖ كما يتضح بالجدول أعلاه ، ونفس الأمر بالنسبة لقطاع الخدمات بينما الأنشطة الأخرى حاجاتها للقروض الاستغلال تعادل حاجاتها لقروض التجديد .

رقم الأعمال المحقق/ نسبة التمويل الذاتي

			حصة التمويل الذاتي			
			De 0% à 25%	De 25% à 50%	De 50% à 75%	Total
رقم الاعمال	مليون 20>	Count	0	2	0	2
		% of Total	,0%	8,0%	,0%	8,0%

	مليون 20من مليون200الى	Count	0	8	1	9
		% of Total	,0%	32,0%	4,0%	36,0%
	من 200 مليون الى 2 مليار	Count	2	10	2	14
		% of Total	8,0%	40,0%	8,0%	56,0%
المجموع			2	20	3	25
		% of Total	8,0%	80,0%	12,0%	100,0%

			حصة التمويل الذاتي			Total
			De 0% à 25%	De 25% à 50%	De 50% à 75%	
رقم الاعمال	مليون 20>	Count	0	2	0	2
		% within Chifre d'affaires	,0%	100,0%	,0%	100,0%
	مليون 20من مليون200الى	Count	0	8	1	9
		% within Chifre d'affaires	,0%	88,9%	11,1%	100,0%
	من 200 مليون الى 2 مليار	Count	2	10	2	14
		% within Chifre d'affaires	14,3%	71,4%	14,3%	100,0%
المجموع		Count	2	20	3	25
		% within Chifre d'affaires	8,0%	80,0%	12,0%	100,0%

التعليق : نلاحظ أن هناك تناسبا طرديا بين رقم الأعمال المحقق و نسبة التمويل الذاتي حيث نلاحظ أن المؤسسات التي تملك اكبر رقم أعمال تملك اكبر حصة تمويل ذاتي فمثلا 71,4↖ من المؤسسات التي تملك رقم أعمال بين 200 مليون إلى 2 مليار تقدر حصة التمويل الذاتي بها مابين 25↖ إلى 50↖ هذا التحليل بالطبع ليس بصفة مطلقة .

نوعية الاستقبال في البنك/ علاقة المؤسسة بالبنك

			علاقة المؤسسة بالبنك		
			جيدة	**جيدة جدا**	المجموع
نوعية	**جيدة جدا**	Count	6	8	14
		% of Total	24,0%	32,0%	56,0%

الاستقبال في البنك	جيدة	Count	8	1	9
		% of Total	32,0%	4,0%	36,0%
	متوسطة	Count	2	0	2
		% of Total	8,0%	,0%	8,0%
Total		Count	16	9	25
		% of Total	64,0%	36,0%	100,0%

التعليق: نلاحظ أن نوعية الاستقبال في البنك تنعكس على طبيعة العلاقة (مؤسسة – بنك) حيث نجد معظم الذين أجابوا بان نوعية الاستقبال في البنك جيدة جدا يرون أن علاقة مؤسستهم بالبنك جيدة جدا، ومنه يستنتج أن الاستقبال في البنك مهم جدا إذ ينعكس مباشرة على علاقة المؤسسة بالبنك.

طبيعة النشاط / أسباب اختيار البنك

			أسباب اختيار البنك				
			لانه قريب	لسمعته الجيدة	نصيحة من قريب	لعلاقته بمجال النشاط	Total
النشاط الرئيسي	الانتاج	Count	2	4	4	5	15
		% of Total	8,0%	16,0%	16,0%	20,0%	60,0%
	التجارة بالجملة	Count	0	2	0	0	2
		% of Total	,0%	8,0%	,0%	,0%	8,0%
	التجارة بالتجزئة	Count	0	0	0	1	1
		% of Total	,0%	,0%	,0%	4,0%	4,0%
	الخدمات	Count	1	1	0	3	5
		% of Total	4,0%	4,0%	,0%	12,0%	20,0%
	الاستيراد	Count	0	2	0	0	2
		% of Total	,0%	8,0%	,0%	,0%	8,0%
Total		Count	3	9	4	9	25
		% of Total	12,0%	36,0%	16,0%	36,0%	100,0%

التعليق : نلاحظ أن اغلب المؤسسات التي تنشط في القطاع الإنتاجي تختار هذه البنوك لعلاقتها بطبيعة نشاطها وخاصة فيما يتعلق بالقروض الاستثمارية والتي قد لا تمنح من طرف بعض البنوك العمومية . أو حتى فيما يخص بعض القروض الأخرى مثل القرض الايجاري الذي أصبح شبه محتكر من طرف البنوك الأجنبية . leasing

رقم الأعمال المحقق/ الحصول على القرض

			الحصول على القرض		
			سهل	صعب	Total
رقم الأعمال المحقق	**اقل من 20 مليون**	Count	1	1	2
		% within Chifre d'affaires	50,0%	50,0%	100,0%
	من20 إلى 200 مليون	Count	5	4	9
		% within Chifre d'affaires	55,6%	44,4%	100,0%
	من 200 مليون إلى 2 مليار	Count	10	4	14
		% within Chifre d'affaires	71,4%	28,6%	100,0%
المجموع		Count	16	9	25
		% within Chifre d'affaires	64,0%	36,0%	100,0%

التعليق:

نلاحظ أن اغلب المؤسسات التي تملك رقم أعمال كبير ترى أن حصولها على القرض تم بسهولة مقارنة بالمؤسسات التي تملك رقم أعمال اقل ، حيث أن ما نسبته 71,4 ↖ من المؤسسات التي تملك رقم أعمال ما بين 200 مليون و 2 مليار ترى أن حصولها على القرض تم بسهولة و هذه النسبة تتناقص كلما تناقص رقم الأعمال المحقق ، مما يدل على أن هذه البنوك تهتم أكثر بكبار العملاء من خلال منحهم تسهيلات خاصة .

الخاتمة العامة:

يعد موضوع التمويل الشغل الشاغل لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ولاسيما في الدول النامية، حيث رغم تعدد و تطور مصادر التمويل إلا أنها لم تستطع بعد الوصول إلى إنهاء المشاكل المطروحة على مستوى هذه المؤسسات.

فكما سبق و أن اشرنا تتعدد مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ويشكل التمويل البنكي أهم هذه المصادر وهو الذي يتمحور حوله موضوع دراستنا، حيث من خلال هذا البحث حاولنا دراسة تمويل البنوك الأجنبية المقيمة بالجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية وعلى وجه الخصوص البنوك الفرنسية .

حيث بعد القيام بدراسة ميدانية تمثلت في استقصاء رأي شمل 25 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تتعامل مع بنوك فرنسية تتمثل في BNP Paribas, NATEXIS , Société Générale التابعة لكل من وكالات ولاية تلمسان ، وسيدي بلعباس و بعد تحليل نتائج هذا الاستقصاء تمكنا من استخلاص النتائج التالية:

❖ **النتائج المستخلصة:**

- 60٪ من المؤسسات المستجوبة تم إنشاؤها بعد سنة 2000 اغلبها مؤسسات صغيرة تأخذ الشكل القانوني SARL.
- رقم أعمال 56٪ من هذه المؤسسات يتراوح ما بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري.
- 80٪ من أصحاب هذه المؤسسات يملكون مستوى علمي جامعي أو ما بعد التدرج .
- 92٪ من هذه المؤسسات تهتم بالبحث والتطوير وجميع هذه المؤسسات تستخدم شبكة الانترنت .
- 68٪ من هذه المؤسسات تنتهج سياسة لتكوين العمال .

- 80٪ من هذه المؤسسات قامت بدراسة مسبقة للسوق عند تأسيسها.
- 56٪ من القروض المقدمة عبارة عن قروض استثمار طويلة المدى و 32٪ عبارة عن قروض استغلال .

من الأرقام المستنتجة سابقا يمكننا استخلاص أن اغلب المؤسسات الممولة من طرف هذه البنوك تملك قدر عالي من التأهيل و تتمتع بوضعية مالية جيدة وهي الإجابة عن الإشكالية المطروحة حول خصائص المؤسسات الممولة من طرف البنوك الأجنبية.

ومما لمسناه من خلال الإجابات عن بعض الأسئلة المفتوحة فيما يخص رأي العملاء في هذه البنوك أو حتى من خلال لقائنا بعدد من أصحاب هذه المؤسسات أنهم منقسمين بين مشجع ومنتقد لهذه البنوك، فالمتحمسون يرجعون سبب ذلك لمجموعة من الايجابيات و المنتقدون يستندون في رأيهم لمجموعة من السلبيات، ونحن من باب الحيادية ارتأينا أن ندرج جميع هذه الآراء .

❖ **الايجابيات:**

- سهولة الحصول على القرض وسرعة الخدمات المقدمة فمثلا في احد البنوك العمومية استغرق حصول بعض المؤسسات على دفتر شيكات سنة كاملة بينما حصلت عليه في NATEXIS Banque خلال بضع دقائق، وهذا طبعا حسب شهادة بعض المؤسسات.
- وضوح القوانين في البنوك الأجنبية ووجود شفافية في تطبيقها بينما في البنوك العمومية فهي غامضة ويشوبها الكثير من عدم الثبات وسوء التطبيق.
- البنوك الأجنبية يميزها مستوى الخدمات العالي إذ توفر المناخ الملائم للمستثمر و تساعده على ربح الوقت.
- اعتبار البنوك الأجنبية مصدر جيد للتمويل فيما يخص القروض الاستثمارية طويلة المدى ولاسيما القرض الايجاري crédit bail

والاعتماد ألمستندي الذي أصبحت متخصصة فيه إن لم نقل شبه محتكرة له.

- السمعة الجيدة للبنوك الأجنبية و لاسيما في حفظ السر البنكي للعملاء le secret bancaire.
- وضوح الهيكل التنظيمي في البنوك الأجنبية بحيث يخصص لكل مجموعة من المؤسسات مرشد عملاء خاص بهم pour chaque portefeuille d'entreprises un conseillé clientèle،بينما في بعض البنوك العمومية قد يجهل في بعض الحالات المسؤول الذي تتوجه إليه المؤسسة للحصول على استشارة بسبب عدم وضوح المهام.
- اهتمام خاص بقطاع المؤسسات فنجد في بعض الحالات أن هذه البنوك تخصص وكالات خاصة فقط بكبار المستثمرين وأصحاب المؤسسات لاستقبالهم في أحسن الظروف وتجنيبهم الوقوف في الطوابير مع صغار العملاء و الخواص les particuliers، مثل ما هو الحال بالنسبة لوكالة Société Générale Tlemcen.
- سهولة الاتصال بين المؤسسة و البنك سواء عن طريق الهاتف أو من خلال استحداث خدمة جديدة تتيح للمؤسسة الإطلاع والتحويل على مستوى حسابها عن طريق الانترنت.
- طلب البنوك الأجنبية لضمانات معقولة في حدود الخطر المتوقع من المشروع و كذلك مستوى الخدمة المقدمة.
- وجود علاقة جيدة بين أصحاب المؤسسات و مديري هذه البنوك وموظفيها يسودها معرفة كل طرف للآخر دون شروط بيروقراطية أو تدخل وسطاء.

- وجود ثقة بين المؤسسات و هذه البنوك و هذا ما لمسناه من خلال رد فعل اغلب المتعاملين معها خلال دراستا الميدانية، حتى أن بعض المؤسسات التي لا تتعامل معها بينت لنا نيتها في تحويل وجهتها نحوها كبديل عن مصادر التمويل العمومية و هذا راجع لسمعتها الجيدة.

❖ **السلبيات:**

- بعض البنوك الأجنبية ما هي إلا صورة طبق الأصل للبنوك العمومية تحت تسميات أجنبية .
- وجود مركزية في اتخاذ القرارات على مستوى البنوك الأجنبية بحيث في بعض الحالات لا يمكن اتخاذ قرار منح القرض إلا بعد الرجوع للوكالة الأم على مستوى العاصمة و خاصة فيما يخص "تسهيلات الصندوق facilités de caisse" و الذي قد يستغرق الحصول عليه في البنوك العمومية بضعة أيام (تتخذ القرارات على مستوى الوكالة الفرعية) بينما في البنوك الأجنبية يتطلب شهرا حسب شهادة بعض المؤسسات مما يسبب عرقلة لمصالحها.
- عدم وضوح شروط الحصول على القرض مما يضطر في بعض الحالات المؤسسات للذهاب و الإياب عدة مرات على البنك.
- الارتفاع الكبير لمعدلات الفائدة و العمولات المطلوبة من طرف البنك والمبالغ فيها في بعض الحالات مقارنة بالخدمات المقدمة.
- ارتفاع الضمانات المطلوبة من قبل البنوك الأجنبية مع عدم وجود تنسيق بين هذه البنوك و صناديق ضمان القروض مثل « CGCI, FGAR ».
- نقص في حضور هذه المؤسسات البنكية على مستوى بعض المناطق باعتبارها لا تزال في طور الانتشار مما لا يتيح لجميع المؤسسات التعامل معها.

- اغلب موظفي هذه البنوك من الطاقات الشابة غير أنهم لا يملكون الخبرة الكافية مقارنة بموظفي البنوك العمومية مما قد لا يساعد أصحاب المؤسسات عند استشارتهم فيما يتعلق بمشروعاتهم.

من خلال دراستنا هذه لا نتحيز لبنك دون الآخر و إنما نسعى لتشجيع البنك الذي يحقق الغاية الاقتصادية من

و جوده وهي التمويل و خلق المناخ الملائم للاستثمار، وبعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها و تحليلنا لنتائجها حاولنا الخروج ببعض التوصيات التي قد تكون كملاحظات سواء بالنسبة للبنوك أو للمؤسسات يستفاد منها مستقبلا.

❖ **التوصيات:**

- محاولة تعزيز علاقة البنوك الأجنبية بصناديق ضمان القروض ووكالات دعم وتشجيع الاستثمار لتخفيف تكلفة الضمانات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التقليل من المركزية في اتخاذ القرارات البنكية وتوسيع مهام الوكالات الفرعية من خلال إعطائها صلاحيات أوسع في اتخاذ القرار .
- زيادة انتشار وحضور هذه المؤسسات البنكية الأجنبية على مستوى الولايات من خلال فتح فروع جديدة بهدف تقريب البنك من المؤسسة وخاصة على مستوى بعض الولايات الداخلية.
- محاولة تطوير وتنويع المنتجات البنكية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال استحداث طرق تمويل عصرية.
- محاولة تأهيل المؤسسات لصغيرة والمتوسطة والارتقاء بطرق التسيير حسب التقنيات الحديثة مما سيدفع البنوك بنوعيها العمومية والخاصة لتطوير خدماتها بما يتماشى مع مستوى المؤسسات.
- مضاعفة الجهود للتقليل من البيروقراطية والفساد البنكي وفتح الباب أمام صغار المستثمرين.

- مراجعة القوانين والتشريعات الموجودة المتعلقة بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتجنب التغيير المفاجئ و العشوائي للقوانين.
- خلق مناخ نظيف ومناسب (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، قانونيا) لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الاستثمار فيها .
- تطوير وسائل التمويل ومواكبة الطرق الحديثة في التمويل من خلال تطوير الأسواق المالية .
- توسيع مجالات التعاون بين الجامعة ومراكز البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية والبنكية لاستقبال الباحثين وتسهيل مهمتهم، وهذا بعد الصعوبات الكبيرة التي واجهتنا خلال بحثنا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد هني: العملة و النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991
2. الطاهر لطرش: تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر2000
3. شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996
4. محفوظ جودة "التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS، دار وائل للنشر ط1عمان الأردن 2008
5. عزام صبري" الإحصاء الوصفي و نظام SPSS، جدارا للكتاب العالمي ط1 عمان الأردن 2006.

المجلات و الملتقيات:

1.صالحي صالح: أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي: الإشكالية وأفاق التنمية"، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2004

2. مناور حداد: دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (اضاءات من تجربة الأردن و الجزائر)الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 ابريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلّف ،الجزائر.

3 .عبد الرحمان مبتول أستاذ المناجمنت العمومي: ندوة حول الأزمة المالية العمومية بتاريخ 05-10-2008 جامعة الجزائر

4. عجلة الجيلالي: الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد و المال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر العدد 4

5. غياط شريف: التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية_ الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 ابريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر

القرارات و المنشورات:

1- القرار رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض.

الكتب باللغة الأجنبية:

1. Abdelatif Benachenhou , les nouveaux investisseurs , édition Alph design ,Algérie, mai2006

2. **-** Abdelkrim Naas: le système bancaire algérien (de la décolonisation à l'économie de marché) édition INAS France 2003.
3. Ammour Benhlima « le système bancaire algérien » Textes et réalité 2ème édition DAHLAB –algerie2001.

4. Christian gourieroux, André Tiomo « risque de crédit » une approche avancé .Economica, paris. 2007.
5. Dominique Chabert « Manuel d'économie bancaire appliquée,au cœur des entreprises bancaires » édition revue banque 2007 .
6. Eric Lamarque "Management de la banque risques, relation client ; Organisation ". Pearson éducation .France 2006 .
7. Jean-Christian LOINTIER « l'entreprise et la banque » leur relation d'affaires en pratique, ECONOMICE, paris2006.
8. Jean- Claude Angros, Michel Quéruel « Risque de taux d'intérêt et gestion bancaire » Economica ' paris 2000

9. -Luc Bernet Rollande principes de technique bancaire, édition DUNOD édition 2008.

10. M. Ghernaout, « crises financières et faillites des banques algérienne : du choc pétrolier 1986 à la liquidation des banques el Khalifa et BCIA » édition GAL 1 édition 2004.

11. M. Lacheb droit bancaire (système bancaire algérien- contrats bancaires, responsabilités, secrets bancaires) IMAG édition 2001.

12. NORDINE GRIM « l'économie Algérienne otage de la politique »édition CASBAH. Algérie2004.

13. Philippe Monnier, les techniques bancaires, édition Dunod Paris 2008.

14. Sylvie de Coussergues « gestion de la banque » 2éme édition DUNOD édition paris 1996 .

15. Sylvie de Coussergues « gestion de la banque »du Diagnostic à la stratégie 4éme édition –Dunod 2005.

16. Tahar hadj Sadok « les risques de l'entreprise et de la banque » édition DAHLAB 2007.

المجلات و الملتقيات:

1-Revue BADR info N° 01 Janvier 2002 : « Communication de Mr FAROUK BOUYACOUB : PDG de la BADR « le secteur bancaire Algérien : mutations et perspectives ».

2- Article publié par la banque d'Algérie « système bancaire et intermédiation ». 2006.

3- Y Chibab, J J Gallan, séminaire technique « crédit documentaire » organisé par la chambre de commerce et d'industrie de paris Haut de serine. Animé par la banque BEA. Juin 2008.

4- Revue BADR infos numéro double 36/37 Décembre 2003.

5- KPMG Algérie « la loi de finance complémentaire pour 2009 les principales mesures » actualité n° 6 Juillet 2009.

6- Dr. M .Belkacem Hacene Bahloul réformes du système bancaire en Algérie (pour un développement durable). Article pdf.

7- CMS Bureau Francis Lefebvre Algérie loi de finance complémentaire pour 2009 mesures fiscales. Août 2009.

8- Ammar Daoudi , La garantie financière et le développement de la PME en Algérie , colloque sur le « financement de la PME dans les pays de Maghreb » Alger le 11et12 mars 2009

9- CNES avant- projet de rapport « pour une politique de développement des PME en Algérie 2002 »

10- Slim OTHMANI,Président de la TASK FORCE GOAL 08**,** code algérien de gouvernance d'entreprise version finale 04/01/2009.

11- ABDELKRIM BOUGHADOU , Directeur Général de l'AND-PME. Politiques d'appui à la compétitivité des Entreprises algériennes, avril2006.

12-Khalil Assala,PME en Algérie de la création a la mondialisation, université du sud Toulon-Var. France .CIFEPME.

13-Dr Mouloud SADOUDI Université de Tizi-Ouzou"
« La problématique du financement de la PME en Algérie »
الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 ابريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر

14-Mme LACHACHI MERIEM « le système bancaire algérien mutations et perspectives »

15-Analyse de MEDEF sur les nouvelles règles relatives au commerce extérieur et investissements étrangères.

القرارات و المنشورات باللغة الأجنبية :

1-. Journal officiel de la République Algérienne du 18 Avril 1990. N° 16 .

2-Ordonnance relative à la monnaie et au crédit. N°03-11 du 26 Août 2003.

3-Ordonnance n° 96-09 du 10 Janvier 1996 crédit bail Algérie.

4- la loi de fiance complémentaire juin 2009.

الرسائل و المذكرات:

1- Ali ELMAY financement des PME au Maroc contraintes et perspectives, , ESC Toulouse Master spécialisé en audit comptable et financier en environnement international
2006-2007

2- Mohamed Tahraoui « pratiques bancaires des banques étrangères envers les PME algériennes » cas de S.G Algérie magistère en sciences commerciales, **OPTION : Finance et Économie internationale, université d'Oran 2007/2008.**

3- Touka Fattoum Hlassa « Le risque de crédit et la rentabilité bancaire » , IHEC Tunis Carthage2008

4- Wissem TRABELSI Marwen ALLAGUY « Credit Scoring: L'octroi des Cartes bancaires (PFE) » Institut des Hautes Etudes de Carthage−2009 −2008

مواقع الانترنت:

1-www. Algérie chiffres2007.com

2-.Wikipédia , l'encyclopédie libre.2009./ www.wekipédia.com

3-Plan de comptes bancaires et règles comptables applicables aux banques et aux établissements financières. Règlement de la banque d'Algérie n° 92-08 du 17 novembre 1999 » PDF www.droirt-Afrique.com .

4-bulletin d'information économique, N° 6, 8, 12,14, ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat. www.pmeart-dz.org

5-www.KPMG.dz

6-www.Aalgerie banque.dz

7- www.sociétégénerale-algerie.dz

8-www.algérie.bnpparibas.com

9-www.algerie-dz.com

Le Questionnaire :

Vous êtes invités à répondre au questionnaire suivant qui ne prendra que 10 minutes de votre temps.

Veuillez noter que les informations ne seront pas utilisées de manière susceptible de dévoiler l'identité de l'entreprise mais seulement sous forme groupée anonyme.

Les résultats de cette enquête seront utilisés seulement pour une recherche académique.

Nous vous remercions par avance pour votre contribution

1. PRESENTATION DE L'ENTREPRISE :

Q2.Dénomination sociale

Q3.Date de création :.....

Q4. Siège social :.....

Q5.Forme juridique :

1- Société par Action (SPA)

2- SARL ☐

3- SNC ☐

4- Entreprise individuelle (EURL) ☐

5- Autres, Précisez .....

Q6. Activité principale :

1- Production ☐

2- Commerce Gros ☐

3- Commerce Détail ☐

4- Service ☐

5- Importation ☐

6-Autre :

Q7.Nombre des employés :

Q8.Chiffre d'affaires de l'année dernière : .....

2 IDENTIFICATION DE L'ENTREPRENEUR :

Q10.Sexe :

1- Masculin ☐

2- Féminin ☐

Q11- Age (ans) :

1- < 25 ans ☐

2- De 25 ans à 35 ans ☐

3- De 35 ans à 45 ans ☐

4- De 45 ans à 55 ans ☐

5- > 55 ans ☐

Q12-Niveau de formation :

1. Aucun ☐
2. Primaire ☐
3. Secondaire ☐
4. Formation professionnelle (précisez ……..) ☐
5. Universitaire (Graduation), Licence – Ingéniorat - Master ☐
6. Universitaire (Post-graduation) ☐

Q13- Avez-vous une expérience professionnelle dans votre secteur d'activité ?

1- Oui ☐

2- Non ☐

- Si, oui combien d'années? ……

3.Le niveau d'innovation et de la technologie dans l'entreprise :

FONCTIONNENT INTERNE

Q14.Disposer vous des services suivants ?

Service comptable ☐ Service de qualité ☐

Service financier ☐ Service de contrôle de gestion ☐

Service technique ☐ Service d'audit interne ☐

Service de GRH ☐ Service marketing ☐

Q15.Avez-vous réalisé une étude prévisionnelle réelle sur le marché avant la création de votre entreprise ?

Oui ☐

Non ☐

Q16.Pensez-vous à exporter vos produits ?

Oui ☐

Non ☐

Q17. À votre avis est –ce-que votre entreprise aura des opportunités de croissance externe ?

Oui et c'est déjà le cas ☐

Oui probablement ☐

Non je ne pense pas ☐

Ne se prononce pas ☐

Q18.Accordez- vous une importance aux recherches et développement ?

Oui ☐

Non ☐

Q19.Votre entreprise a-t-elle une activité internationale ?

Oui ☐

Non ☐

FORMATION :

Q20.Comment jugez-vous le niveau de formation de votre personnel ?

Très satisfaisant ☐

Satisfaisant ☐

Peu satisfaisant ☐

Pas du tout satisfaisant ☐

Q21.Disposez- vous d'une politique de formation du personnel ?

Oui ☐

Non ☐

UTILISATION DES NOUVELLES TECHNOLOGIES PAR L'ENTREPRISE (NTIC)

Q22. Votre entreprise est-elle connectée à l'Internet ?

Oui ☐

Non ☐

Q23-Si oui, pourquoi votre entreprise utilise- t-elle Internet ?

1. Pour accélérer vos transactions avec les partenaires (Clients, fournisseurs, banques, Administrations ...) ☐
2. Pour connaître ce que font les autres entreprises concurrentes ☐
3. Un prestige ☐
4. Sans raison ☐
5. Pour acheter en ligne ☐
6. Pour faire la vente en ligne ☐

Q24.Pensez-vous qu'Internet vous a apporté un plus, au niveau de votre entreprise ?

1. Oui ☐
2. Non ☐

Si oui, à quel niveau, précisez ..... ……

……

Q25- Connaissez-vous les sites de vos principales banques ?

1. Oui ☐
2. Non ☐

4.Situation financière :

Q26.Quels types de financement avez-vous besoin?

Besoin d'investissement ☐

Besoin d'exploitation ☐

Besoin de rénovation ☐

Q27.De combien l'autofinancement peut couvrir vos besoins de financement ?

De 0% à 25% ☐

☐

De 25% à 50%

De 50% à 75% ☐

De 75% à 100% ☐

5. RELATION AVEC LA BANQUE

Q28.Comment jugez-vous la qualité d'accueil (contact avec le personnel de la banque) ?

1- Très bonne ☐

2- Bonne ☐

3- Moyenne ☐

4- Mauvaise ☐

Q29.Pourquoi avez-vous choisi cette banque ?

1- Hasard ☐
2- Proximité ☐
3- Réputation ☐
4- Conseil d'un proche ☐
5- Choix limité ☐
6- En relation avec votre secteur d'activité ☐
7- Autre, précisez ……..……. ….

Q30- Avez-vous des relations personnalisées avec votre Conseiller de clientèle ?

1- Oui ☐

2- Non ☐

Q31.Qui est votre interlocuteur habituel à la banque ?

1- Conseiller de clientèle ☐

2- Directeur ☐

3- Adjoint directeur ☐

4- Autre, précisez .....

Q32- Sollicitez-vous votre banque dans les changements qui peuvent surgir dans vos affaires ?

1- Oui ☐

2- Non ☐

Q33- Est-ce que votre banquier vous a demandé une caution personnelle ?

Oui ☐

Non ☐

Q34-Est-ce que votre banquier ou le conseiller de clientèles a influencé votre décision ?

Oui ☐

Non ☐

Si oui comment. ?.....
.....

Q35-Accédez-vous facilement au crédit bancaire ?

Oui ☐

Non ☐

Q36-Avez-vous utilisez l'intervention d'un amis ou d'un proche pour accéder à votre crédit ?

1- Oui ☐
2- Non ☐

Q37.Avez-vous bénéficié de l'assistance de votre banque dans l'étude de votre projet d'investissement ?

1-Oui- ☐

2 Non ☐

Q38.Comment jugez-vous la tarification bancaire de votre banque comparativement au rapport qualité- prix ?

1- Rapport proportionné ☐

2- Le prix est moins cher par rapport à la qualité ☐

3- Le prix est cher par rapport à la qualité ☐

Q39.Comment jugez-vous la relation de votre entreprise avec la banque ?

☐

1- **Mauvaise**
2- **Bonne** ☐
3- **Très bonne** ☐

PROCEDURES ET DELAI DE REPONSE A LA DEMANDE DE CREDIT :

Q40- Votre demande de crédit a été formulée au bout de combien de temps après l'ouverture de votre compte bancaire

4- 1jr à 3mois ☐
5- 3mois à 6mois ☐
6- Plus de 6 mois ☐

Q41.Comment jugez-vous les procédures de crédit ?

1. Simples et faciles ☐
2. Compliqués ☐
3. Un peu compliqués ☐
4. Très compliqués ☐

Q42.Comment jugez-vous le risque que votre banque supporte dans le financement de votre affaire ?

1- Nul ☐
2- Important ☐
3- Très important ☐

Q43.Que suggérer-vous pour votre banque ? .....
.....

Q44.Quels sont à votre avis les problèmes qui freinent le développent de la PME en Algérie?

1. Bureaucratie administrative ☐
2. Manque de transparence ☐
3. Corruption Complexité de réglementation ☐
4. Difficulté d'accès au marché local Manque de soutien de l'ÉTAT ☐
5. Effet de la mondialisation Faible pouvoir d'achat ☐
6. Problème de financement ☐
7. Autres**.....**

Q45.Que suggérez- vous pour résoudre la problématique de financement des PME en Algérie ?

.....
.....

الملخص:

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة كبيرة في الاقتصاد الجزائري باعتبارها أداة ضرورية في عملية التنمية و لكن المؤسسات الصغيرة في الجزائر لازالت تعاني من نقص في مصادر التمويل و التي تسعى لتنويعها من خلال خلق وسائل جديدة او الوسائل المتاحة حاليا الوسائل المتاحة حاليا مثل التمويل البنكي من خلال استقطاب البنوك الأجنبية لفتح فروع لها بالجزائر ومن خلال بحثنا قمنا بدراسة العلاقة بين هذه البنوك و المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة و التي من خلالها توصلنا إلى ان البنوك الأجنبية تمثل مصدر جيد تتزايد أهميته من خلال نوعية خدماته التي تؤدي الى تاهيل عال في تسيير هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: االتنمية الاقتصاية – المؤسسة الصغيرة و المتوسطة البنوك الأجنبية– التمويل البنكي– النظام البنكي.

Résumé:

les PME ne cessent de se développer dans l'économie algérienne ces dernières années suite aux dernières réformes économiques et institutionnelles. Seulement le problème de financement de ces PME persiste.

Nous essayons dans ce mémoire de présenter le rôle des banques étrangères notamment françaises dans le financement des PME.

Les résultats montrent qu'en plus du financement, ces PME profitent pour augmenter leur rendement managérial.

Mots clés: développement économique - les PME- les banques étrangères- financement bancaire- système bancaire.

Abstract

Small and Mediem Factories (SMF) continue to grow in the Algerian economy in recent years due to recent economic and institutional reforms. Nevertheless the problem of SMF financing persists.

We try in this Magister thesis to present the role of foreign banks particulary French banks in SMF financing.

The results show that in addition to funding, these SMFs increase their profit managerial performance.

Keywords: Economic development – SMF- Foreign Bank – Bank financing- Banking system.